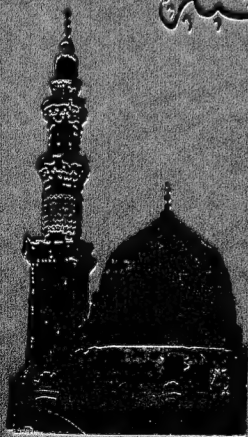


الموسوعة
الإسلامية الشاملة
مستند سابق

فقه السنة



مركز
الدراسات والبحوث
الإسلامية

فَقَرَّبَ السَّنَتَيْنِ



فَقِيرُ السُّنَّةِ

لِلشَّيْخِ سَيِّدِ سَابِقٍ

نظام الأسرة

المجلد الخامس

مركز الشرق الأوسط الثقافي

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة للنشر
الطبعة الأولى
1428 هـ - 2007 م

Middle east Cultural Center

For Printing, Publishing, Translating & Distributing

مركز الشرق الأوسط الثقافي

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

General Management:

Beirut - Hadath, Tel: 961-5-461888

Fax: 961-5-461777, Mobile: 961-3-640490

E-mail: lcc_pub @ yahoo.com

الإدارة العامة:

بيروت - حداد، هاتف: ٩٦١.٥ - ٤٦١٨٨٨

لفاكس: ٩٦١.٥ - ٤٦١٧٧٧، خليوي: ٩٦١.٣ - ٦٤٠٤٩٠

Web site: www.lccpublishers.tk

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى
سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ: سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ
أَخْتَلَفَ بِهِدْيِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ

فَهَذَا هُوَ الْمُجَلَّدُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ فِقْهِ السُّنَّةِ حَسَبِ
تَرْتِيبِ الْمُؤَلَّفِ، نُقَدِّمُهُ لِلْقُرَّاءِ الْكِرَامِ، سَائِلِينَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ
أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ
حَسْبُنَا وَيَعْمَ الْوَكِيلُ.

السيد سابق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّوَّاجُ

الرَّوَّاجِيَّةُ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ اللَّهِ فِي الْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ، وَهِيَ عَامَّةٌ مُطَرِّدَةٌ، لَا يَشُدُّ عَنْهَا عَالَمُ الْإِنْسَانِ، أَوْ عَالَمُ الْحَيَوَانِ، أَوْ عَالَمُ الثَّبَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (١). وَقَالَ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢). وَهِيَ الْأَسْلُوبُ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ لِلتَّوَالِدِ وَالتَّكَاثُرِ، وَاسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ، بَعْدَ أَنْ أُعِدَّ كِلَا الْزَوْجَيْنِ وَهَيَأَتُهُمَا، بِحَيْثُ يَقُومُ كُلُّ مِنْهُمَا بِدَوْرٍ إيجابيٍّ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْغَايَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ (٣). وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ لَكُمُ زَوْجَهَا مِنْكُمْ يُحِبُّهَا وَيَكُنَّ رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ (٤). وَلَمْ يَسَأِ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ الْإِنْسَانَ كَعَايِرِهِ مِنَ الْعَوَالِمِ، فَيَدَعَّ عَرَائِزَهُ تَنْطَلِقُ دُونَ وَعِي، وَيَتْرَكَ اتِّصَالَ الذَّكَرِ بِالْإُنْثَى قَوْضَى لَا ضَابِطَ لَهُ. بَلْ وَضَعَ النُّظَامَ الْمَلَامَةَ لِسَيَادَتِهِ، وَالَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْفَظَ شَرَفَهُ، وَيَصُونَ كَرَامَتَهُ.

(١) سورة الذاريات: الآية ٤٩.

(٢) سورة يس: الآية ٣٦.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(٤) سورة النساء: الآية ١.

فجعل اتِّصَالَ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ اتِّصَالًا كَرِيمًا، مَبْنِيًّا عَلَى رِضَاهَا. وَعَلَى إِجَابِ وَقَبُولِ، كَمْطَهْرَيْنِ لِهَذَا الرِّضَا. وَعَلَى إِشْهَادِ، عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ أَصْبَحَ لِلاَّخَرِ. وَبِهَذَا وَضَعَ لِلْعَرِيزَةِ سَبِيلَهَا الْمَأْمُونَةَ، وَحَمَى النَّسْلَ مِنْ الضَّيَاعِ، وَصَانَ الْمَرْأَةَ عَنْ أَنْ تَكُونَ كَلًا مُبَاحًا لِكُلِّ رَاتِعٍ. وَوَضَعَ نَوَاةَ الْأُسْرَةِ الَّتِي تَحُوطُهَا غَرِيزَةُ الْأُمُومَةِ وَتَزَعَاها عَاطِفَةُ الْأَبُوَّةِ، فَتُنْتِثِ نَبَاتًا حَسَنًا، وَتُثْمِرُ ثَمَارَهَا الْيَانِعَةَ. وَهَذَا النُّظَامُ هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللَّهُ، وَأَبْقَى عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ وَهَدَمَ كُلَّ مَا عَدَاهُ.

الأنكحة التي هدمها الإسلام

قَوْنِ ذَلِكَ: نِكَاحُ الْخِذَنِ: كَانُوا يَقُولُونَ مَا اسْتَرَّ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَمَا ظَهَرَ فَهُوَ لَوْثٌ. وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا آبَاءَكُمْ﴾^(١) وَمِنْهَا: نِكَاحُ الْبَدَلِ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: انْزِلْ لِي عَنْ امْرَأَتِكَ وَأَنْزِلْ لَكَ عَنِ امْرَأَتِي وَأَرِيدَكَ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جَدًّا. وَذَكَرَتْ عَائِشَةُ غَيْرَ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ فَقَالَتْ: كَانَ النَّكَاحُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءَ^(٢):

١ - نِكَاحُ النَّاسِرِ الْيَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ، فَيَصْدُقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا.

٢ - وَنِكَاحُ آخَرَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ طَمَئِهَا^(٣):

(١) سورة النساء: الآية ٢٥.

(٢) أنحاء: أنواع.

(٣) طمئها: حيضها.

أرسلني إلى فلانٍ فاستبْضِعي منه^(١)، وَتَعْتَرِلُهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَبَيِّنَ حَمْلُهَا. فَإِذَا بَيَّنَّ، أَصَابَهَا إِذَا أَحَبَّ. وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ. وَيُسَمَّى هَذَا نِكَاحَ الْاسْتِبْضَاعِ.

٣ - ونكاح آخر: يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ (ما دون العشرة) على الْمَرَأَةِ فَيَدْخُلُونَ، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا. فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ، وَمَرَّ عَلَيْهَا لِيَالٍ، أُرْسِلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِيعَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ، حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا: فَتَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ، وَقَدْ وَلَدْتُ، فَهُوَ ابْنُكَ يَا فلان، تُسَمَّى مَنْ أَحَبَّتْ بِأَسْمِهِ فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا. لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ الرَّجُلُ.

٤ - ونكاح رابع: يجتمع ناس كثير، فيدخلون على المرأة لَا تَمْتَنِعُ مِنْ جَآءِهَا - وَهِيَ الْبَغَايَا^(٢) - يُصِيبُ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ. فَإِذَا حَمَلَتْ إحداَهُنَّ وَوَضَعَتْ، جَمَعُوا لَهَا، وَدَعَوْا لَهُمُ الْقَافَّةَ^(٣) ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرُونَ، فَالْتَاطَ بِهِ^(٤) وَدُعِيَ ابْنُهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ. فَلَمَّا بَعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ، هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ. وَهَذَا النِّظَامُ الَّذِي أَبْقَى عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ، لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِتَحَقُّقِ أَرْكَانِهِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَيَشْرُطُ الْإِشْهَادَ. وَبِهَذَا يَتِمُّ الْعَقْدُ الَّذِي يُفِيدُ حُلَّ اسْتِمْتَاعِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ. وَبِهِ تَثْبُتُ الْحَقُوقُ وَالْوَاجِبَاتُ الَّتِي تَلْزَمُ كُلًّا مِنْهُمَا.

(١) استبضعي: اطلبي منه المباشعة، أي الجماع لتتالي الولد النجيب فقط.

(٢) البغايا: الزواني.

(٣) القافة: جمع قاف وهو من يشبه بين الناس، فيلحق الولد بالشبه.

(٤) التاط به: التصق به وثبت النسب بينهما.

التَّزْغِيبُ فِي الزَّوْجِ

وقد رَغِبَ الإسلامُ في الزَّوْجِ بِصُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِلتَّزْغِيبِ. فَتَارَةً يَذْكُرُ أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَهَذِي الْمُرْسَلِينَ. وَأَتَاهُمُ الْقَادَةُ الَّذِينَ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَقْتَدِيَ بِهِدَاهُمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ (١). وَفِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحِنَاءُ» (٢)، وَالْتَعَطُّ، وَالسَّوَاكُ، وَالنِّكَاحُ. وَتَارَةً يَذْكُرُهُ فِي مَغْرَضِ الْأَمْنَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَيْنَ وَحَدٍّ وَذَقْتُمْ مِنَ الطَّلَبِ» (٣). وَأَخْبَانَا بِتَحَدُّثٍ عَنْ كَوْنِهِ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ مَائِنِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (٤)، وَقَدْ يَتَرَدَّدُ الْمَرَّةُ فِي قَبُولِ الزَّوْجِ، فَيَحْجُمُ عَنْهُ خَوْفًا مِنَ الْأَضْطِرَاعِ بِتَكَالُيفِهِ، وَهَرُوبًا مِنْ احْتِمَالِ أَغْبَائِهِ. فَيُلْفِتُ الْإِسْلَامُ نَظَرَهُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ الزَّوْجَ سَبِيلًا إِلَى الْغِنَى، وَأَنَّهُ سَيُخَوِّلُ عَنْ هَذِهِ الْأَغْبَاءِ وَيَمُدُّهُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ قَادِرًا عَلَى التَّغْلِبِ عَلَى اسْتَبَاطِ الْفَقْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ﴾ (٥) «يَنْكِرُ وَالسَّالِفِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَا لَكُمْ» (٦) «إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» (٧).

(١) سورة الرعد: الآية ٣٨.

(٢) وقال بعض الزُّوْجَةِ: الْحِيَاءُ بِالْيَاءِ.

(٣) سورة النحل: الآية ٧٢.

(٤) سورة الروم: الآية ٢١.

(٥) الْأَيْمَانُ: جَمْعُ أَيْمٍ، وَهُوَ الَّذِي لَا زَوْجَةَ لَهُ، أَوْ الَّتِي لَا زَوْجَ لَهَا.

(٦) الْمَبَادُ: الْعَبِيدُ.

(٧) سورة النور: الآية ٣٢.

وفي حديثِ الترمذي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَقَافَ». وَالْمَرْأَةُ خَيْرٌ كَنْزٍ يُضَافُ إِلَى رَصِيدِ الرَّجُلِ... رَوَى الترمذي وابن ماجه عن ثوبان رضي الله عنه، قال لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِمَا كَفَرُوهُمْ يُعَذِّبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ (١). قال: كُتِّمَ مع رسول الله ﷺ في بعضِ أَهْلِهِ فَقَالَ بعضُ أصحابه: أُنْزِلَتْ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَلَوْ عَلِمْنَا أَيَّ الْمَالِ خَيْرٌ فَتَنَحَّضْهُ؟... فقال: «لِسَانَ ذَاكِرٍ، وَقَلْبُ شَاكِرٍ، وَزَوْجَةٌ مُؤِمِّنَةٌ تُعِينُهُ عَلَى إِيْمَانِهِ».. وَرَوَى الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ أَصَابَهُنَّ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: قَلْبًا شَاكِرًا، وَلِسَانًا ذَاكِرًا، وَبَنًا عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرًا، وَزَوْجَةً لَا تَبْغِيهِ حُوبًا فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ». وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ». وَقَدْ يُخَيَّلُ لِلإِنْسَانِ فِي لَحْظَةٍ مِنْ لَحْظَاتِ يَقْظَتِهِ الرُّوحِيَّةِ أَنْ يَتَبَتَّلَ وَيَنْقَطِعَ عَنْ كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤْنِ الدُّنْيَا، فَيَقُومَ اللَّيْلَ، وَيَصُومَ النَّهَارَ، وَيَعْتَزِلَ النِّسَاءَ، وَيَسِيرَ فِي طَرِيقِ الرُّهْبَانِيَّةِ الْمُتَافِيَةِ لِطَبِيعَةِ الْإِنْسَانِ. فَيَعْلَمُهُ الْإِسْلَامُ أَنَّ ذَلِكَ مُتَافٍ لِفُطْرَتِهِ، وَمُعَايِرٌ لِإِدِينِهِ، وَأَنَّ سَيِّدَ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ لِلَّهِ وَأَتَقَاهُمْ لَهُ.. كَانَ يَصُومُ وَيُفْطِرُ، وَيَقُومُ وَيَنَامُ، وَيَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. وَأَنَّ مَنْ حَارَلَ الْخُرُوجَ عَنْ هَذِهِ فَلَيْسَ لَهُ شَرَفُ الْإِتِّسَابِ إِلَيْهِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ ثَلَاثَةٌ زَهَّطُوا إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا - كَانَهُمْ يَقَالُوهُمَا^(١) - فَقَالُوا: وَآيَنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَدْ عَزِيَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَأَمْلِي أَصْلِي اللَّيْلَ أَبَدًا؛ وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ؛ وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَغْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا.

فجاء رسول الله ﷺ فقال: «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟... أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لِأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَتَقَاكُمْ لَهُ، لِكَيْنِي أَصُومُ وَأُفِطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَزُودُ. وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». والزوجة الصالحة فَيُضْ مِنْ السَّعَادَةِ يَغْمُرُ الْبَيْتَ وَيَمْلَأُهُ سُرُورًا وَبَهْجَةً وإشراقًا. فمن أبي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ - بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ: إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَتْهُ، وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبْرَتْهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ...» رواه ابن مَاجَةَ.

وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ: مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، وَالْمَسْكَنُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الصَّالِحُ. وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ السُّوءُ، وَالْمَسْكَنُ السُّوءُ، وَالْمَرْكَبُ السُّوءُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَالْبَزْأُ، وَالْحَاكِمُ
وَصَحَّحَهُ، وَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ رَوَاهُ الْحَاكِمُ: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ مِنَ السَّعَادَةِ: الْمَرْءَةُ الصَّالِحَةُ، تَرَاهَا تُنَجِّبُكَ،

(١) عدوها قليلة.

وَتَغِيبُ فَتَأْمَنُهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِكَ، وَالذَّابَّةُ تَكُونُ وَطِيقَةً^(١) تُلْحِقُكَ بِأَصْحَابِكَ، وَالذَّارُ تَكُونُ وَاسِعَةً كَثِيرَةَ الْمَرَافِقِ. وَثَلَاثَةٌ مِنَ الشَّقَاءِ: الْمَرْأَةُ تَرَاهَا فَتَسُوءُكَ. وَتَحْمِلُ لِسَانَهَا عَلَيْكَ، وَإِنْ غِيبَتْ عَنْهَا لَمْ تَأْمَنُهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِكَ، وَالذَّابَّةُ تَكُونُ قُطُوفًا^(٢) فَإِنْ ضَرَبَتْهَا أَتَمَبَتَكَ، وَإِنْ تَرَكَتَهَا لَمْ تُلْحِقُكَ بِأَصْحَابِكَ، وَالذَّارُ تَكُونُ ضَيْقَةً قَلِيلَةَ الْمَرَافِقِ.

وَالزَّوْجُ عِبَادَةٌ يَسْتَكْمِلُ الْإِنْسَانُ بِهَا نِصْفَ دِينِهِ، وَيَلْقَى بِهَا رَبَّهُ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ مِنَ الطَّهْرِ وَالنِّقَاءِ. فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ امْرَأَةً صَالِحَةً فَقَدْ آعَانَهُ عَلَى شَطْرِ دِينِهِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي الشَّطْرِ الْبَاقِي» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. وَعَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا مُطَهَّرًا فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَّالِرَّ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَفِيهِ ضَعْفٌ. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَجَلِي إِلَّا عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَأَعْلَمُ أَنِّي أَمُوتُ فِي آخِرِهَا، وَلِي طَوْلُ النِّكَاحِ فِيهِنَّ، لَتَزَوَّجْتُ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ!!».

جَنَّةُ الزَّوْجِ

وَلِأَنَّا رَغَبَ الْإِسْلَامَ فِي الزَّوْجِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ، وَحَبَّبَ فِيهِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ أَثَارٍ نَافِعَةٍ تَعُودُ عَلَى الْفَرْدِ نَفْسِيًّا، وَعَلَى الْأُمَّةِ جَمِيعًا، وَعَلَى النَّوْعِ الْإِنْسَانِيِّ عَامَّةً.

١ - فَإِنَّ الْغَرِيزَةَ الْجِنْسِيَّةَ مِنْ أَقْوَى الْغَرَائِزِ وَأَعْنَفِهَا، وَهِيَ تُلْحِقُ عَلَى صَاحِبِهَا دَائِمًا فِي إِيجَادِ مَجَالٍ لَهَا: فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَا يُشْبِعُهَا اشْتَابَ

(١) وطيقة: ذلول سريعة السير.

(٢) قطوفًا: بطيئة.

الإنسان الكثير من القَلَقِ والاضْطِرَابِ؛ وَنَزَعَتْ بِهِ إِلَى شَرِّ مَنْعَرٍ. وَالزَّوْجُ هُوَ أَحْسَنُ وَضْعٍ طَبِيعِيٍّ، وَأَنْسَبُ مَجَالٍ حَيَوِيٍّ لِإِزْوَاجِ الْغَرِيزَةِ وَإِشْبَاعِهَا. فَهَذَا الْبَدَنُ مِنَ الْاضْطِرَابِ، وَتَسْكُنُ النَّفْسُ عَنِ الصَّرَاعِ، وَيُكْفُ النَّظَرُ عَنِ التَّطَلُّعِ إِلَى الْحَرَامِ، وَتَطْمَئِنُّ الْعَاطِفَةُ إِلَى مَا أَحَلَّ اللَّهُ. وَهَذَا هُوَ مَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: ﴿وَمَنْ عَائِدْتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (٢١) . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مِنْ امْرَأَةٍ مَا يُعْجِبُهُ فَلْيَاتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢ - وَالزَّوْجُ هُوَ أَحْسَنُ وَسِيلَةٍ لِإِنْجَابِ الْأَوْلَادِ، وَتَكْثِيرِ النَّسْلِ، وَاسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ الَّتِي يُؤَلِّفُهَا الْإِسْلَامُ عِتَابَةً قَائِمَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُثُودَ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مُكَافِّرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي كَثْرِ النَّسْلِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ وَالْمَنْفَاعِ الْخَاصَةِ مَا جَعَلَ الْأُمَّمَ تَحْرِصُ أَشَدَّ الْجَرْصِ عَلَى تَكْثِيرِ سَوَادِ أَفْرَادِهَا بِإِعْطَاءِ الْمَكَافَاتِ الشَّجَاعِيَّةِ لِمَنْ كَثُرَ نَسْلُهُ وَزَادَ عَدَدُ أَبْنَائِهِ. وَقَدْ يَمُتُّ قِيلٌ: إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ. وَلَا تَزَالُ هَذِهِ حَقِيقَةٌ قَائِمَةٌ لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهَا مَا يَنْقُضُهَا. دَخَلَ الْأَخْتُفُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ - وَبِزَيْدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ إعْجَابًا بِهِ - فَقَالَ: يَا أَبَا بَخْرٍ مَا تَقُولُ فِي الْوَلَدِ؟.. فَعَلِمَ مَا أَرَادَ - فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هُمْ عِمَادُ ظُهُورِنَا، وَتَمَرُ قُلُوبِنَا، وَفَرَّةُ أَعْيُنِنَا، بِهِمْ نَصُولُ عَلَى

أعدائنا، وَهُمْ الْخَلْفُ لِمَنْ بَعْدَنَا، فَكُنْ لَهُمْ أَرْضاً ذَلِيلَةً وَسَمَاءً ظَلِيلَةً، إِنْ سَأَلُوكَ فَأَعْطِهِمْ، وَإِنْ اسْتَعْتَبُوكَ^(١) فَأَعْيِبْنَهُمْ، لَا تَمْنَعْهُمْ رِفْدَكَ^(٢) فَيَمْلُؤُوا قُرْبَكَ، وَيَكْرَهُوا حَيَاتَكَ، وَيَسْتَبِيلُوا وَفَاتَكَ. فَقَالَ: «لِلَّهِ دُرُكٌ يَا أَبَا بَحْرٍ، هُمْ كَمَا وَصَفْتَ»^(٣).

٣ - ثُمَّ إِنَّ عَرِيْزَةَ الْأُمُوَّةِ وَالْأُمُوَّةَ تَنْمُو وَتَتَكَامَلُ فِي ظِلَالِ الطُّفُولَةِ، وَتَنْمُو مَشَاعِرُ الْعَطْفِ وَالْوَدِّ وَالْحَنَانِ، وَهِيَ فَضَائِلُ لَا تَكْمُلُ إِنْسَانِيَّةَ إِنْسَانٍ بِدُونِهَا.

٤ - الشُّعُورُ بِتَبَعَةِ الزَّوْجِ، وَرِعَايَةِ الْأَوْلَادِ يَبْعَثُ عَلَى الشُّطَاظِ وَيَذِلُّ الْوَسْعَ فِي تَقْوِيَةِ مَلَكَاتِ الْقَرْدِ وَمَوَاهِيهِ. فَيَنْطَلِقُ إِلَى الْعَمَلِ مِنْ أَجْلِ الْفُتُوْصِ بِأَعْيَانِهِ، وَالْقِيَامِ بِوَأَجِبِهِ. فَيَكْثُرُ الاسْتِغْلَاكُ وَأَسْبَابُ الاسْتِثْمَارِ بِمَا يَزِيدُ فِي تَنْمِيَةِ الثَّرْوَةِ وَكَثْرَةِ الْإِنْتِاجِ. وَيَذْفَعُ إِلَى اسْتِخْرَاجِ خَيْرَاتِ اللّٰهِ مِنَ الْكُوْنِ وَمَا أُوْدِعَ فِيهِ مِنْ أَشْيَاءَ وَمَنَافِعَ لِلنَّاسِ.

٥ - تَوْزِيْعُ الْأَعْمَالِ تَوْزِيْعاً يَنْتَظِمُ بِهِ شَأْنُ الْبَيْتِ مِنْ جِهَةٍ، كَمَا يَنْتَظِمُ بِهِ الْعَمَلُ خَارِجَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، مَعَ تَحْلِيدِ مَسْئُوْلِيَّةِ كُلِّ مَنْ الرِّجْلِي وَالْمَرْأَةُ فِيمَا يَنَاطُ بِهِ مِنْ أَعْمَالٍ. فَالْمَرْأَةُ تَقُومُ عَلَى رِعَايَةِ الْبَيْتِ وَتُدَبِّرُ الْمَنْزِلَ، وَتَرْبِيَةَ الْأَوْلَادِ، وَتَهْيِئَةَ الْجَوِّ الصَّالِحِ لِلرِّجْلِ لِيَسْتَرِيحَ فِيهِ وَيَجِدَ مَا يَذْهَبُ بِعَنَائِهِ، وَيُجَدِّدُ نَشَاطَهُ. بَيْنَمَا يَسْعَى الرَّجُلُ وَيَنْهَضُ بِالْكَسْبِ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْبَيْتُ مِنْ مَالٍ وَنَقَقَاتٍ. وَبِهَذَا التَّوْزِيْعِ الْعَادِلِ يُؤَدِّي كُلُّ مَنْهُمَا

(١) استعتبك: طلبوا منك الرضى.

(٢) رفقك: عطاياك.

(٣) الأمالي لأبي علي القالي.

وَفَائِدَةُ الطَّبِيعِيَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ اللَّهُ وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ، وَيُثْمِرُ الثَّمَارَ الْمُبَارَكَةَ.

٦ - عَلَى أَنَّ مَا يَثْمِرُهُ الزَّوَاجُ مِنْ تَرَائِطِ الْأُسْرِ، وَتَقْوِيَةِ أَوَاصِرِ الْمَحَبَّةِ بَيْنَ الْعَائِلَاتِ وَتَوْكِيدِ الصَّلَاتِ الاجتماعيةِ مما يُبَارِكُهُ الْإِسْلَامُ وَيُعْضِدُهُ وَيُسَانِدُهُ. فَإِنَّ الْمُجْتَمَعَ الْمَتَرَابِطَ الْمُتَحَابَّ هُوَ الْمُجْتَمَعُ الْقَوِيُّ السَّعِيدُ.

٧ - جاء في تقريرِ هَيئَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ الَّذِي نَشَرَتْهُ صَحِيفَةُ الشَّعْبِ الصَّادِرَةُ يَوْمَ السَّبْتِ ١٩٥٩/٦/٦ أَنَّ الْمُتَزَوِّجِينَ يَعِيشُونَ مَدَّةً أَطْوَلَ مِمَّا يَعِيشُهَا غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِينَ سَوَاءً كَانَ غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِينَ أَرَامِلَ أَمْ مُطَلَّاقِينَ أَمْ عَزَابًا مِنَ الْجِنْسَيْنِ. وَقَالَ التَّقْرِيرُ: إِنَّ النَّاسَ بَدَؤُوا بِتَزْوُجُونِ فِي سِنٍّ أَصْغَرَ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ، وَإِنَّ عُمُرَ الْمُتَزَوِّجِينَ أَكْثَرَ طَوْلًا. وَقَدْ بَنَتْ الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ تَقْرِيرَهَا عَلَى أَسَاسِ أبحاثٍ وَإِحصائِيَّاتٍ تَمَّتْ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ خِلَالَ عَامِ ١٩٥٨ بِإِكْمَالِهِ، وَبِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْإِحصَاءَاتِ قَالَ التَّقْرِيرُ: إِنَّهُ مِنَ الْمُؤَكَّدِ أَنَّ مُعَدَّلَ الْوَقَاةِ بَيْنَ الْمُتَزَوِّجِينَ، - مِنَ الْجِنْسَيْنِ - أَقَلُّ مِنْ مُعَدَّلِ الْوَقَاةِ بَيْنَ غَيْرِ الْمُتَزَوِّجِينَ، وَذَلِكَ فِي مُخْتَلَفِ الْأَعْمَارِ. وَأَسْتَطَرَدَ التَّقْرِيرُ قَائِلًا: وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الزَّوَاجَ شَيْءٌ مُفِيدٌ صَحِيحًا لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ عَلَى السَّوَاءِ.

حَتَّى أَنَّ أَخطَارَ الْحَمْلِ وَالْوِلَادَةِ قَدْ تَنَصَّاءَلَتْ فَاصْبَحَتْ لَا تُشَكِّلُ خَطَرًا عَلَى حَيَاةِ الْأُمِّ. وَقَالَ التَّقْرِيرُ: إِنَّ مُتَوَسِّطَ سِنِّ الزَّوَاجِ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ الْيَوْمَ هُوَ ٢٤ لِلْمَرْأَةِ وَ٢٧ لِلرَّجُلِ. وَهُوَ سِنٌّ أَقَلُّ مِنْ مُتَوَسِّطِ سِنِّ الزَّوَاجِ مُنْذُ سَنَوَاتٍ.

حُكْمُ الزَّوَاجِ^(١)

الزَّوَّاجُ الْوَاجِبُ: يَجِبُ الزَّوَّاجُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَخَشِيَ الْعَنْتَ^(٢). لِأَنَّ صِبَاةَ النَّفْسِ وَإِعْقَافَهَا عَنِ الْحَرَامِ وَاجِبٌ، وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِالزَّوَاجِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْمُسْتَطِيعُ الَّذِي يَخَافُ الضَّرَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ مِنَ الْعُزُوبَةِ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّزْوِجِ، لَا يُخْتَلَفُ فِي وَجُوبِ التَّزْوِجِ عَلَيْهِ. فَإِنْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَعَجَزَ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَى الزَّوْجَةِ فَإِنَّهُ يَسَعُهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتُوفِ الَّذِينَ لَا يَمْلِكُونَ كَلِمًا حَقًّا يَنْفِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٣). وَلِيُكْثِرَ مِنَ الصَّيَامِ، لَمَّا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ^(٤) فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ^(٥) أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ^(٦)».

الزَّوَّاجُ الْمُسْتَحَبُّ: أَمَّا مَنْ كَانَ تَائِقًا لَهُ وَقَادِرًا عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ يَأْمُرُ عَلَى

(١) حكمه: وصفه الشرعي من الوجوب أو الحرمة.. الخ.

(٢) العنت: الزنى. ويطبق على الإثم والفجور والأمور الشاقة.

(٣) سورة النور: الآية ٣٣.

(٤) المعشر: الطائفة يشملهم وصف، فالأنبياء معشر، والشيوخ معشر، والشباب معشر، والنساء معشر.. وهكذا.

(٥) الباءة: الجماع. من استطاع منكم الجماع لقدوته على مؤنه فليتزواج. ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطعه الوجاء.

(٦) أغض وأحصن: أشد غضاً للبصر، وأشد إحصاناً للفرج ومنعاً من الوقوع في الفاحشة.

(٧) الوجاء: رض الخصيتين، والمراد هنا الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المنى كما يفعله الوجاء.

نَفْسِهِ مِنْ أَقْرَابٍ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الزَّوْاجَ يُسْتَحَبُّ لَهُ، وَيَكُونُ أَوَّلَى مِنَ التَّخَلِّي لِلْعِبَادَةِ، فَإِنَّ الرُّهْبَانِيَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ. رَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَبْدَلَنَا بِالرُّهْبَانِيَّةِ الْحَنَفِيَّةَ السُّمْحَةَ»^(١). وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَائِلٌ بِكُمْ الْأُمَمَ، وَلَا تَكُونُوا كَرُهْبَانِيَّةِ النَّصَارَى»^(٢). وَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي الزَّوْائِدِ: إِنَّمَا يَمْنَعُكَ مِنَ التَّزْوِجِ عَجْزٌ أَوْ فُجُورٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا يَمُتُ نُسْكَ النَّاسِكِ حَتَّى يَتَزَوَّجَ.

الزَّوْاجُ الْحَرَامُ: وَيَحْرُمُ فِي حَقِّ مَنْ يَخِلُّ بِالزَّوْجَةِ فِي الْوَطْءِ وَالْإِنْفَاقِ، مَعَ عَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَتَوَقُّافِهِ إِلَيْهِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: فَتَمَى عِلْمُ الزَّوْجِ أَنَّهُ يَعْجُزُ عَنْ نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ، أَوْ صَدَاقِهَا أَوْ شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِهَا الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى يُبَيِّنَ لَهَا. أَوْ يَعْلَمَ مِنْ نَفْسِهِ الْقُدْرَةَ عَلَى آدَاءِ حَقُوقِهَا. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ تَمْنَعُهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ كَيْلًا يَغُرُّ الْمَرْأَةَ مِنْ نَفْسِهِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَغُرَّهَا بِنَسَبٍ يَدْعِيهِ وَلَا مَالٍ وَلَا صِنَاعَةٍ يَذْكُرُهَا وَهُوَ كَاذِبٌ فِيهَا. وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَتْ مِنْ نَفْسِهَا الْعَجْزَ عَنْ قِيَامِهَا بِحُقُوقِ الزَّوْجِ، أَوْ كَانَ بِهَا عِلَّةٌ تَمْنَعُ الْاسْتِمْتَاعَ، مِنْ جُنُونٍ، أَوْ جُدَامٍ، أَوْ بَرَصٍ، أَوْ دَاءٍ فِي الْفَرْجِ، لَمْ يَجُزْ لَهَا أَنْ تَغُرَّهُ، وَعَلَيْهَا أَنْ تُبَيِّنَ لَهُ مَا بِهَا فِي ذَلِكَ. كَمَا يَجِبُ عَلَى بَائِعِ السَّلْعَةِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا بِسِلْعَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ. وَمَتَى وَجَدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِصَاحِبِهِ عَيْبًا فَلَهُ الرُّدُّ. فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ بِالْمَرْأَةِ رَدَّهَا الزَّوْجُ وَأَخَذَ مَا كَانَ أَحْطَاهَا مِنَ الصَّدَاقِ. وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ

(١) إِذَا إِنَّمَا مَخَالَفَةٌ لَطَبِيعَةِ الْإِنْسَانِ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُشْرَعَ إِلَّا مَا يَتَّقَى وَطَبِيعَتَهُ.

(٢) فِي مَسْئَلَةِ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

بَنِي بِيَاضَةَ فَوَجَدَ بِكَشْحِهَا^(١) بَرَصًا فَرَدَّهَا وَقَالَ: «فَلَسْتُمْ عَلَيَّ». وَاخْتَلَفَتْ
الرَّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ فِي امْرَأَةِ الْعَيْنِ^(٢) إِذَا أَسْلَمَتْ نَفْسَهَا ثُمَّ فُرِقَ بَيْنُهُمَا بِالْعَتَّةِ
فَقَالَ مَرَّةً: لَهَا جَمِيعُ الصَّدَاقِ. وَقَالَ مَرَّةً: لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ. وَهَذَا يَنْبَغِي
عَلَى اخْتِلَافِ قَوْلِهِ: بِمَ تَسْتَحِقُّ الصَّدَاقَ؟ بِالتَّسْلِيمِ أَوْ بِالْدُّخُولِ؟.. قَوْلَانِ^(٣).

الزَّوْاجُ الْمَكْرُوهُ: وَيُكْرَهُ فِي حَقِّ مَنْ يُخْلُ بِالرَّوْجَةِ فِي الْوَطْءِ
وَالْإِنْفَاقِ. حَيْثُ لَا يَقَعُ صَرَرٌ بِالْمَرَأَةِ، بَانَ كَانَتْ غَنِيَّةً وَلَيْسَ لَهَا رَغْبَةٌ قَوِيَّةٌ
فِي الْوَطْءِ. فَإِنْ انْقَطَعَ بِذَلِكَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ أَوْ الْاشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ
أَشْتَدَّتِ الْكَرَاهَةُ.

الزَّوْاجُ الْمُبَاحُ: وَيُبَاحُ فِيمَا إِذَا انْتَهَتِ الدَّوَاعِي وَالْمَوَانِعُ.

النَّهْيُ عَنِ التَّبْتُلِ^(٤) لِلْقَادِرِ عَلَى الزَّوْاجِ:

١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَزُوبَةَ فَقَالَ:
أَلَا اخْتَصِمِي؟ فَقَالَ: «لَيْسَ بِنَا مِنْ خَصَمٍ أَوْ اخْتَصَمِي» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

٢- وَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ
مَطْعُونِ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لِاخْتِصَمَانَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. أَيْ لَوْ أَذِنَ بِالتَّبْتُلِ
حَتَّى يُفْضِيَ بِنَا الْأَمْرَ إِلَى الْاخْتِصَاءِ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: التَّبْتُلُ الَّذِي أَرَادَهُ
عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ تَحْرِيمُ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ وَكُلِّ مَا يَتَلَذَّذُ بِهِ فَلِهَذَا أُنْزِلَ فِي
حَقِّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَمُوا صِلَبَكُمْ وَلَا

(١) أي خاصرتها.

(٢) أي العاجز عن إتيان النساء.

(٣) سيأتي ذلك مفصلاً.

(٤) التبتل: الانقطاع عن الزواج وما يتبعه من الملاذ إلى العبادة.

تَعْتَدُوا لَكُمْ اللَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُنْتَعِينَ ﴿١﴾ .

تَقْلِيمُ الزَّوْجِ عَلَى الْحَجِّ: وَإِنْ اِحتَاجَ الْإِنْسَانُ إِلَى الزَّوْجِ وَخَشِيَ الْعَنْتَ بِتَرْكِه قَدَّمَهُ عَلَى الْحَجِّ الْوَاجِبِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ قَدَّمَ الْحَجَّ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ فُرُوضُ الْكِفَايَةِ، - كَالْعِلْمِ وَالْجِهَادِ - تُقَدَّمُ عَلَى الزَّوْجِ إِنْ لَمْ يَخْشَ الْعَنْتَ.

الإغراض عن الزواج وسببه

تَبَيَّنَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّوْجَ ضَرُورَةٌ لَا غِنَى عَنْهَا، وَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ إِلَّا الْعَجْزُ أَوْ الْفُجُورُ كَمَا قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَّ الرُّهْبَانِيَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ، وَأَنَّ الْإِغْرَاضَ عَنِ الزَّوْجِ يُفَوِّتُ عَلَى الْإِنْسَانِ كَثِيرًا مِنَ الْمَنَافِعِ وَالْمَرَائِبِ. وَكَانَ هَذَا كَافِيًا فِي دَفْعِ الْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَى الْعَمَلِ عَلَى تَهْيِئَةِ أَسْبَابِهِ وَتَفْسِيرِ سَائِلِهِ حَتَّى يَنْعَمَ بِهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ عَلَى السَّوَاءِ. وَلَكِنْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ خَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْرِ عَنِ سَمَاحَةِ الْإِسْلَامِ وَسُمُو تَعَالِيهِ، فَعَقَدُوا الزَّوْاجَ وَوَضَعُوا الْعَقَبَاتِ فِي طَرِيقِهِ، وَخَلَّفُوا بِذَلِكَ التَّعْقِيدِ أَرْزَمَةً تَعَرَّضَ بِسَبَبِهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ لِأَلَامِ الْعُزُوبَةِ وَتَبَارِيحِهَا. وَالِاسْتِجَابَةَ إِلَى الْعَلَاَقَاتِ الطَّائِسَةِ وَالصَّلَاتِ الْخَلِيعَةِ. وَظَاهِرُهُ أَرْزَمَةُ الزَّوْاجِ لَا تَبْدُو فِي مُجْتَمَعِ الْقَرْيَةِ كَمَا تَبْدُو فِي مُجْتَمَعِ الْمَدِينَةِ إِذَا إِنَّ الْقَرْيَةَ لَا تَزَالُ الْحَيَاءُ فِيهَا بَعِيدَةً عَنِ الْإِسْرَافِ وَأَسْبَابِ التَّعْقِيدِ - إِذَا اسْتَعْنَيْنَا بَعْضُ الْأَسْرِ الْعَنِيَّةِ - بَيْنَمَا تَبْدُو الْحَيَاءُ فِي الْمَدِينَةِ مُعَقَّدَةً كُلِّ التَّعْقِيدِ. وَمَعْظَمُ أَسْبَابِ هَذِهِ الْأَرْزَمَةِ تَرْجِعُ إِلَى التَّغَالِي فِي الْمُهْوَرِ ^(٢) وَكَثْرَةِ التَّفَقَّاتِ

(١) سورة المائدة: الآية ٨٧.

(٢) راجع فصل التَّغَالِي فِي الْمُهْوَرِ.

التي تُزهِقُ الزَّوْجَ وَيَغَيِّرَ بِهَا. هَذَا مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ تَبَدُّلَ
المرأة وخروجها بهذه الصورة المُثِيرَةَ أَلْقَى الرِّبَّةَ وَالشُّكَّ فِي مَسَلِكِهَا،
وجعل الرجلَ حَذِرًا فِي اخْتِيَارِ شَرِيكَةِ حَيَاتِهِ. بَلْ إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ أَضْرَبَ
عَنِ الزَّوْاجِ، إِذْ لَمْ يَجِدِ المرأةَ الَّتِي تَصْلُحُ - فِي نَظَرِهِ - لِلْقِيَامِ بِأَعْبَاءِ الْحَيَاةِ
الزَّوْجِيَّةِ. وَلَا بَدَّ مِنَ الْعُودَةِ إِلَى تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ فِيمَا يَتَّصِلُ بِتَرْبِيَةِ المرأةِ
وَتَنْشِئَتِهَا عَلَى الْقُضِيلَةِ وَالْعَفَافِ وَالْاخْتِشَامِ وَنَزْكِ التَّعَالِي فِي الْمَهْرِ
وَتَكْلِيفِ الزَّوْاجِ.

اخْتِيَارُ الزَّوْجَةِ

الزَّوْجَةُ سَكَنٌ لِلزَّوْجِ، وَحَزْنٌ لَهُ، وَهِيَ شَرِيكَةُ حَيَاتِهِ، وَرَبَّةُ بَيْتِهِ، وَأُمُّ
أَوْلَادِهِ وَمَهْوَى قُلُوبِهِ، وَمَوْضِعُ سِرِّهِ وَنَجْوَاهُ. وَهِيَ أَمُّ زَكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ
الْأُسْرَةِ، إِذْ هِيَ الْمُنْجِبَةُ لِلأَوْلَادِ، وَعَنْهَا يَرْثُونَ كَثِيرًا مِنَ الْمَزَايِ وَالصِّفَاتِ،
وَفِي أَحْضَانِهَا تَنَكُّوْنَ عَوَاطِفُ الطُّفْلِ، وَتَنْزِيْ مَلَكَاَتِهِ وَيَتَلَقَّى لُغَتَهُ، وَيَكْتَسِبُ
كَثِيرًا مِنْ تَقَالِيدِهِ وَعَادَاتِهِ، وَيَعْرِفُ دِينَهُ، وَيَتَعَوَّدُ السُّلُوكَ الْاجْتِمَاعِيَّ. مِنْ
أَجْلِ هَذَا عُنِيَ الْإِسْلَامُ بِاخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ الصَّالِحَةِ، وَجَعَلَهَا خَيْرَ مَتَاعٍ يَتَّبِعِي
التَّطَلُّعَ إِلَيْهِ وَالْحِزْنَ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ الصَّلَاحُ إِلَّا الْمُحَافَظَةُ عَلَى الدِّينِ
وَالْتِمَسُّكُ بِالْفَضَائِلِ، وَرِعَايَةُ حَقِّ الزَّوْجِ، وَحِمَايَةُ الْأَنْبَاءِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي
يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهُ. وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ مَظَاهِيرِ الدُّنْيَا، فَهُوَ مِمَّا حَظَرَهُ الْإِسْلَامُ
وَنَهَى عَنْهُ إِذَا كَانَ مُجَرَّدًا مِنْ مَعَانِي الْخَيْرِ وَالْفَضْلِ وَالصَّلَاحِ. وَكَثِيرًا مَا
يَتَطَلَّعُ النَّاسُ إِلَى الْمَالِ الْكَثِيرِ، أَوْ الْجَمَالِ الْفَاتِنِ، أَوْ الْجَاوِ الْعَرِيزِ، أَوْ
النَّسَبِ الْعَرِيقِ، أَوْ إِلَى مَا يُعَدُّ مِنْ شَرَفِ الْأَبَاءِ، غَيْرَ مُلَاحِظِينَ كِمَالَ
النُّفُوسِ وَحُسْنِ التَّرْبِيَةِ: فَتَكُونُ ثَمَرَةُ الزَّوْاجِ مُرَّةً، وَتَنْتَهِي بِنَتَائِجٍ ضَارَّةٍ.

ولهذا يُحَذَّرُ الرُّسُولُ ﷺ من التزوّج على هذا النّحو، فيقول: «يَاكُمُ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا خَضِرَاءُ الدِّمَنِ؟ قال: «الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي الْمَنَبَةِ السُّوءِ»^(١).

ويقول: «لَا تَزَوِّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ، فَمَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُرِيدَهُنَّ، وَلَا تَزَوِّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ، فَمَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْفِئَهُنَّ، وَلَكِنْ تَزَوِّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ وَلَا مُمْرَأَةً خَرَمَاءَ»^(٢) ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ^(٣). وَيُخْبِرُ أَنَّ الَّذِي يَرِيدُ الزَّوَاجَ مُتَبَقِّياً بِهِ غَيْرَ مَا يَقْصِدُ مِنْهُ مِنْ تَكْوِينِ الْأُسْرَةِ وَرِعَايَةِ شُؤْنِهَا، فَإِنَّهُ يُعَامَلُ بِتَقْيِضٍ مَقْصُودِهِ، فيقول: «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِمَالِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا فَقْرًا. وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِحَسَبِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا دَنَاءَةً، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِيَخْصُ بِهَا بَصَرَهُ، وَيُحْصَنَ فَرْجُهُ، أَوْ يَصِلَ رَحِمُهُ، بَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِيهَا وَبَارَكَ لَهَا فِيهِ». رواه ابْنُ جِبَّانَ فِي الضُّعَفَاءِ. وَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا الْخَطَرِ الْأَيْ يَكُونُ الْقَصْدُ الْأَوَّلُ مِنَ الزَّوَاجِ هُوَ هَذَا الْاِتِّجَاهُ نَحْوَ هَذِهِ الْغَايَاتِ الدُّنْيَا، فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُ مِنْ شَأْنِ صَاحِبِهَا وَلَا تَسْمُو بِهِ. بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ مُتَوَفِّراً أَوَّلًا، فَإِنَّ الدِّينَ هِدَايَةٌ لِلْعَقْلِ وَالضَّمِيرِ. ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ الصِّفَاتُ الَّتِي يَرْغَبُ فِيهَا الْإِنْسَانُ بِطَبْعِهِ وَتَمِيلُ إِلَيْهَا نَفْسُهُ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِلدِينِ، فَاطْفَرِ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»^(٤). رواه الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

(١) رواه الدارقطني وقال: تفرد به الواقدي وهو ضعيف والدمن ما بقي من آثار الديار ويستعمل سماً.

(٢) الخرماء المشقوقة الأنف والأذن.

(٣) هذا الحديث رواه عبد بن حميد وفيه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف.

(٤) تربت يدك: التصقت بالتراب، وهو دعاء بالفقر على من لم يكن الدين من أهدافه.

رَضَعُ تَحْدِيداً لِلْمَرَأَةِ الصَّالِحَةِ، وَأَنَّهَا الْجَمِيلَةُ الْمُطِيعَةُ الْبَارَةُ الْأَمِينَةُ. فيقول: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرْتِكَ. وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا أَقْسَمْتَ عَلَيْهَا أَبْرَتْكَ، وَإِذَا غِبْتَ عَنْهَا حَفِظَتْكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكٍ». رواه النسائي وغيره بسند صحيح. ومن المزايا التي ينبغي توقُّفها في المرأة المَحْطُوبَةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَيْتِهِ كَرِيمَةٍ مَعْرُوفَةٍ بِاعْتِدَالِ الْمَزَاجِ، وَهُدُوءِ الْأَعْصَابِ، وَالبُعْدِ عَنِ الْأَنْحِرَافَاتِ النَّفْسِيَّةِ، فَإِنَّهَا أَجْدَرُ أَنْ تَكُونَ حَائِثَةً عَلَى وَلَدِهَا، رَاعِيَةً لِحَقِّ زَوْجِهَا. حَظَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ هَانِيَةَ فَأَعْتَدَرَتْ إِلَيْهِ بِأَنَّهَا صَاحِبَةٌ أَوْلَادٍ، فَقَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحٌ نِسَاءٌ قُرَيْشٍ، أَخْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صَغَرِهِ، وَأَزْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ^(١)». وَطَبِيعَةُ الْأَصْلِ الْكَرِيمِ أَنْ يَتَمَرَّعَ عَنْهُ مِثْلُهُ. يقول الرسول ﷺ: «النَّاسُ مَعَادِنٌ كَمَعْدِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، خِيَارُهُمْ فِي الْبَاجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا».

وَهَلْ يُنْتِجُ الْخَطِيئُ إِلَّا وَشِيعُهُ وَنُفُوسُ إِلَّا فِي مَسَابِغِهِ الشُّخْلُ
حَظَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً لَا يُدَانِيهَا فِي شَرَفِهَا فَأَنْشَدَتْ:

بَكَى الْحَسَبُ الزَّكَايَ بَعَيْنِ غَزِيرَةٍ مِنْ الْحَسَبِ الْمَقْصُوصِ أَنْ يُجَمَعَ مَعَا

وَمِنْ مَقَاصِدِ الزَّوْاجِ الْأَوَّلَى لِنَجَابِ الْأَوْلَادِ. فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مُنْجِبَةً، وَيُعْرَفَ ذَلِكَ بِسَلَامَةِ بَدَنِهَا وَبِقِيَاسِهَا عَلَى مَثَالِهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا وَعَمَّاتِهَا وَخَالَاتِهَا. حَظَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً عَقِيمًا لَا تَلِدُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَظَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، وَجَمَالٍ وَأَنْهَا لَا تَلِدُ. فَنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) أحناه: أكثره شفقة، والحنانية على ولدها: هي التي تقوم عليهم في يتمهم، فإذا تزوجت فليست بحانية. أوعاه: أحفظه وأصون لما له بالأمانة فيه له وترك التبذير في الإنفاق. ذات اليد: المال. يقال فلان قليل ذات اليد: أي قليل المال.

وقال: «تَزَوُّجُوا الْوُدَّ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مُكَافِّرٌ بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَالْوُدُّ هي المرأة التي تتَوَدَّدُ إلى زوجها وتَتَحَبَّبُ إليه، وَتَبْدُلُ طَاقَتَهَا فِي مَرْضَاتِهِ. وَالْإِنْسَانُ بِطَبِيعَتِهِ يَغْتَشِقُ الْجَمَالَ وَيَهْوَاهُ، وَيَشْعُرُ دَائِمًا فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ فَائِذٌ لشيء من ذَاتِهِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْجَمِيلُ بَعِيدًا عَنْهُ.

فإِذَا أَخْرَجَهُ وَاسْتَوَلَّى عَلَيْهِ شَعَرَ بِسَكَنِ نَفْسِي، وَازْتَوَاهُ عَاطِفِي وَسَعَادَةِ، وَلِهَذَا لَمْ يُسْقِطِ الْإِسْلَامُ الْجَمَالَ مِنْ حِسَابِهِ عِنْدَ اخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ. ففِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ». وَخَطَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ امْرَأَةً، فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «أَتَعْجَبُ فَاَنْظُرَ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدِمَ بَيْنَكُمَا» أَي تَذَرُفُ بَيْنَكُمَا الْمَوَدَّةَ وَالْعِشْرَةَ. وَنَصَحَ الرَّسُولُ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَقَالَ لَهُ: «انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْنًا». وَكَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَخْتَبِي لِمَنْ يُرِيدُ التَّزَوُّجَ بِهَا؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ رُؤُوسِهَا، وَالنَّظَرِ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى الْإِقْتِرَانِ بِهَا. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُزِيلُ بَعْضَ النِّسْوَةِ لِيَتَعَرَّفَنَ بَعْضُ مَا يَخْفَى مِنَ الْعُيُوبِ، فيقول لها: «سَمِعِي قَمَحًا شَمِيَّ يُنْظِرُهَا، انْظُرِي إِلَيَّ حُرُوفِيَّهَا». وَيُسْتَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ بِكْرًا، فَإِنَّ الْبِكْرَ سَادِجَةٌ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا عَهْدٌ بِالرَّجَالِ، فَيَكُونُ التَّزْوِيجُ بِهَا أَدْعَى إِلَى تَقْوِيَةِ عُقْدَةِ النِّكَاحِ، وَيَكُونُ حُبُّهَا لَزْوَجَهَا أَلْصَقَ بِقَلْبِهَا «فَمَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ».

وَلَمَّا تَزَوَّجَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثِيبًا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا بِكَرًا تُلَاحِظُهَا وَتَلَاذِبُكَ؟». فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُ أَبَاهُ قَدْ تَرَكَ بَنَاتٍ صِغَارًا، وَهُنَّ فِي حَاجَةٍ إِلَى رِعَايَةِ امْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَى شَوْنِهِنَّ، وَأَنَّ الثَّيْبَ أَقْدَرُ عَلَى هَذِهِ الرِّعَايَةِ مِنَ الْبِكْرِ الَّتِي لَمْ تُدْرَبْ عَلَى تَدْبِيرِ الْمَنْزِلِ. وَمِمَّا يَتَّبِعُنِي مِلَّاخِظَتُهُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّةَ تَقَارُبٍ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ مِنْ حَيْثُ السَّنَ وَالْمَرْكَزَ الْاجْتِمَاعِي، وَالْمُسْتَوَى الثَّقَافِي وَالْاِفْتِصَادِي. فَإِنَّ التَّقَارُبَ فِي هَذِهِ النَّوَاجِي

مِمَّا يُعِينُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ، وَبِقَاءِ الْأَلْفَةِ. وَقَدْ حَظَّبَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهَا صَغِيرَةٌ» فَلَمَّا حَظَّبَهَا عَلِيٌّ زَوْجَهَا إِيَّاهُ. هَذِهِ بَعْضُ الْمَعَانِي الَّتِي أَرْشَدَ الْإِسْلَامُ إِلَيْهَا؛ لِيَتَّخِذَهَا مُرِيدُو الزَّوْاجِ نَبْرَاسًا يَسْتَضِيئُونَ بِهِ، وَيَسِيرُونَ عَلَى هُدَاهُ. لَوْ أَنَّا لَاحَظْنَا هَذِهِ الْمَعَانِي عِنْدَ اخْتِيَارِنَا لِلزَّوْجَةِ لَأَمْكَنَ أَنْ نَجْعَلَ مِنْ بَيوتِنَا جَنَّةً يَتَنَمَّ فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَسْعَدُ بِهَا الزَّوْجُ، وَنُعِدَّ لِلْحَيَاةِ أَبْنَاءَ صَالِحِينَ، نَحْيَا بِهِمْ أُمَمَهُمْ حَيَاةً طَيِّبَةً كَرِيمَةً...

اخْتِيَارُ الزَّوْجِ

وَعَلَى الْوَلِيِّ أَنْ يَخْتَارَ لِكَرِيمَتِهِ، فَلَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا لِمَنْ لَهُ دِينٌ وَخُلُقٌ وَشَرَفٌ وَحُسْنُ سَمْتٍ، فَإِنْ عَاشَرَهَا عَاشَرَهَا بِمَعْرُوفٍ، وَإِنْ سَرَّحَهَا سَرَّحَهَا بِإِحْسَانٍ.

قَالَ الْإِمَامُ الْعَرَالِيُّ فِي الْإِحْتِيَاءِ: وَالْإِحْتِيَاءُ فِي حَقِّهَا أَهَمُّ، لِأَنَّهَا رَقِيقَةٌ بِالنِّكَاحِ لَا مَخْلَصَ لَهَا، وَالزَّوْجُ قَائِدٌ عَلَى الطَّلَاقِ بِكُلِّ حَالٍ. وَمَنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ ظَالِمًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ مُتَبَعِدًا أَوْ شَارِبَ خَمْرٍ فَقَدْ جَنَى عَلَى دِينِهِ وَتَعَرَّضَ لِسَخَطِ اللَّهِ لِمَا قَطَعَ مِنَ الرَّجِيمِ وَشَوْءِ الْاِخْتِيَارِ. قَالَ رَجُلٌ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: إِنَّ لِي بِنْتًا، فَمَنْ تَرَى أَنْ أُزَوِّجَهَا لَهُ؟ قَالَ: زَوِّجَهَا مِنْ يَتَّقِي اللَّهَ، فَإِنْ أَحْرَبَهَا أَحْرَبَهَا، وَإِنْ أَبْغَضَهَا لَمْ يَظْلِمْهَا. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: النِّكَاحُ رِقٌّ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ آيْنَ يَضَعُ كَرِيمَتَهُ. وَقَالَ ﷺ: «مَنْ زَوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ فَاسِقٍ فَقَدْ قَطَعَ رَجِمَهَا». رَوَاهُ ابْنُ جِبَّانَ فِي الضُّعَفَاءِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَرَوَاهُ فِي الثَّقَاتِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَمَنْ كَانَ مُصِيرًا عَلَى الْفُسُوقِ لَا يَتَّبِعُنِي أَنْ يُزَوِّجَ.

الخطبة

الخطبة: فِعْلَةٌ كَفِعْدَةٍ وَجِلْسَةٌ، يقال: حَظَبَ المرأةُ يَخْطُبُهَا حَظَبًا وَخِطْبَةً، أي طَلَبَهَا لِلزَّوْجِ بِالْوَسِيلَةِ الْمَعْرُوفَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَرَجُلٌ خَطَّابٌ: كَثِيرُ التَّصَرُّفِ فِي الْخِطْبَةِ، وَالْخَطِيبُ، وَالْخَاطِبُ، وَالْخِطْبُ، الَّذِي يَخْطُبُ الْمَرْأَةَ، وَهِيَ خِطْبُهُ وَخِطْبَتُهُ. وَخَطَبَ يَخْطُبُ، قَالَ كَلَامًا يَعْظُ بِهِ، أَوْ يَمْدُحُ غَيْرُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَالْخِطْبَةُ مِنْ مُقَدِّمَاتِ الزَّوْجِ. وَقَدْ شَرَعَهَا اللَّهُ قَبْلَ الْأَرْبَابِ بِعَقْدِ الزَّوْجِيَّةِ لِيَتَعَرَفَ كُلٌّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ، وَيَكُونَ الْإِقْدَامُ عَلَى الزَّوْجِ عَلَى هُدًى وَبَصِيرَةٍ.

مَنْ يُبَاحُ خِطْبَتُهَا: أَوَّلًا: لَا يُبَاحُ خِطْبَةُ امْرَأَةٍ إِلَّا إِذَا تَوَافَّرَ فِيهَا شَرْطَانِ: أَنْ تَكُونَ خَالِيَةً مِنَ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَمْنَعُ زَوَاجَهُ مِنْهَا فِي الْحَالِ.

ثَانِيًا: أَلَّا يَسْبِقَهُ غَيْرُهُ إِلَيْهَا بِخِطْبَةٍ شَرْعِيَّةٍ. فَإِنْ كَانَتْ ثَمَّةَ مَوَانِعَ شَرْعِيَّةٍ: كَانَتْ تَكُونُ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَيَّدَةِ أَوْ الْمُؤَقَّتَةِ، أَوْ كَانَتْ غَيْرُهُ سَبَقَهُ بِخِطْبَتِهَا؛ - لَا يُبَاحُ لَهُ خِطْبَتُهَا.

خِطْبَةُ مُعْتَدَّةِ الْعَمْرِ: تَحْرُمُ خِطْبَةُ الْمُعْتَدَّةِ. سِوَاهُ أَكَانَتْ عِدَّتُهَا عِدَّةَ وَفَاةٍ أَمْ عِدَّةَ طَلَاقٍ، أَكَانَ الطَّلَاقُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا أَمْ بَائِنًا. فَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ حَرَّمَتْ خِطْبَتُهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ عِصْمَةِ زَوْجِهَا. وَلَوْ مُرَاجَعَتُهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ. وَإِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ حَرَّمَتْ خِطْبَتُهَا بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ إِذْ حَقَّ الزَّوْجُ لَا يَزَالُ مُتَعَلِّقًا بِهَا، وَلَوْ حَقَّ إِعَادَتُهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ. فَفِي تَقْدِيمِ رَجُلٍ آخَرَ لِخِطْبَتِهَا اعْتِدَاءٌ عَلَيْهِ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّعْرِضِ بِخِطْبَتِهَا، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ.

وإن كانت معتدَّةً من وفاةٍ فإنَّه يجوزُ التعريضُ لِخِطْبَتِهَا أَثْنَاءَ الْعِدَّةِ

دون التصريح؛ لأنَّ صِلَةَ الزَّوْجِيَّةِ قد انْقَطَعَتْ بالوفاة، فلم يَبْقَ للزوج حقٌّ يتعلَّقُ بزواجِهِ التي مات عنها. وإنَّما حُرِّمَتْ خِطْبُهَا بطريقِ التَّصْرِيحِ؛ رِعايَةً لِحُزْنِ الزَّوْجَةِ وإِحْدَادِهَا من جانب، ومُحَافَظَةً على شعورِ أَهْلِ الْمَيِّتِ وورثته من جانبٍ آخَرَ. يقولُ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرْنَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُهُنَّ بِهِ إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْرِضُوا عَهْدَ الْإِنكِاحِ حَتَّى يَتْلَى الْكِتَابُ أَجَلُهُ وَعَلِمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾^(١).

والمراد بالنساء؛ المَعْتَدَاتُ لوفاء أزواجهن؛ لأنَّ الكلامَ في هذا السِّياق. ومعنى التَّعْرِيزِ أن يَذْكُرَ المتكلمُ شيئاً يَدُلُّ به على شيءٍ لم يَذْكُرْهُ. مثلُ أن يقول: «إني أريدُ التَّزْوَاجَ»، وَلَوْ دِدْتُ أَنْ يُيَسِّرَ اللهُ لي امرأةً صالحةً». أو يقول: إن اللهَ لَسَائِقٌ لِكَ خيراً. والهديةُ إلى المَعْتَدَةِ جَائِزَةٌ، وهي من التَّعْرِيزِ. وجائزٌ أن يَمْدَحَ نَفْسَهُ، ويَذْكُرَ مَا يَرَاهُ على وَجْهِ التَّعْرِيزِ بالزَّوْجِ. وقد فعله أبو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ. قالت سَكِينَةُ بِنْتُ حَنْظَلَةَ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ وَلَمْ تَنْقُضِ عِدَّتِي مِنْ مَهْلِكِ^(٢) زَوْجِي. فقال: قد عَرَفْتَ قَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وقَرَابَتِي مِنْ عَلِيٍّ، وَمَوْضِعِي فِي الْعَرَبِ. قُلْتُ: عَفَرَ اللهُ لَكَ يَا أَبَا جَعْفَرٍ، إِنَّكَ رَجُلٌ يُوَحِّدُ عَنْكَ.. تَخْطُبُنِي فِي عِدَّتِي؟.. قَالَ: إِنَّمَا أَخْبَرْتُكَ بِقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمِنْ عَلِيٍّ.

وقد دخل رسولُ اللهِ ﷺ على أُمِّ سَلَمَةَ وهي مُتَأَيِّمَةٌ^(٣) مِنْ أَبِي

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٥.

(٢) مهلك: أي هلاك.

(٣) متأيمه: أي أنها أيم.

سَلَمَةً، فقال: «لقد عَلِمْتُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَخَيْرُهُ، وَمَوْضِعِي فِي قَوْمِي» وكانت تلك خِطْبَةً. رواه الذارقطني^(١). وَخُلَاصَةُ الْأَرَاءِ أَنَّ التَّصْرِيحَ بِالْخِطْبَةِ حَرَامٌ لِجَمِيعِ الْمُعْتَدَاتِ، وَالتَّعْرِيزُ مُبَاحٌ لِلْبَائِنِ وَلِلْمُعْتَدَةِ مِنَ الْوَفَاءِ، وَحَرَامٌ فِي الْمُعْتَدَةِ مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ. وَإِذَا صُرِّحَ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ وَلَكِنْ لَمْ يَغْدَ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: يُغَارِقُهَا. دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: صَحَّ الْعَقْدُ وَإِنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ الصَّرِيحَ الْمَذْكُورَ لِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا لَوْ وَقَعَ الْعَقْدُ فِي الْعِدَّةِ وَدَخَلَ بِهَا. وَهَلْ تَحِلُّ لَهُ بَعْدُ أَمْ لَا؟ قَالَ مَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَحِلُّ لَهُ زَوَاجُهَا بَعْدُ. وَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ يَحِلُّ لَهُ إِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا شَاءَ.

الْخِطْبَةُ عَلَى الْخِطْبَةِ: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ اعْتِدَاءٍ عَلَى حَقِّ الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ وَإِسَاءَةٍ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَنْجُمُ عَنْ هَذَا التَّصَرُّفِ الشَّقَاقُ بَيْنَ الْأَمْرِ، وَالْاعْتِدَاءُ الَّذِي يُرَوِّعُ الْأَمْنَيْنِ. فَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَتَعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ^(٢)» حَتَّى يَذَرَ^(٣). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَمَحَلُّ التَّحْرِيمِ مَا إِذَا صَرَّحَتِ الْمَخْطُوبَةُ بِالْإِجَابَةِ، وَصَرَّحَ وَلِيُّهَا الَّذِي أَذِنَتْ لَهُ، حَيْثُ يَكُونُ إِذْنُهُ مُعْتَبَرًا. وَتَجُوزُ الْخِطْبَةُ لَوْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالرَّدِّ، أَوْ وَقَعَتِ الْإِجَابَةُ بِالتَّعْرِيزِ، كَقَوْلِهَا: لَا رَغْبَةَ عَنْكَ. أَوْ لَمْ

(١) الحديث منقطع، لأن محمد الباقر بن علي لم يدرك النبي ﷺ.

(٢) مفهوم لفظ الأخ معطل: لأنه خرج مخرج الغالب، فتحرم الخطبة على خطبة الكافر والفاسق. وأخذ بالمفهوم بعض الشافعية والأوزاعي، وجوزوا الخطبة على خطبة الكافر. قال الشوكاني: وهو الظاهر.

(٣) يلزم: يترك.

يَعْلَمُ الثَّانِي بِخُطْبَةِ الْأَوَّلِ، أَوْ لَمْ تَقْبَلْ وَتَرْفُضْ أَوْ أَذِنَ الْخَاطِبُ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي. وَحَكَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ: إِذَا خَطَبَ الْمَرْأَةُ فَرَضِيَّتْ بِهِ وَرَكَتْ إِلَيْهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خُطْبَتِهِ. فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِرِضَاهَا وَلَا رُكُوبِهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْطُبَهَا. وَإِذَا خَطَبَهَا الثَّانِي بَعْدَ إِجَابَةِ الْأَوَّلِ وَعَقَّدَ عَلَيْهَا إِثْمَ وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْخُطْبَةِ، وَلَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الزَّوْجِ، فَلَا يُفْسَخُ بِوُقُوعِهَا غَيْرَ صَحِيحَةٍ. وَقَالَ دَاوُدُ: إِذَا تَزَوَّجَهَا الْخَاطِبُ الثَّانِي فُسِّخَ الْعَقْدُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ...

النَّظَرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ: مِمَّا يَرْطُبُ الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ وَيَجْعَلُهَا مَحْفُوفَةً بِالسَّعَادَةِ مُحَوَّطَةً بِالْهِنَاءِ، أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ لِيَعْرِفَ جَمَالَهَا الَّذِي يَدْعُوهُ إِلَى الْإِفْتِدَامِ عَلَى الْإِفْتِرَاقِ بِهَا، أَوْ قُبْحَهَا الَّذِي يَضُرُّهُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا.

وَالْحَازِمُ لَا يَدْخُلُ مَدْخَلًا حَتَّى يَعْرِفَ خَيْرَهُ مِنْ شَرِّهِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهِ، قَالَ الْأَعْمَشُ: كُلُّ تَزْوِيجٍ يَقَعُ عَلَى غَيْرِ نَظَرٍ فَأَخِرُهُ هَمٌّ وَغَمٌّ. وَهَذَا النَّظَرُ نَدَبٌ إِلَيْهِ الشَّرُّعُ وَرَغَبٌ فِيهِ.

١ - فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْهُو إِلَيْهَا نِكَاحُهَا؛ فَلْيَفْعَلْ». قَالَ جَابِرٌ: فَخَطَبْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَكُنْتُ اخْتَبَيْتُهَا^(١) حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا بَعْضَ مَا دَعَانِي إِلَيْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢ - وَعَنْ الْمُخَيَّرَةِ بِنِ شُعْبَةَ: أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْتُ إِلَيْهَا؟».. قَالَ: لَا. قَالَ: «انْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ آخِرُي أَنْ يُؤَدَّمَ

(١) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا عَلَى غَفْلَتِهَا وَإِنْ لَمْ تَأْذِنْ لَهُ.

بَيْنَكُمْ». أي أجدد أن يدوم الوفاق بينكما. رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه.

٣ - وعن أبي هريرة أن رجلاً خطب امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ: «أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟».. قَالَ: لَا. قَالَ: «فَأَذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي أَهْوَيْنِ الْأَنْصَارِ شَيْئاً»^(١).

المواضع التي ينظر إليها: ذهب الجمهور من العلماء إلى أن الرجل ينظر إلى الوجه والكفين لا غير. لأنه يستدل بالنظر إلى الوجه على الجمال أو الدماغة، وإلى الكفين على خضوبة البدن. أو عديمها. وقال داود: ينظر إلى جميع البدن. وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم. والأحاديث لم تعين مواضع النظر، بل أطلقت لينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه^(٢). والدليل على ذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور: أن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم؛ فذكر له صغرهما، فقال: أبعت بها إليك، فإن رضيت فهي امرأتك، فأرسل إليها، فكشف عن ساقها؛ فقالت: لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عيني. وإذا نظر إليها ولم تعجبه فليسكت ولا يقل شيئاً حتى لا تتأذى بما يذكر عنها، ولعل الذي لا يعجبه منها قد يعجب غيرُه.

نظر المرأة إلى الرجل: وليس هذا الحكم مقصوداً على الرجل، بل هو ثابت للمرأة أيضاً. فلها أن تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبه منها. قال عمر: لا تزوجوا بتاتيك من الرجل الدييم، فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منهن.

(١) قيل صغر أو عمت.

(٢) فتح العلام ج ٢ ص ٨٩.

التَّعَرُّفُ عَلَى الصِّفَاتِ: هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلنَّظَرِ الَّذِي يُعَرَّفُ بِهِ الْجَمَالُ مِنَ الْقُبْحِ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ الْخَلْقِيَّةِ فَتُعَرَّفُ بِالْوُصْفِ وَالِاسْتِصْفَاءِ، وَالتَّحَرِّيِ مِمَّنْ خَالَطُوهُمَا بِالْمَعَاشَرَةِ أَوْ الْجَوَارِ، أَوْ بِوَاسِطَةِ بَعْضِ أَفْرَادِ مِمَّنْ هُمْ مُوضِعُ ثِقَتِهِ مِنَ الْأَقْرَبَاءِ كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ. وَقَدْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّ سُلَيْمٍ إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَ: «انْظُرِي إِلَى عُرْقُوبِهَا وَشَمِّي مَعَاطِفِهَا»^(١). وَفِي رَوَايَةٍ «شَمِّي عَوَارِصَهَا»^(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ وَالتَّطَبَّاعُ وَالتَّبَرَانِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ: وَلَا يُسْتَوْصَفُ فِي أَخْلَاقِهَا وَجَمَالِهَا إِلَّا مَنْ هُوَ بَصِيرٌ صَادِقٌ، خَبِيرٌ بِالظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، وَلَا يَمِيلُ إِلَيْهَا فَيُفْرِطُ فِي النِّتَاءِ، وَلَا يَحْسُدُهَا فَيَقْصُرُ، فَالطَّبَاعُ مَائِلَةٌ فِي مَبَادِيءِ الزَّوْجِ، وَوَصِفُ الْمَرْجُوحَاتِ إِلَى الْإِفْرَاطِ أَوْ التَّضَرُّعِ. وَقُلُّ مَنْ يَصْدُقُ فِيهِ، وَيَقْتَصِدُ؛ بَلِ الْخِدَاعُ وَالْإِغْرَاءُ أَغْلَبُ. وَالاحتِطَاطُ فِيهِ مُهِمٌّ لِمَنْ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ التَّشَوُّفَ إِلَى غَيْرِ زَوْجَتِهِ.

حَظَرَ الْخُلُوةَ بِالْمَخْطُوبَةِ: يَحْرُمُ الْخُلُوءُ بِالْمَخْطُوبَةِ، لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْخَاطِبِ حَتَّى يَتَعَقَّدَ عَلَيْهَا. وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِغَيْرِ النَّظَرِ، فَبَقِيَثَ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَلَئِنْ لَا يُؤْمَنُ مَعَ الْخُلُوةِ مَوَاقِعُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ. فَإِذَا وَجَدَ مَحْرَمَ جَارَتْ الْخُلُوةُ، لِامْتِنَاعِ وَقُوعِ الْمَعْصِيَةِ مَعَ حُضُورِهِ: فَمَنْ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَخْلُونُ بِأَمْرَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا؛ فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ...» وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِأَمْرَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ؛ فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ إِلَّا لِمَحْرَمٍ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ.

(١) معاطفها ناحيتا العنق.

(٢) العوارض: الأسنان في عرض الفم وهي ما بين الأسنان والأضراس وواحدتها عارض. والمراد اختيار راحة الفم.

خَطَرُ التَّهَاؤُنِ فِي الْخَلْوَةِ وَصَرُورُهُ: دَرَجٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَلَى التَّهَاؤُنِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، فَأَبَاحَ لِابْنَيْهِ أَوْ قَرِيبَيْهِ أَنْ تُخَالِطَ خَطِيبَتَهَا وَتَخْلُوَ مَعَهُ دُونَ رَقَابَةٍ، وَتَذَهَبَ مَعَهُ حَيْثُ يَرِيدُ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ. وَقَدْ نَتَجَ عَنْ ذَلِكَ أَنْ تَعَرَّضَتْ الْمَرْأَةُ لَصِّيَاحِ شَرَفِهَا وَفَسَادِ عَقَائِهَا وَاهْدَارِ كَرَامَتِهَا. وَقَدْ لَا يَتِمُّ الزَّوْاجُ فَتَكُونُ قَدْ أَضَاعَتْ إِلَى ذَلِكَ فَوَاتِ الزَّوْاجِ مِنْهَا. وَعَلَى النَّقِیْضِ مِنْ ذَلِكَ طَائِفَةٌ جَامِذَةٌ لَا تَسْمَحُ لِلخَاطِبِ أَنْ يَرَى بَنَاتِهِمْ عِنْدَ الْخُطْبَةِ، وَتَأْتِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِهَا، وَيَعْتَقِدُ عَلَيْهَا دُونَ أَنْ يَرَاهَا أَوْ تَرَاهُ إِلَّا لَيْلَةَ الرِّقَافِ. وَقَدْ تَكُونُ الرُّوْيَةُ مَفَاجِئَةً لِهَمَا غَيْرُ مُتَوَقَّعَةٍ، فَيَحْدُثُ مَا لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا مِنَ الشَّقَاقِ وَالْفِرَاقِ. وَبَعْضُ النَّاسِ يَكْتَفِي بِعَرْضِ الصُّورَةِ الشَّمْسِيَّةِ. وَهِيَ فِي الْوَاقِعِ لَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ يُمْكِنُ أَنْ يُطْمَئِنُّ، وَلَا تُصَوِّرُ الْحَقِيقَةَ تَصَوِيرًا دَقِيقًا. وَخَيْرُ الْأُمُورِ هُوَ مَا جَاءَ بِهِ الْإِسْلَامُ، فَإِنَّ فِيهِ الرِّعَايَةَ لِحَقِّ كِلَا الزَّوْجَيْنِ فِي رُؤْيَى كُلِّ مِنْهُمَا الْآخَرَ، مَعَ تَجَنُّبِ الْخَلْوَةِ، جِمَائَةٍ لِلشَّرَفِ وَصِيَانَةٍ لِلْعُرْضِ.

الْعُدُولُ مِنَ الْخُطْبَةِ وَأَثَرُهُ: الْخُطْبَةُ مُقَدَّمَةٌ تَسْبِقُ عَقْدَ الزَّوْاجِ، وَكَثِيرًا مَا يَعْقُبُهَا تَقْدِيمُ الْمَهْرِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، وَتَقْدِيمُ هَدَايَا وَهَبَاتٍ^(١)، تَقْوِيَةٌ لِلصَّلَاتِ، وَتَأْكِيدٌ لِلْعَلَاقَةِ الْجَدِيدَةِ. وَقَدْ يَحْدُثُ أَنْ يَغْدِلُ الْخَاطِبُ، أَوْ الْمَخْطُوبَةُ، أَوْ هُمَا مَعًا عَنْ إِمَامِ الْعَقْدِ، فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَهَلْ يُرَدُّ مَا أُعْطِيَ لِلْمَخْطُوبَةِ؟ إِنَّ الْخُطْبَةَ مُجَرَّدٌ وَعَدٌ بِالزَّوْاجِ، وَلَيْسَتْ عَقْدًا مُلْزِمًا، وَالْعُدُولُ عَنْ إِنْجَازِهِ حَقٌّ مِنَ الْحَقُوقِ الَّتِي يَمْلِكُهَا كُلٌّ مِنَ الْمُتَوَاعِدَيْنِ. وَلَمْ يَجْعَلِ الشَّارِعُ لِإِخْلَافِ الْوَعْدِ عَقُوبَةً مَادِّيَّةً يُجَازَى بِمَقْتَضَاهَا الْمَخْلُفُ، وَإِنْ عُدَّ ذَلِكَ خُلْفًا دَمِيمًا، وَوصفه بأنه من صِفَاتِ الْمُتَافِقِينَ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ مُلْزِمَةٌ تَقْتَضِي عَدَمَ الْوَفَاءِ.

ففي الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «آيَةُ الْمُتَأَقِّي ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَكَ كَذِبٌ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ». ولما حَضَرَتِ الْوَفَاءُ «عَبَدَ اللَّهُ بْنُ عَمَرَ» قَالَ: أَنْظَرُوا فَلَانَا «الرَّجُلُ مِنْ قُرَيْشٍ»، فَإِنِّي قُلْتُ لَهُ فِي ابْتِغَايِ قَوْلَا كَثِيرِي الْعِدَّةِ، وَمَا أَحِبُّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِثُلُثِ الثَّقَافِ، وَأُشْهِدْكُمْ أَنِّي قَدْ زَوَّجْتُهُ^(١). وَمَا قَدَّمَهُ الْخَاطِبُ مِنَ الْمَهْرِ فَلَهُ الْحَقُّ فِي أَسْتِزْدَادِهِ؛ لِأَنَّهُ دُفِعَ فِي مَقَابِلِ الزَّوْجِ، وَعَوَضًا عَنْهُ. وَمَا دَامَ الزَّوْجُ لَمْ يَوْجَدْ، فَإِنَّ الْمَهْرَ لَا يُسْتَحَقُّ شَيْءٌ مِنْهُ، وَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ حَقٌّ خَالِصٌ لَهُ. وَأَمَّا الْهَدَايَا فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْهَبَةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْهَبَةَ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ تَبَرُّعًا مَحْضًا لَا لِأَجْلِ الْعَوَضِ. لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ لَهُ حِينَ قَبَضَ الْعَيْنَ الْمَوْهُوبَةَ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ، وَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا. فَرُجُوعُ الْوَائِبِ فِيهَا أَتَمُّ زَعَامٍ لِمِلْكِهِ مِنْهُ بِغَيْرِ رِضَا. وَهَذَا بَاطِلٌ شَرْعًا وَعَقْلًا^(٢). فَإِذَا وَهَبَ لِيَتَعَوَّضَ مِنْ هَبْتِهِ وَتَنَابَّ عَلَيْهَا فَلَمْ يَقْعُلِ الْمَوْهُوبُ لَهُ، جَازَ لَهُ الرُّجُوعُ فِي هَبْتِهِ. وَلِلْوَائِبِ هُنَا حَقُّ الرُّجُوعِ فِيمَا وَهَبَ، لِأَنَّ هَبْتَهُ عَلَى جِهَةِ الْمَعَاوِضَةِ، فَلَمَّا لَمْ يَتِمَّ الزَّوْجُ كَانَ لَهُ حَقُّ الرُّجُوعِ فِيمَا وَهَبَ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ:

١- مَا رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً، أَوْ يَهَبَ هَبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ يُعْطِي وَلَدَهُ».

٢- وَزَوَّاهُ عَنْهُ أَيْضًا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ».

(١) تذكرة الحفاظ.

(٢) أعلام الموقعين جزء ٢ ص ٥٠.

٣ - وعن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يَنْبُ مِنْهَا» أي يعوِّض عنها.

وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره في «أعلام الموقعين» قال: ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع هو مَنْ وهب تبرعاً مخضاً لا لأجل العوض، والواهب الذي له الرجوع هو مَنْ وهب ليتعوض من هيبته، ويثبت منها، فلم يفعل الموهوب له، وتستعمل سنن رسول الله ﷺ كلها، ولا يضرب بعضها ببعض.

رأي الفقهاء: إلا أن العمل الذي جرى عليه القضاء بالمحاكم: تطبيق المذهب الحنفي الذي يرى أن ما أهداه الخاطب لمخطوبيه له الحق في استردادِهِ إن كان قائماً على حالِهِ لم يتغير. فالأسورة، أو الخاتم، أو العقد، أو الساعة، ونحو ذلك يُردُّ إلى الخاطب إذا كانت موجودة. فإن لم يكن قائماً على حالِهِ، بأن فقد أو بيع أو تغير بالزيادة، أو كان طعاماً فأكل، أو قماشاً فخيط ثوباً - فليس للخاطب الحق في استرداده ما أهداه أو استرداد بدله منه. وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية الشرعية حكماً نهائياً بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٣٣ وقزت فيه القواعد الآتية:

١ - ما يُقدَّم من الخاطب لمخطوبيه، مما لا يكون محلاً لورود العقد عليه، يُعتبر هبة.

٢ - الهدية كالهبة؛ حكماً ومعنى.

٣ - الهبة عقد تمليك يتم بالقبض. وللموهوب له أن يتصرف في العين الموهوبة بالبيع والشراء وغيره، ويكون تصرفه نافذاً.

٤ - هلاك العين أو استهلاكها مانع من الرجوع في الهبة.

٥ - لَيْسَ لِلوَاهِبِ إِلَّا طَلَبُ رَدِّ الْعَيْنِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً.
وللْمَالِكِيَّةِ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعُدُولُ مِنْ جِهَتِهِ أَوْ جِهَتِهَا.
فَإِنْ كَانَ الْعُدُولُ مِنْ جِهَتِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ فِيهَا أَهْدَاهُ. وَإِنْ كَانَ الْعُدُولُ مِنْ
جِهَتِهَا فَلَهُ الرُّجُوعُ بِكُلِّ مَا أَهْدَاهُ سِوَاءَ أَكَانَ بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ، أَوْ كَانَ قَدْ
هَلَكَ، فَيَرْجِعُ بِبَدَلِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ عُرْفٌ أَوْ شَرْطٌ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ. وَعِنْدَ
الشَّافِعِيِّ تَرُدُّ الْهَدِيَّةُ سِوَاءَ أَكَانَتْ قَائِمَةً أَمْ هَالِكَةً. فَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً رُدَّتْ هِيَ
ذَاتَهَا، وَإِلَّا رُدَّتْ قِيمَتُهَا. وَهَذَا الْمَذْهَبُ قَرِيبٌ مِمَّا ارْتَضَيْتَاهُ.

عَقْدُ الزَّوْاجِ

الرُّكْنُ الْحَقِيقِيُّ لِلزَّوْاجِ هُوَ رِضَا الطَّرَفَيْنِ، وَتَوَافُقُ إِرَادَتَيْهِمَا فِي
الْإِرْتِبَاطِ. وَلَمَّا كَانَ الرِّضَا وَتَوَافُقُ الْإِرَادَةِ مِنَ الْأُمُورِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي لَا يُطْلَعُ
عَلَيْهَا، كَانَ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْبِيرِ الدَّلَالِ عَلَى التَّصْمِيمِ عَلَى إِنْشَاءِ الْإِرْتِبَاطِ
وَلِإِجَادِهِ. وَيَتِمُّ التَّعْبِيرُ فِيمَا يَجْرِي مِنْ عِبَارَاتٍ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ. فَمَا صَدَرَ
أَوَّلًا مِنْ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ إِرَادَتِهِ فِي إِنْشَاءِ الصِّلَةِ الزَّوْجِيَّةِ يُسَمَّى
إِيجَابًا، وَيَقَالُ: إِنَّهُ أَوْجَبَ. وَمَا صَدَرَ ثَانِيًا مِنَ الْمُتَعَاقِدِ الْآخَرِ مِنَ الْعِبَارَاتِ
الدَّلَالَةِ عَلَى الرِّضَا وَالْمُوَافَقَةِ يُسَمَّى قَبُولًا. وَمِنْ ثَمَّ يَقُولُ الْفُقَهَاءُ: إِنَّ أَرْكَانَ
الزَّوْاجِ «الْإِيجَابُ، وَالْقَبُولُ».

شُرُوطُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ^(١): وَلَا يَنْتَحِقُّ الْعَقْدُ وَتَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْآثَارُ
الزَّوْجِيَّةُ، إِلَّا إِذَا تَوَافَرَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١ - تَمَيُّزُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَجْنُونًا أَوْ صَغِيرًا لَا يُمَيِّزُ
فَإِنَّ الزَّوْاجَ لَا يَنْتَقِذُ.

(١) وتسمى شروط الانعقاد.

٢ - اتَّخَذَ مَجْلِسُ الإِيجَابِ وَالْقَبُولِ؛ بِمَعْنَى الْأَفْضَلِ بَيْنَ الإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بِكَلَامٍ أجنبيٍّ، أو بما يُعَدُّ في العَرَفِ إِعْرَاضاً وَتَشَاغُلاً عنه بغيره. ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ بَعْدَ الإِيجَابِ مُبَاشَرَةً. فلو طَالَ الْمَجْلِسُ وَتَرَاحَى الْقَبُولُ عَنِ الإِيجَابِ، وَلَمْ يَصُدِّرْ بَيْنَهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَى الإِعْرَاضِ، فَالْمَجْلِسُ مُتَّحِذٌ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْأَخْتِافُ وَالْحَتَابِلَةُ. وَفِي الْمُغْنِي: إِذَا تَرَاحَى الْقَبُولُ عَنِ الإِيجَابِ صَحَّ، مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ، وَلَمْ يَتَشَاغَلَا عَنْهُ بغيره. لِأَنَّ حُكْمَ الْمَجْلِسِ حُكْمُ حَالَةِ الْعَقْدِ، بِدَلِيلِ الْقَبْضِ فِيمَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِيهِ، وَقُبُوتِ الْخِيَارِ فِي عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ. فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبُولِ بَطَلَ الإِيجَابُ، فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ مَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ الإِعْرَاضَ قَدْ وَجَدَ مِنْ جِهَتِهِ بِالْتَّفَرُّقِ؛ فَلَا يَكُونُ مَقْبُولاً. وَكَذَلِكَ إِنْ تَشَاغَلَا عَنْهُ بِمَا يَقْطَعُهُ؛ لِأَنَّهُ مُعْرِضٌ عَنِ الْعَقْدِ أَيْضاً بِالِاشْتِغَالِ عَنِ قَبُولِهِ. رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ، فِي رَجُلٍ مَسَى إِلَيْهِ قَوْمٌ، فَقَالُوا لَهُ: زَوِّجْ فَلَاناً. قَالَ: قَدْ زَوَّجْتُهُ عَلَى أَلْفٍ فَرَجَعُوا إِلَى الزَّوْجِ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: قَدْ قَبِلْتُ، هَلْ يَكُونُ هَذَا نِكَاحاً؟ قَالَ: نَعَمْ!...

وَيُشْتَرَطُ الشَّافِعِيُّ الْقَوْرَ. قَالُوا فَإِنْ فَصِلَ بَيْنَ الإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بِخُطْبَةٍ بِأَنَّ قَالَ الْوَلِيَّ: زَوَّجْتُكَ، وَقَالَ الزَّوْجُ: بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، قَبِلْتُ نِكَاحَهَا؛ ففیه وجهان:

أحدهما - وهو قولُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ الْأَسْفَرَايِينِي - أَنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ مَأْمُورٌ بِهَا لِلْعَقْدِ، فَلَمْ تَمْنَعْ صِحَّتُهُ؛ كَالْتِمِمْ بَيْنَ صَلَاتِي الْجَمْعِ.

والثاني - لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ الإِيجَابِ وَالْقَبُولِ. فَلَمْ يَصَحَّ. كَمَا لَوْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بغيرِ الْخُطْبَةِ. وَيَخَالِفُ التَّيْمُّ فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَالْخُطْبَةُ مَأْمُورٌ بِهَا قَبْلَ الْعَقْدِ. وَأَمَّا مَالِكٌ، فَأَجَازَ التَّرَاحِيَّ الْيَسِيرَ بَيْنَ الإِيجَابِ وَالْقَبُولِ. وَسَبَبُ الْخِلَافِ: هَلْ مِنْ شَرْطٍ لِاتِّعَادِ وَجُودِ الْقَبُولِ مِنْ

المتعاقدين في وقت واحد معاً؟ - أم ليس ذلك من شرطه؟

٣ - ألا يخالف القبول الإيجاب إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب؛ فإنها تكون أبلغ في الموافقة؛ فإذا قال الموجب: زوّجت ابنتي فلانة، على مهر قدره مائة جنيته، فقال القابل: قبلت زواجها على مائتين انعقد الزواج؛ لاشتغال القبول على ما هو أصلح.

٤ - سماع كل من المتعاقدين بغيرهما من بعض ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء عقد الزواج، وإن لم يفهم منه كل منهما معاني مفردات العبارة، لأن العبرة بالمقاصد والنيات.

ألفاظ الانعقاد^(١): يتعقد الزواج بالألفاظ التي تؤدي إليه باللغة التي يفهمها كل من المتعاقدين، متى كان التعبير الصادر عنهما دالاً على إرادة الزواج، دون لبس أو إبهام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وينعقد النكاح بما عدّه الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ وفعل كان، ومثله كل عقد^(٢). وقد وافق الفقهاء على هذا بالنسبة للقبول، فلم يشترطوا اشتقاقه من مادة خاصة، بل يتحقق بأي لفظ يدل على الموافقة أو الرضا؛ مثل: قبلت، وأقفت، أمضيت، نفذت... أما الإيجاب فإن العلماء متفقون على أنه يصح بلفظ النكاح والتزويج، وما اشتق منهما مثل: زوّجتك... أو أنكحتك؛ لدلالة هذين اللفظين صراحة على المقصود. واختلفوا في انعقاده بغير هذين اللفظين، كلفظ الهبة أو البيع أو التملك أو الصدقة. فأجازته الأحناف^(٣)

(١) الإيجاب والقبول.

(٢) الاختبارات العلمية ص ١١٩.

(٣) قاعدة الأحناف أن عقد الزواج ينعقد بكل لفظ موضوع لتعليك العين في الحال بصفة دائمة، فلا ينعقد بلفظ الإحلال أو الإباحة، لأنه ليس فيهما ما يدل على =

و«النُّورِي» و«أَبُو نُورٍ» و«أَبُو عُبَيْدٍ» و«أَبُو دَاوُدَ». لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي صَحِّهِ اخْتِيَارُ اللَّفْظِ الْمَخْصُوصِ؛ بَلْ الْمَعْتَبَرُ فِيهِ أَيُّ لَفْظٍ إِذَا اتَّفَقَ فَهَمُّ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ مِنْهُ: أَيِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ مُشَارَكَةً، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا امْرَأَةً فَقَالَ: «قَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». رواه البخاري.

وَلِأَنَّ لَفْظَ الْهِبَةِ انْعَقَدَ بِهِ زَوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَذَلِكَ يَنْعَقَدُ بِهِ زَوَاجُ أُمَّتِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَمُ لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي مَاتَتْ أَجُورُهُنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَالْمَلَائِكَةُ مُقَرَّنَاتٌ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(١). وَلِأَنَّهُ أُمُكِّنَ تَضَحِيحُهُ بِمَجَازِهِ، فَوَجَبَ تَضَحِيحُهُ، كِلَيْفَاعِ الطَّلَاقِ بِالْكِنَايَاتِ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ وَمَا أَشْتَقَّ مِنْهُمَا، لِأَنَّ مَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ كَالْتَّمْلِيكِ وَالْهِبَةِ لَا يَأْتِي عَلَى مَعْنَى الزَّوْاجِ. وَلِأَنَّ الشَّهَادَةَ عِنْدَهُمْ شَرْطٌ فِي الزَّوْاجِ، فَإِذَا عُقِدَ بِلَفْظِ الْهِبَةِ لَمْ تَنْعَقْ عَلَى الزَّوْاجِ.

الْعَقْدُ بِغَيْرِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ عَقْدِ الزَّوْاجِ بِغَيْرِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا لَا يَفْهَمُ الْعَرَبِيَّةَ. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا كَانَا يَفْهَمَانِ الْعَرَبِيَّةَ وَيَسْتَطِيعَانِ الْعَقْدَ بِهَا. قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي الْمُعْنِيِّ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى لَفْظِ النِّكَاحِ بِالْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَصِحَّ بِغَيْرِهَا، وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَنْعَقِدُ، لِأَنَّهُ أَتَى بِلَفْظِهِ الْخَاصُّ فَانْعَقَدَ بِهِ، كَمَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْعَرَبِيَّةِ. وَلَنَا: أَنَّهُ عَدَلَ عَنِ لَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ مَعَ الْقُدْرَةِ فَلَمْ

= التَّمْلِيكُ، وَلَا بِلَفْظِ الْإِعَارَةِ وَالْإِجَارَةِ، لِأَنَّ الْحَاصِلَ بِكُلِّ مِنْهُمَا تَمْلِيكٌ مُنْفَعَةٌ الْعَيْنِ، وَلَا بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِإِفَادَةِ الْمَلِكِ بَعْدَ الْمَوْتِ.

(١) سُورَةُ الْأَحْزَابِ: الْآيَةُ ٥٠.

يَصِحُّ كَلْفِظِ الإِحْلَاقِ. فَأَمَّا مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَيَصِحُّ مِنْهُ عَقْدُ النِّكَاحِ بِلِسَانِهِ، لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَمَّا سِوَاهُ فَسَقَطَ عَنْهُ: كَالْأَخْرَسِ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَعْنَاهُمَا الْخَاصُّ بِخَيْثُ يَشْتَمَلُ عَلَى مَعْنَى اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ تَعَلُّمُ الْفَاطِ الْنِّكَاحِ بِهَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ، لِأَنَّهُ مَا كَانَتْ الْعَرَبِيَّةُ شَرْطًا فِيهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ، كَالْتَكْبِيرِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ النِّكَاحَ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَلَمْ يَجِبْ تَعَلُّمُ أَرْكَانِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ كَالْبَيْعِ. بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ. فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ دُونَ الْآخَرِ أَتَى الَّذِي يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِهَا، وَالْآخَرُ يَأْتِي بِلِسَانِهِ. فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يُحْسِنُ لِسَانَ الْآخَرِ احتَاجَ - أَنْ يَتَعَلَّمَ أَنَّ اللَّفْظَةَ الَّتِي أَتَى بِهَا صَاحِبُهَا لَفْظَةُ الْإِنْكَاحِ - أَنْ يُخْبِرَهُ بِذَلِكَ ثِقَةً يَعْرِفُ اللَّسَانَيْنِ جَمِيعًا.

وَالْحَقُّ الَّذِي يَبْدُو لَنَا أَنَّ هَذَا تَشَدُّدٌ، وَدَيْنُ اللَّهِ يُسَرُّ، وَسَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ الرُّخْنَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ الرِّضَا، وَالْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ مَا هُمَا إِلَّا مُظَاهِرَانِ لِهَذَا الرِّضَا وَدَلِيلَانِ عَلَيْهِ. فَلِذَا وَقَعَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ كَانَ ذَلِكَ كَافِيًا، مَهْمَا كَانَتِ اللَّغَةُ الَّتِي أَذْيَا بِهَا. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّهُ «أَيُّ النِّكَاحِ» وَإِنْ كَانَ قُوَّةً، فَأَمَّا هُوَ كَالْعِنْتِ وَالصَّدَقَةِ، لَا يَتَعَيَّنُ لَهُ لَفْظٌ عَرَبِيٌّ وَلَا عَجَجِيٌّ. ثُمَّ إِنَّ الْأَعْجَمِيَّ إِذَا تَعَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ فِي الْحَالِ رُبَّمَا لَا يَفْهَمُ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ، كَمَا يَفْهَمُ مِنَ اللَّغَةِ الَّتِي اعْتَادَهَا.. نَعَمْ. لَوْ قِيلَ: تُكْرَهُ الْعَقُودُ بغيرِ الْعَرَبِيَّةِ لغيرِ حَاجَةٍ، كَمَا يُكْرَهُ سَائِرُ أَنْوَاعِ الْخُطَابِ بغيرِ الْعَرَبِيَّةِ لغيرِ حَاجَةٍ؛ لَكَانَ مُتَوَجِّهًا. كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيَّ مَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَّةِ اعْتِيَادِ الْمُخَاطَبَةِ بغيرِ الْعَرَبِيَّةِ لغيرِ حَاجَةٍ.

زَوَاجُ الْأَخْرَسِ: وَيَصِحُّ زَوَاجُ الْأَخْرَسِ بِإِشَارَتِهِ إِنْ فُهِمَتْ كَمَا يَصِحُّ بَيِّنُهُ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ مَعْنَى مُفْهُومٍ. وَإِنْ لَمْ تُفْهَمْ إِشَارَتُهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ، لِأَنَّ

العقدَ بين شخصين. ولا بُدَّ من فهم كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ما يَصُدُّرُ مِنْ صَاحِبِهِ^(١).

عَقْدُ الزَّوْاجِ لِلْمَآثِبِ: إذا كَانَ أَحَدُ طَرَفِي الْعَقْدِ غَائِباً وَأَرَادَ أَنْ يَغْقِدَ الزَّوْاجَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَ رَسُولاً، أَوْ يَكْتُبَ كِتَاباً إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ يَطْلُبُ الزَّوْاجَ. وَعَلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ - إذا كَانَ لَهُ رَغْبَةٌ فِي الْقَبُولِ - أَنْ يُخَصِّرَ الشُّهُودَ وَيُسَمِّيَهُمْ عِبَارَةَ الْكِتَابِ أَوْ رِسَالَةِ الرَّسُولِ، وَيُشْهَدُهُمْ فِي الْمَجْلِسِ عَلَى أَنَّهُ قَبِلَ الزَّوْاجَ. وَيُعْتَبَرُ الْقَبُولُ مُقَيِّداً بِالْمَجْلِسِ.

شُرُوطُ صِبْغَةِ الْعَقْدِ

اشْتَرَطَ الْفُقَهَاءُ لَصِبْغَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ: أَنْ تَكُونَ بِلَفْظَيْنِ وَضِعَا لِلْمَاضِي، أَوْ وَضِعَ أَحَدُهُمَا لِلْمَاضِي وَالْآخَرُ لِلْمُسْتَقْبَلِ. فَمِثَالُ الْأَوَّلِ: أَنْ يَقُولَ الْعَاقِدُ الْأَوَّلُ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي وَيَقُولَ الْقَابِلُ: قَبِلْتُ. وَمِثَالُ الثَّانِي: أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ أَوْ زَوْجَكَ ابْنَتِي، فَيَقُولَ لَهُ: قَبِلْتُ. وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا ذَلِكَ، لِأَن تَحَقُّقَ الرِّضَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَتَوَافُقَ إِرَادَتِهِمَا هُوَ الرُّكْنُ الْحَقِيقِيُّ لِعَقْدِ الزَّوْاجِ، وَالْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ مُظْهِرَانِ لِهَذَا الرِّضَا كَمَا تَقَدَّمَ. وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ أَنْ يَدُلَّ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً عَلَى حُصُولِ الرِّضَا وَتَحَقُّقِهِ فَعَلًا وَقَتَ الْعَقْدِ. وَالصِّبْغَةُ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الشَّارِعُ لِإِنْشَاءِ الْعُقُودِ هِيَ صِبْغَةُ الْمَاضِي، لِأَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى حُصُولِ الرِّضَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ قَطْعِيَّةٌ، وَلَا تَحْتَجِلُ أَيُّ مَعْنَى آخَرَ. بِخِلَافِ الصِّبْغِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ، فَإِنَّهَا لَا تَدُلُّ قَطْعاً عَلَى حُصُولِ

(١) جاء في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها مادة ١٢٨ إقرار الآخرس يكون بإشارته المعمودة. ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة.

الرضا وَقَتَ التَّكَلُّمِ. فلو قال أحدهما: أَزَوِّجُكَ ابنتي؟ ... وقال الآخر: أَقْبِلْ. - فَإِنَّ الصِّيغَةَ مِنْهُمَا لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الزَّوْاجُ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مُجَرَّدَ الْوَعْدِ.

والوَعْدُ بِالزَّوْاجِ مُسْتَقْبَلًا لَيْسَ عَقْدًا لَهُ فِي الْحَالِ. ولو قال الخاطِبُ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ، فقال الآخر: زَوِّجْتُهَا لَكَ اتَّعَقَدَ الزَّوْاجُ، لِأَنَّ صِيغَةَ «زَوِّجْنِي» ذَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى التَّوَكُّيلِ وَالْعَقْدُ يَصِحُّ أَنْ يَتَوَلَّاهُ وَاحِدٌ عَنْ أَطْرَفَيْنِ. فإذا قال الخاطِبُ: زَوِّجْنِي وقال الطرف الآخر: قَبِلْتُ، كَانَ مُؤَدَّى ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ وَكُلَّ الثَّانِي، وَالثَّانِي أَنْشَأَ الْعَقْدَ عَنِ الطَّرَفَيْنِ بِعِبَارَتِهِ.

اشتراطُ التَّنَجِيزِ فِي الْعَقْدِ: كما اشترطوا أَنْ تَكُونَ مُنْجَزَةً: أَي أَنَّ الصِّيغَةَ الَّتِي يُعَقَّدُ بِهَا الزَّوْاجُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقَيَّدةٍ بِأَيِّ قَيْدٍ مِنَ الْقِيُودِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْخَاطِبِ: زَوِّجْتُكَ ابْنَتِي فيقولُ الخاطِبُ قَبِلْتُ. فهذا الْعَقْدُ مُنْجِزٌ. ومتى استوفى شروطَهُ صَحَّ وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهِ آثارُهُ. ثُمَّ إِنَّ صِيغَةَ الْعَقْدِ قَدْ تَكُونُ مُعْلَقَةً عَلَى شَرْطٍ، أَوْ مُضَافَةً إِلَى زَمَنٍ مُسْتَقْبَلٍ، أَوْ مَقْرُونَةً بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مُقْتَرَنَةً بِشَرْطٍ؛ فَهِيَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الْعَقْدُ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ كُلِّ عَلَى حِدَةٍ:

١ - الصِّيغَةُ الْمُعْلَقَةُ عَلَى شَرْطٍ: وهي أَنْ يُجْعَلَ تَحَقُّقُ مَضْمُونِهَا مُعْلَقًا عَلَى تَحَقُّقِ شَيْءٍ آخَرَ بِأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّعْلِيلِ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ: إِنْ التَّحَقَّقْتَ بِالْوِظَافَةِ تَزَوَّجْتَ ابْنَتَكَ، فيقولُ الأبُّ: قَبِلْتُ؛ - فَإِنَّ الزَّوْاجَ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ لَا يَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّ إِنْشَاءَ الْعَقْدِ مُعْلَقٌ عَلَى شَيْءٍ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وعقدُ الزَّوْاجِ يُقْبَدُ مِلْكَ الْمُتَعَتِّهِ فِي الْحَالِ، وَلَا يَتَرَاخَى حَكْمُهُ عَنْهُ، بَيْنَمَا الشَّرْطُ - وَهُوَ الِاتِّحَاقُ بِالْوِظَافَةِ - مَعْدُومٌ حَالًا

التَّكْلُمِ، والمعلَّقُ على المعلوم معدومٌ. فلم يُوجَدَ زواجٌ. أمَّا إذا كان التعليقُ على أمرٍ مُحَقَّقٍ في الحالِ فإنَّ الزواجَ ينعقدُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَانَتْ ابْنَتُكَ بَيْنَهَا عَشْرُونَ سَنَةً تَزَوَّجْتُهَا. فيقولُ الأبُّ: قَبِلْتُ. وَبِئْسَهَا فِعْلًا عَشْرُونَ سَنَةً. وكذلك إِنْ قَالَتْ: إِنْ رَضِيَ أَبِي تَزَوَّجْتُكَ؛ فقال الخاطبُ: قَبِلْتُ. وقال أبوها في المجلس: رَضِيتُ. إذْ إِنََّّ التعليقَ في هذه الحالِ صَوْرِيٌّ، والصَّيغَةُ في الواقعِ مُنْجَزَةٌ.

٢ - الصَّيغَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ: مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الخاطبُ: تَزَوَّجْتُ ابْنَتَكَ غَدًا أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ: فيقولُ الأبُّ: قَبِلْتُ، فهذه الصَّيغَةُ لَا ينعقدُ بها الزَّوْاجُ، لَا فِي الْحَالِ، وَلَا عِنْدَ حُلُولِ الزَّمَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ. لِأَنَّ الإِضَافَةَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ تَنَافِي عَقْدَ الزَّوْاجِ الَّذِي يُوجِبُ تَمْلِيكَ الْاِسْتِمْتَاعِ فِي الْحَالِ.

٣ - الصَّيغَةُ الْمُفْتَرِئَةُ بِتَوْقِيتِ الْعَقْدِ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ: كَأَنْ يَتَزَوَّجَ مُدَّةَ شَهْرٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَقَلَّ فَإِنَّ الزَّوْاجَ لَا يَجُزُّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّوْاجِ دَوَامُ الْمُعَاشَرَةِ لِلتَّوَالِدِ، وَالْمَحَافِظَةُ عَلَى النُّسْلِ، وَتَرْبِيَةُ الْأَوْلَادِ. وَلِهَذَا حَكَّمَ الْفُقَهَاءُ عَلَى زَوَاجِ الْمُتَنَعَةِ وَالتَّحْلِيلِ بِالْبُطْلَانِ، لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِالْأَوَّلِ مُجَرَّدُ الْاِسْتِمْتَاعِ الْوَقْتِيِّ، وَيُقْصَدُ بِالثَّانِي تَحْلِيلُ الزَّوْجَةِ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ. وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا:

زَوَاجُ الْمُتَنَعَةِ

وَيُسَمَّى الزَّوْاجُ الْمُؤَقَّتُ. وَالزَّوْاجُ الْمُتَنَقِطُ وَهُوَ أَنْ يَعْقِدَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَوْمًا أَوْ أُسْبُوعًا أَوْ شَهْرًا. وَسُمِّيَ بِالْمُتَنَعَةِ: لِأَنَّ الْكَرَّجِلَ يَنْتَفِعُ وَيَتَبَلَّغُ بِالزَّوْاجِ وَيَتَمَتَّعُ إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي وَقَّتَهُ. وَهُوَ زَوَاجٌ مُتَّفَقٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ بَيْنَ

أئمة المذاهب. وقالوا: إنه إذا انعقد ينعى باطلاً^(١) وأستدلوا على هذا.

أولاً: إن هذا الزواج لا تتعلق به الأحكام الواردة في القرآن بصدد الزواج، والطلاق، والعدة، والميراث، فيكون باطلاً كغيره من الأنكحة الباطلة.

ثانياً: إن الأحاديث جاءت مصرحة بتخريبه. فعن سيرة الجهني: أنه عَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَتْحِ مَكَّةَ فَأَذِنَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ. قَالَ: فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَفِي لَفْظِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ الْمُتَعَةَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَذْنُتُ لَكُمْ فِي الْأَسْتِمَاعِ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ^(٢).

ثالثاً: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّمَهَا وَهُوَ عَلَى الْمُنْتَبِرِ أَيَّامَ خِلَافَتِهِ، وَأَقْرَأَ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَمَا كَانُوا يُقِرُّوهُ عَلَى خَطَأٍ لَوْ كَانَ مُخْطِئاً.

-
- (١) ويرى زفر إذا نص على توقيته بمدة. فالتكاح صحيح ويسقط شرط التوقيت. لهذا إذا حصل العقد بلفظ التزويج فإن حصل بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة على البطلان.
- (٢) الصحيح أن المتعة إنما حرمت عام الفتح لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي ﷺ بإذنه. ولو كان التحريم زمن خيبر للزم النسخ مرتين وهذا لا عهد بمثله في الشريعة البتة ولا يقع مثله فيها ولهذا اختلف أهل العلم في هذا الحديث فقال قوم فيه تقديم وتأخير وتقديره: أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الحمير الأهلية يوم خيبر وعن متعة النساء. ولم يذكر الوقت الذي نهى عنها فيه، وقد بينه حديث مسلم، وأنه كان عام الفتح، أما الإمام الشافعي فقد حمل الأمر على ظاهره فقال: لا أعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه، ثم أحله ثم حرمه، إلا المتعة.

وابعاً: قال الخطابي: تَحْرِيمُ الْمُتَعَةِ كَالْإِجْمَاعِ إِلَّا عَنْ بَعْضِ الشَّيْءِ. وَلَا يَصِحُّ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي الرُّجُوعِ فِي الْمُخَالَفَاتِ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهَا نُسِخَتْ. وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الْمُتَعَةِ فَقَالَ: هِيَ الزَّوْنُ بِعَيْنِهِ.

خامساً: ولأنه يُقْصَدُ بِهِ قِصَاءُ الشَّهْوَةِ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ التَّنَاسُلُ، وَلَا الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَهِيَ الْمَقَاصِدُ الْأَصْلِيَّةُ لِلزَّوْجِ، فَهُوَ يُشْبِهُ الزَّوْنُ مِنْ حَيْثُ قَصْدُ الْإِسْتِمَاعِ دُونَ غَيْرِهِ. ثُمَّ هُوَ يَضُرُّ بِالْمَرَأَةِ، إِذْ تُضْمِجُ كَالسَّلْعَةِ الَّتِي تَنْتَقِلُ مِنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ، كَمَا يَضُرُّ بِالْأَوْلَادِ، حَيْثُ لَا يَجِدُونَ الْبَيْتَ الَّذِي يَسْتَقَرُّونَ فِيهِ، وَيَتَعَلَّمُونَ بِالتَّرْبِيَةِ وَالنَّاسِبِ.

وقد رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّ زَوَاجَ الْمُتَعَةِ حَلَائِلٌ، وَأَشْتَهَرَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَفِي تَهْذِيبِ السُّنَنِ. وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ فِي إِبَاحَتِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ، وَلَمْ يُبَيِّحْهَا مطلقاً فَلَمَّا بَلَغَهُ إِكْتَارُ النَّاسِ مِنْهَا رَجَعَ. وَكَانَ يَحْمِلُ التَّحْرِيمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهَا. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ هَلْ تَذَرِي مَا صَنَعْتَ، وَبِمَ أَفْتَيْتَ؟.. قَدْ سَارَتْ بِغُفْيَاكَ الرُّكْبَانُ، وَقَالَتْ فِيهِ الشُّعْرَاءُ. قَالَ: وَمَا قَالُوا؟ قُلْتُ: قَالُوا:

قَدْ قُلْتُ لِلشَّيْخِ لَمَّا طَالَ مَحَبَّتُهُ يَا صَاحِبَ هَلْ لَكَ فِي فُتْيَا ابْنِ عَبَّاسٍ؟ هَلْ لَكَ فِي رَخْصَةِ الْأَطْرَافِ أَيْسَةً تَكُونُ مَثَوَاكَ حَتَّى رَجَعْتَ النَّاسَ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ... وَاللَّهُ مَا بِهَذَا أَفْتَيْتُ، وَلَا هَذَا أَزْدْتُ، وَلَا أَخْلَلْتُ إِلَّا بِمِثْلِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ، وَمَا تَحَلَّى إِلَّا لِلْمُضْطَرِّ، وَمَا هِيَ إِلَّا كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ». وَدَعَبَتِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى جَوَازِهِ. وَأَزْكَاهُ عَنْهُمْ:

- ١ - الصَّيَغَةُ: أَيُّ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِلُفْظِ (زَوْجُكَ) وَ(أَنْكَحْتُكَ) وَ(مَتَّعْتُكَ).
 - ٢ - الزَّوْجَةُ: وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً. وَيُسْتَحَبُّ اخْتِيَارُ الْمُؤَمِّتَةِ الْعَفِيفَةِ وَيُكْرَهُ بِالرَّائِيَةِ.
 - ٣ - الْمَهْرُ: وَذِكْرُهُ شَرْطٌ وَيَكْفِي فِيهِ الْمُسَاهَدَةُ وَيَتَقَدَّرُ بِالتَّرَاضِي وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ بَرٍّ.
 - ٤ - الْأَجَلُ: وَهُوَ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ. وَيَتَقَرَّرُ بِتَرَاضِيهِمَا، كَالْيَوْمِ وَالسَّنَةِ وَالشَّهْرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ. وَمِنْ أَحْكَامِ هَذَا الزَّوَاجِ عِنْدَهُمْ:
 - ١ - الْإِخْلَالُ بِذِكْرِ الْمَهْرِ مَعَ ذِكْرِ الْأَجَلِ يُبْطِلُ الْعَقْدَ وَذِكْرُ الْمَهْرِ مِنْ دُونِ ذِكْرِ الْأَجَلِ يَقْلِلُهُ دَائِمًا.
 - ٢ - وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ.
 - ٣ - لَا يَقَعُ بِالْمُتَعَةِ طَلَاقٌ، وَلَا لِعَانٌ.
 - ٤ - لَا يَثْبُتُ بِهِ مِيرَاثٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.
 - ٥ - أَمَّا الْوَلَدُ فَإِنَّهُ يَرِثُهُمَا وَيَرِثَانِيَهُ.
 - ٦ - تَنْقُضِي عِدَّتُهَا إِذَا انْقَضَى أَجْلُهَا بِخِيَصَتَيْنِ - إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ وَلَمْ تَحِيضْ فَعِدَّتُهَا خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا.
- تَحْقِيقُ الشُّوْكَانِيِّ: قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَنَحْنُ مُتَعَبِدُونَ بِمَا بَلَّغْنَا عَنْ الشَّارِعِ، وَقَدْ صَحَّ لَنَا عَنْهُ التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ. وَمُخَالَفَةُ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَهُ غَيْرُ قَادِحَةٍ فِي حُجَّتِهِ، وَلَا قَائِمَةٌ لَنَا بِالْمَعْلُومَةِ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ. كَيْفَ وَالْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ خَفِظُوا التَّحْرِيمَ وَعَمِلُوا بِهِ، وَزَوَّوْهُ لَنَا؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ عَمَرَ - فِيمَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ - أَنَّ

رسولُ اللَّهِ ﷺ: أَوَدُّ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ حَرَّمَهَا، وَاللَّهُ لَا أَغْلَمُ أَحَدًا تَمَنَّعَ وَهُوَ مُحْصَنٌ إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ. وقال أبو هريرة فيما يرويه عن النبي ﷺ: «هَدَمَ الْمُتَعَةُ الطَّلَاقَ وَالْعِدَّةَ وَالْمِيرَاثَ». أخرجه الدارقطني، وحسنه الحافظ. ولا يمتنع من كونه حسناً كونُ إسناده فيه مؤملٌ بنُ إسماعيل، لأنَّ الاختلاف فيه لا يُخرجُ حديثه عن حَدِّ الحَسَنِ إذا انضمَّ إليه من الشواهد ما يقويه كما هو شأنُ الحَسَنِ لغيره. وأما ما يُقالُ من أنَّ تحليلَ المتعة مُجمَعٌ عليه، والمُجمَعُ عليه قَطْعِيٌّ، وتَحْرِيمُهَا مُخْتَلَفٌ فيه، والمختلفُ فيه ظَنِّيٌّ، والظَنِّيُّ لا يَنْسَخُ الْقَطْعِيَّ، فَيَجَابُ عنه: أولاً بمنع هذه الدَّعْوَى «أعني كَوْنُ الْقَطْعِيِّ لَا يَنْسَخُهُ الظَّنِّيُّ» فما الدليلُ عليها؟ ومُجَرَّدُ كَوْنِهَا مَذْهَبَ الْمُجْمُوعِ غَيْرُ مُقْنِعٍ لِمَنْ قَامَ فِي مَقَامِ الْمَنعِ يُسَائِلُ خَصْمَهُ عن دليلِ العقلِ والسَّمْعِ بإجماعِ المسلمين. وثانياً بأنَّ النسخَ بِذَلِكَ الظَّنِّيِّ إِنْما هو لاستمرارُ الجِلِّ، والاستمرارُ ظَنِّيٌّ لا قَطْعِيٌّ. وأما قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ وابنِ مَسْعُودٍ وأبي بِنِ كَعْبٍ وسعيدِ بْنِ جُبَيْرٍ «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى» - فليست بقرآنٍ عند مُشْرِطِي التَّوَاتُرِ، ولا سُنَّةٌ لِأَجْلِ رَوَايَتِهَا قرآناً، فيكونُ من قبيلِ التفسيرِ لِلآيَةِ، وليس ذَلِكَ بِحُجَّةٍ. وأما عندَ من لم يَشْتَرِطِ التَّوَاتُرَ فلا مَانِعَ من نَسْخِ ظَنِّيِّ الْقُرْآنِ بِظَنِّيِّ السُّنَّةِ، كما تَقَرَّرَ في الأصول. انتهى.

الْعَقْدُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَفِي نَيْيَةِ الرُّوْجِ طَلَاقُهَا: اتَّفَقَ الْمُفَقَّهَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ تَزْوِجِ امْرَأَةٍ دُونَ أَنْ يَشْتَرِطَ التَّوْقِيتَ وَفِي نَيْيَةِ أَنْ يُطَلِّقَهَا بَعْدَ زَمَنٍ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَاجَتِهِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ مُقِيمٌ بِهِ، فَأَلْزَمَ رَوَاجُ صَحِيحٍ. وخالفَ الْأَوْرَاقِيُّ فَأَعْتَبَرَهُ رَوَاجُ مُتَعَةٍ. قال الشيخُ رَشِيدٌ رَضَاً تعليقاً على هذا في تَفْسِيرِ الْمَكَارِ: هَذَا وَإِنْ تَشَدَّدَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ وَالْمَخْلَفِ فِي مَنعِ الْمُتَعَةِ يَتَضَيُّ

منع النكاح بنية الطلاق، وإن كان الفقهاء يقولون: إن عقد النكاح يكون صحيحاً إذا نوى الزوج التوقيت ولم يشترطه في صيغة العقد. ولكن كتماناً إياه يُعدّ خداعاً وغشاً، وهو أجدرُ بالبطْلان من العقد الذي يشترط فيه التوقيت الذي يكون بالتراضي بين الزوج والمرأة ووليها. ولا يكون فيه من المفسدة إلا العتبُ بهذه الرابطة العظيمة التي هي أعظمُ الروابط البشرية، وإثارة التنقل في مراتع الشهوات بين الدواقين والدواقات، وما يترتب على ذلك من المنكرات.

وما لا يشترط فيه ذلك يكون على أشتماله على ذلك غشاً وخداعاً تترتب عليه مفايد أخرى من العداوة والبغضاء وذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته - وهو إحصاء كل من الزوجين للآخر، وإخلاصه له، وتعاونهما على تأسيس بيت صالح من بيوت الأمم.

زَوَاجُ التَّحْلِيلِ

وهو أن يتزوج المطلقة ثلاثاً بعد انقضاء عديتها، أو يدخل بها ثم يطلقها ليحلها للزوج الأول.

حكمه: وهذا النوع من الزواج كبيرة من كبائر الإثم والفواحش حرمه الله ولعن فاعله.

١ - فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ - قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلُ لَهُ»، رواه أحمد بسند حسن.

٢ - وعن عبد الله بن مسعود قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلُ لَهُ». رواه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح وقد روي

هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ.

٣ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالنِّسِيِّ الْمُسْتَعَارِ؟». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «هُوَ الْمُحْلَلُّ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَعْلَى أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ بِالْإِسْرَائِيلِ. وَاسْتَنْكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِيهِ يَحْتَمِلُ بْنُ عُثْمَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمُحْلَلِ، فَقَالَ: «لَا، إِلَّا نِكَاحَ رَغْبَةٍ، لَا وَلَسَةٍ، وَلَا أَتَهَنَّا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَهُ». رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوَزْجَانِيُّ.

٥ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا أُوتَى بِمُحْلَلٍ وَلَا مُحَلَّلٍ لَهُ إِلَّا رَجَعْتُمَا». فَسُئِلَ أَبْنُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: كِلَاهُمَا زَانٍ. رَوَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

٦ - وَسَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي أَمْرَةِ تَزَوُّجِهَا لِأُجْلِهَا لِزَوْجِهَا، وَلَمْ يَأْمُرْنِي وَلَمْ يَعْلَمْ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: «لَا، إِلَّا نِكَاحَ رَغْبَةٍ، إِنْ أَعَجَبَكَ أَمْسَكْتُهَا، وَإِنْ كَرِهْتَهَا فَارْقُتْهَا، وَإِنْ كُنَّا نَعُدُّ هَذَا سِفَاحًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وَقَالَ: لَا يَزَالَانِ زَانِيَيْنِ وَإِنْ مَكَثَا عَشْرِينَ سَنَةً إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُحْلِلَهَا.

حُكْمُهُ: هَذِهِ النُّصُوصُ صَرِيحَةٌ فِي بُطْلَانِ هَذَا الزَّوْاجِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ^(١)

(١) ثَبِتَ فِيهِ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ وَلَا يَثْبِتُ بِهِ الْإِحْصَانُ وَلَا الْإِبَاحَةُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ.

لأنَّ اللَّعْنَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أَمْرٍ غَيْرِ جَائِزٍ فِي الشَّرِيعَةِ، وَهُوَ لَا يُجِلُّ الْمَرَأَةَ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ لَمْ يُشْتَرَطِ التَّحْلِيلُ عِنْدَ الْعَقْدِ مَا دَامَ قَصْدُ التَّحْلِيلِ قَائِمًا، فَإِنَّ الْعِبْرَةَ بِالْمَقَاصِدِ وَالنَّوَائِا.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَلَا فَرْقَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَفَقَهَايِهِمْ بَيْنَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ بِالْقَوْلِ، أَوْ بِالتَّوَاتُطِ وَالْقَصْدِ. فَإِنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْعُقُودِ عِنْدَهُمْ مُعْتَبَرٌ، وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ. وَالشَّرْطُ الْمُتَوَاتُطُ عَلَيْهِ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ الْمُتَعَاقِدَانِ كَالْمَلْفُوظِ عِنْدَهُمْ. وَالْأَلْفَاظُ لَا تُرَادُّ لَعْنَتُهَا، بَلْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى. فَإِذَا ظَهَرَتْ الْمَعْنَى وَالْمَقَاصِدُ، فَلَا عِبْرَةَ بِالْأَلْفَاظِ لِأَنَّهَا وَسَائِلٌ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ غَايَاتُهَا فَتَرَبَّتْ عَلَيْهَا أَحْكَامُهَا. وَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا زَوْاجٌ تَجِلُّ بِهِ الزَّوْجَةُ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ، مَعَ قَصْدِ التَّوْقِيتِ، وَلَيْسَ لَهُ عَرَضٌ فِي دَوَامِ الْعِشْرَةِ وَلَا مَا يُقْصَدُ بِالزَّوْاجِ مِنَ التَّنَاسُلِ وَتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْحَقِيقِيَّةِ لِتَشْرِيعِ الزَّوْاجِ. إِنَّ هَذَا الزَّوْاجَ الصُّورِيَّ كَذِبٌ وَخِدَاعٌ لَمْ يُشْرَعِ اللَّهُ فِي دِينِ، وَلَمْ يُبَحِّهِ لِأَحَدٍ، وَفِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ وَالْمَضَارِّ مَا لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: دِينَ اللَّهُ أَزْكَى وَأَطْهَرُ مِنْ أَنْ يُحَرَّمَ فَرْجًا مِنَ الْفُرُوجِ حَتَّى يُسْتَعَارَ لَهُ تَبَسُّ مِنَ التَّبَاسُ، لَا يُرْغَبُ فِي نِكَاحِهِ وَلَا مُصَافَرَتِهِ، وَلَا يُرَادُّ بِقَاوُهِ مَعَ الْمَرَأَةِ أَصْلًا، فَيَنْزَوُ عَلَيْهَا، وَتَجِلُّ بِذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا سِفَاحٌ وَزَنًى، كَمَا سَمَّاهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَرَامُ مُحَلَّلًا؟... أَمْ كَيْفَ يَكُونُ الْخَبِيثُ طَهِيًّا؟... أَمْ كَيْفَ يَكُونُ النَّجَسُ طَهْرًا؟... وَغَيْرُ خَافٍ عَلَى مَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَنَوَّرَ قَلْبَهُ بِالْإِيمَانِ أَنَّ هَذَا مِنْ أَقْبَحِ الْقَبَاحِ الَّتِي لَا تَأْتِي بِهَا سِيَاسَةُ عَاقِلٍ، فَضْلًا عَنْ شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ لَا سِيَّمَا أَفْضَلِ الشَّرَائِعِ وَأَشْرَفِ الْمَنَاجِحِ. انْتَهَى.

هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ، مِنْهُمْ الْحَسَنُ، وَالتَّخَعُمِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَاللَّيْثُ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ. وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ جَائِزٌ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْعَقْدِ. لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِالظَّوَاهِرِ لَا بِالْمَقَاصِدِ وَالضَّمَائِرِ، وَالنِّيَّاتِ فِي الْعُقُودِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمُحْلَلُ الَّذِي يَفْسُدُ نِكَاحُهُ هُوَ مَنْ يَتَزَوَّجُهَا لِيُحِلَّهَا ثُمَّ يُطَلِّقَهَا، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَعَقْدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزُفَرٌ: إِنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ إِنْشَاءِ الْعَقْدِ، بَأَن صَرَحَ أَنَّهُ يُحِلُّهَا لِلأَوَّلِ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ وَيُكْرَهُ. لِأَنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ، فَتَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ بَعْدَ طَلَاقِهَا مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي أَوْ مَوْتِهِ عَنْهَا وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ هُوَ عَقْدٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ زَوَاجٌ مُؤَقَّتٌ، وَيَرَى مُحَمَّدٌ صَحَّةَ الْعَقْدِ الثَّانِي، وَلَكِنَّهُ لَا يُحِلُّهَا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ.

الزَّوْاجُ الَّذِي تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوعَةُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مَرَاஜَعَتُهَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا زَوْجًا آخَرَ زَوْجًا صَحِيحًا لَا بِقَصْدِ التَّحْلِيلِ. فَإِذَا تَزَوَّجَهَا الثَّانِي زَوَاجَ رَغْبَةٍ، وَدَخَلَ بِهَا دَخُولًا حَقِيقِيًّا حَتَّى ذَاقَ كُلَّ مِنْهُمَا عُسَيْلَةَ الْآخِرِ، ثُمَّ فَارَقَهَا بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ، حَلَّ لِلأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. رَوَى الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَبَتَّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَذَبَةِ الثُّوبِ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «أَتَرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ»^(١) رِفَاعَةَ...؟ لَا... حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَتَذُوقِي

(١) استدل العلماء بهذا على أن نية المرأة التحليل ليست بشيء فلو قصدت التحليل أو قصد وليها ولم يقصد الزوج لم يؤثر ذلك في العقد. وكذلك الزوج الأول فإنه لا

عُسَيْلَتِكَ». وَذَوَّقَ الْمُسَيْلَةَ كِتَابَةً عَنِ الْجَمَاعِ. وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ الْبَتَاءُ الْخَتَانَيْنِ الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ وَالْعُسْلَ وَنَزَلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ طَلَّقَا أَنْ يَتِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(١) وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْمَرَأَةَ لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِلَّا بِهَذِهِ الْكُشُوطِ:

١ - أَنْ يَكُونَ زَوَاجُهَا بِالزَّوْجِ الثَّانِي صَحِيحًا^(٢).

٢ - أَنْ يَكُونَ زَوَاجٌ رَحْمِيَّةً.

٣ - أَنْ يَدْخُلَ بِهَا دَخُولًا حَقِيقِيًّا بَعْدَ الْعَقْدِ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا وَتَذُوقَ عُسَيْلَتِهِ.

جَحْمَةُ ذَلِكَ: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ وَالْعُلَمَاءُ فِي جَحْمَةِ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الرَّجُلُ أَنَّ الْمَرَأَةَ لَا تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَّا إِذَا تَكَحَّثَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنَّهُ يَرْتَدِّعُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا تَأْبَاهُ غَيْرَةُ الرِّجَالِ وَشَهَامَتِهِمْ، وَلَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ الْآخَرُ عَدُوًّا أَوْ مُنَاطِرًا لِلأَوَّلِ. وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَنَازِلِ فَقَالَ فِي تَفْسِيرِهِ^(٣): إِنَّ الَّذِي يُطْلَقُ زَوْجَتَهُ، ثُمَّ يَشْعُرُ بِالْحَاجَةِ إِلَيْهَا فَيُرْتَجِعُهَا نَادِمًا عَلَى طَلَاقِهَا، ثُمَّ يَمُتُّ عِشْرَتَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَطْلُقُهَا، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ وَيَتَرَجَّعُ عِنْدَهُ عَدَمُ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، فَيُرْتَجِعُهَا ثَانِيَةً، فَإِنَّهُ يَتِمُّ لَهُ بِذَلِكَ اخْتِيَارُهَا. لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ رُبَّمَا جَاءَ عَنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ تَامَّةٍ وَمَعْرِفَةٍ صَحِيحَةٍ مِنْهُ بِمُقْدَارِ حَاجَتِهِ إِلَى امْرَأَتِهِ.

يملك شيئاً من العقد ولا من رفعه، فهو أجنبي، وإنما لمن إذا رجع إلى المرأة بذلك التحليل، لأنها لم تحل له، فكان زانياً.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

(٢) الزواج الفاسد لا يحل المطلقة ثلاثاً.

(٣) جزء ٢ ص ٣٩٢.

وَلَكِنَّ الطَّلَاقَ الثَّانِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّدَمِ عَلَى مَا كَانَ أَوَّلًا، وَالشُّعُورِ بِأَنَّهُ كَانَ خَطَأً، وَلِذَلِكَ قُلْنَا إِنْ الْاِخْتِيَارَ يَتِمُّ بِهِ. فَإِذَا هُوَ رَاجِعُهَا بَعْدَهُ كَانَ ذَلِكَ تَرْجِيحًا لِإِمْسَاكِهَا عَلَى تَسْرِيجِهَا. وَيَبْعُدُ أَنْ يَعُودَ إِلَى تَرْجِيحِ التَّسْرِيجِ بَعْدَ أَنْ رَأَى بِالْاِخْتِيَارِ الثَّامِ مَرْجُوحًا. فَإِذَا هُوَ عَادَ وَطَلَّقَ ثَالِثَةً، كَانَ نَاقِصَ الْعَقْلِ وَالتَّادِيْبِ. فَلَا يَسْتَحِقُّ أَنْ تُجْعَلَ الْمَرْأَةُ كُرَّةً بِيَدِهِ يَفْدِفُهَا مَتَى شَاءَ تَقْلِبُهُ وَيَرْجِعُهَا مَتَى شَاءَ هَوَاهُ. بَلْ يَكُونُ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ يُبَيِّنَ مِنْهُ وَيُخْرِجَ أَمْرَهَا مِنْ يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لَا يَفْقَهُ بِالتَّيَامِيمِهَا وَإِقَامَتِهَا حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى. فَإِنْ اتَّفَقَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَزَوَّجَتْ بِرَجُلٍ آخَرَ عَنْ رَغْبَةٍ، وَاتَّفَقَ أَنْ طَلَّقَهَا الْآخَرُ أَوْ مَاتَ عَنْهَا، ثُمَّ رَغِبَ فِيهَا الْأَوَّلُ وَأَحَبَّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا - وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا صَارَتْ فِرَاشًا لِبَعِيْرِهِ - وَرَضِيَتْ هِيَ بِالْعَوْدَةِ إِلَيْهِ فَإِنَّ الرِّجَاءَ فِي التَّيَامِيمِهَا وَإِقَامَتِهَا حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى، يَكُونُ حِينَئِذٍ قَوِيًّا جَدًّا، وَلِذَلِكَ أُجِلَّتْ لَهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ.

صِبْغَةُ الْعَقْدِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالشَّرْطِ

إِذَا قُرِنَ عَقْدُ الزَّوَاجِ بِالشَّرْطِ: فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّرْطُ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ الْعَقْدِ أَوْ يَكُونُ مُتَافِئًا لَهُ؛ أَوْ يَكُونُ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ؛ أَوْ يَكُونُ شَرْطًا نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ. وَلِكُلِّ حَالَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَالَاتِ حُكْمٌ خَاصٌّ بِهَا نَجْمِلُهُ فِيمَا يَلِي:

١ - مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا: مِنَ الشُّرُوطِ مَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَهِيَ مَا كَانَتْ مِنْ مُقْتَضَيَاتِ الْعَقْدِ وَمَقَاصِدِهِ^(١) وَلَمْ تَتَضَمَّنْ تَغْيِيرًا لِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، كَأَشْرَاطِ الْعَشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَكَسْوَتِهَا

(١) الثَّوَوِي: شَرْحُ مُسْلِم.

وَسُكَّنَاهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنَّهُ لَا يُقْصَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقُوقِهَا وَيُقَسِّمُ لَهَا كَغَيْرِهَا، وَأَنَّهُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنٍ وَلَا تَنْشِئُ عَلَيْهِ وَلَا تَصُومُ تَطَوُّعًا بَغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلَا تَأْذُنُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَتَصَرَّفُ فِي مَتَاعِهِ إِلَّا بِرِضَاهُ وَتَحْوُ ذَلِكَ.

٢ - الشُّرُوطُ الَّتِي لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا: ومنها ما لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ مَعَ صِحَّةِ الْعَقْدِ، وهو ما كَانَ مُتَنَافِئًا لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ^(١) كَاشْتِرَاطِ تَرْكِ الْإِنْفَاقِ وَالْوَطْءِ أَوْ كَاشْتِرَاطِ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا، أَوْ يَغْرِلَ عَنْهَا، أَوْ اشْتِرَاطِ أَنْ تُنْفِقَ عَلَيْهِ، أَوْ تُعْطِيَهُ شَيْئًا، أَوْ لَا يَكُونُ عِنْدَهَا فِي الْأُسْبُوعِ إِلَّا لَيْلَةً، أَوْ شَرَطَ لَهَا الثَّهَارَ دُونَ اللَّيْلِ. فَهَذِهِ الشُّرُوطُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا تُكَافِي الْعَقْدَ. وَلِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ إِسْقَاطَ حَقُوقِ تَجِبُ بِالْعَقْدِ قَبْلَ انْعِقَادِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ أَسْقَطَ الشَّفِيعُ شَفَعَتَهُ قَبْلَ التَّبِعِ. أَمَّا الْعَقْدُ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ تَعُودُ إِلَى مَعْنَى زَائِدٍ فِي الْعَقْدِ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ وَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِهِ، فَلَمْ يَبْطُلْ، كَمَا لَوْ شَرَطَ فِي الْعَقْدِ صَدَاقًا مُحَرَّمًا؛ وَلِأَنَّ الزَّوْاجَ يَصِحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِالْعِيُوضِ، فَجَازَ أَنْ يَنْعَقِدَ مَعَ الشَّرْطِ الْفَاسِدِ.

٣ - الشُّرُوطُ الَّتِي فِيهَا نَفْعٌ لِلْمَرْأَةِ: ومن الشُّرُوطِ ما يَعُودُ نَفْعُهُ وَقَائِدَتُهُ إِلَى الْمَرْأَةِ، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرَطَ لَهَا أَلَّا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا، أَوْ لَا يَسَافِرَ بِهَا أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَتَحْوُ ذَلِكَ. فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ رَأَى أَنَّ الزَّوْاجَ صَحِيحٌ وَأَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ مُلْغَاةٌ وَلَا يُلْزَمُ الزَّوْجُ الْوَفَاءَ بِهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجوبِ الْوَفَاءِ بِمَا اشْتَرَطَ لِلْمَرْأَةِ؛ فَإِنَّ لَمْ يَفِ لَهَا فُسخَ الزَّوْاجُ. وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

(١) زاد المعاد ج ٤ ص ٤، ٥ وانظر المغني.

١ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا». قالوا: وهذا الشرط الذي اشترطَ يَحَرِّمُ الحلال، وهو التزويج والتسري والسفر وهذه كلها حلال.

٢ - وَقَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ». قالوا: وهذا ليس في كتابِ اللَّهِ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَقْتَضِيهِ.

٣ - قالوا: إِنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ لَيْسَتْ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعَقْدِ وَلَا مُقْتَضَاة. وَالرَّأْيُ الثَّانِي مَذْهَبُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَمُعَاوِيَةَ وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَطَاوُسُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَالحَنَابِلَةُ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١ - يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَّكِلُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَزْوَاجًا وَمَالًا﴾^(١).

٢ - وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ».

٣ - رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(٢).

٤ - رَوَى الْأَكْثَرُ بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا دَارَهَا، ثُمَّ أَرَادَ نَقْلَهَا، فخاصموه إلى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: لَهَا شَرْطُهَا: «مَقَاطِيعُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ».

٥ - وَلِأَنَّهُ شَرَطَ لَهَا فِيهِ مَنَفَعَةً وَمَقْصُودًا، لَا يَمْنَعُ الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّوْاجِ فَكَانَ لَازِمًا كَمَا لَوْ شَرَطَتْ عَلَيْهِ زِيَادَةَ الْمَهْرِ. قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ مَرْجُوحًا هَذَا الرَّأْيَ وَمُعْتَدًّا الرَّأْيَ الْأَوَّلَ: إِنَّ قَوْلَ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، لَا نَعْلَمُ لَهُ

(١) سورة المائدة: الآية ١.

(٢) أي أحق الشروط بالوفاء شروط الزواج، لأن أمره أحوط وبابه أضيق.

مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا. وَقَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ شَرْطٍ.. بَخ» أَي لَيْسَ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ، وَهَذَا مَشْرُوعٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا ذَكَرَ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَمَنْ نَقَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يُحَرِّمُ الْحِلَالَ، قُلْنَا: لَا يُحَرِّمُ خِلَالَ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ لِلْمَرَأَةِ خِيَارُ الْفَسْخِ إِنْ لَمْ يَفِ لَهَا بِهِ.

وقولهم: لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ بِذَلِكَ... فَإِنَّهُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَرَأَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعَاقِدِ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ عَقْدِهِ. وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ^(١): وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ مُعَارَضَةُ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ، فَأَمَّا الْعُمُومُ فَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ». وَأَمَّا الْخُصُوصُ، فَحَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحَقُّ الشَّرُوطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَعْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». وَالحديثانِ صحيحانِ، أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ الْقَضَاءُ بِالْخُصُوصِ عَلَى الْعُمُومِ، وَهُوَ «الزُّومُ الشَّرْطِي». وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٢): وَمَقَاصِدُ الْعُقُلَاءِ إِذَا دَخَلَتْ فِي الْعُقُودِ، وَكَانَتْ مِنَ الصَّلَاحِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ لَمْ تَذْهَبْ عَفْوًا وَلَمْ تُهْلِكْ رَأْسًا، كَالْأَجَالِ فِي الْأَعْوَاضِ، وَتُقَوَّدُ الْأَثْمَانُ الْمَعْيِيَّةُ بَعْضُ الْبُلْدَانِ، وَالصَّفَاتِ فِي الْمَبْعُوتِ، وَالْحِزْفَةُ الْمَشْرُوطَةُ فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ. وَقَدْ تُفِيدُ الشَّرُوطُ مَا لَا يُقِيدُهُ الْإِطْلَاقُ، بَلْ مَا يَخَالِفُ الْإِطْلَاقَ.

٤ - الشَّرُوطُ الَّتِي نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا: وَمِنْ الشَّرُوطِ مَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا وَيَحَرِّمُ الْوَفَاءَ بِهَا. وَهِيَ اشْتِرَاطُ الْمَرَأَةِ عِنْدَ الزَّوْاجِ طَلَاقَ ضَرْبَتِهَا. فَعَنْ

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٥.

(٢) نظرية العقد ص ٢١١.

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِهِ، وَلَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفِيَءَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا أَوْ إِنَائِهَا»^(١) فَإِنَّمَا يَرْزُقُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُتَّقٍ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ: «نَهَى أَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا...». وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا يَجِلُّ أَنْ تُنْكَحَ امْرَأَةٌ بِطَلَاقِ أُخْرَى» رواه أحمد. فهذا التَّهْيُّ يقتضي فسادَ المَنْهِيِّ عنه، ولأنَّهَا شَرَطَتْ عَلَيْهِ فَسَخَ عَقْدُهُ وإبطالَ حَقِّه وَحَقَّ امْرَأَتِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ، كما لو شَرَطَتْ عَلَيْهِ فَسَخَ بَيْعُهُ. فَإِنْ قِيلَ: فما الفارقُ بين هذا وبين اشتراطها أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عليها، حَتَّى صَحَّحْتُمْ هذا، وأبطلْتُمْ شَرْطَ طَلَاقِ الصُّرَّةِ.

أَجَابَ ابْنُ الْقَيِّمِ عَنْ هَذَا فَقَالَ: قِيلَ: الفرقُ بينهما أَنْ فِي اشتراطِ طَلَاقِ الزَّوْجَةِ مِنَ الإِضْرَارِ بِهَا وَكَسْرِ قَلْبِهَا وَخَرَابِ بَيْتِهَا وَشِمَاتِهِ أَعْدَائِهَا مَا لَيْسَ فِي اشْتِراطِ عَدَمِ نِكَاحِهَا وَنِكَاحِ غَيْرِهَا، وَقَدْ فُرِّقَ النَّصُّ بَيْنَهُمَا، فَتَيَّاسَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَأَسِيدُ.

٥ - وَمِنْ صُورِ الزَّوْاجِ الْمُقْتَرِنِ بِشَرْطِ غَيْرِ صَحِيحِ زَوَاجِ الشُّغَارِ: وهو أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ وَلَيْتَهُ رَجُلًا، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذَا الزَّوْاجِ فَقَالَ:

١ - «لَا شُغَارَ»^(٢) فِي الْإِسْلَامِ. رواه مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَرواهُ ابْنُ

(١) تَكْفِيءٌ: تَمْلِيلٌ. وَمَعْنَى الْحَدِيثِ نَهَى الْمَرْأَةَ الْأَجْنِبِيَّةَ أَنْ تَسْأَلَ رَجُلًا طَلَاقَ زَوْجَتِهِ، وَأَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَيَصِيرَ لَهَا مِنْ نَفَقَتِهِ وَمَعُونَتِهِ وَمَعَاشَرَتِهِ مَا كَانَ لِلْمُطَلَّقَةِ.

(٢) الشُّغَارُ أَصْلُهُ الْخُلُو، يُقَالُ: بَلَدَةٌ شَاغِرَةٌ إِذَا خَلَّتْ عَنِ السُّلْطَانِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْخُلُو عَنْ الْمَهْرِ. وَقِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَ شُغَارًا لِقُبْحِهِ، تَشْبِيهًُا بِرَفْعِ الْكَلْبِ رِجْلَهُ لِيَبُولَ فِي الْقُبْحِ. يُقَالُ: شَغَرَ الْكَلْبُ إِذَا رَفَعَ رِجْلَهُ لِيَبُولَ، وَكَانَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الزَّوْاجِ مَعْرُوفًا زَمَنَ الْجَاهِلِيَّةِ.

مَاجَةً مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ فِي الزَّوَالِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ
يُثَبَّتُ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ صَحِيحَةٌ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ
وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ، وَالشُّغَارُ:
أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوَّجْنِي ابْنَتَكَ أَوْ أُخْتَكَ، عَلَى أَنْ أُزَوِّجَكَ ابْنَتِي أَوْ
أُخْتِي، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ»^(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

رَأَى الْعُلَمَاءُ فِيهِ: اسْتِدْلَاجُ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى أَنَّ
عَقْدَ الشُّغَارِ لَا يَنْعَقِدُ أَصْلًا وَأَنَّهُ بَاطِلٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ
صَحِيحًا، وَيَجِبُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ ابْنَتَيْنِ مَهْرٌ مِثْلُهُمَا عَلَى زَوْجِهَا؛ إِذْ إِنَّ
الرَّجُلَيْنِ سَمِيًّا مَا لَا تَصْلُحُ تَسْمِيَّتُهُ مَهْرًا، إِذْ جَعَلَ الْمَرْأَةُ مُقَابِلَ الْمَرْأَةِ لَيْسَ
بِمَالٍ. فَالْفَسَادُ فِيهِ مِنْ قِبَلِ الْمَهْرِ، وَهُوَ لَا يَوْجِبُ فِسَادَ الْعَقْدِ، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَ
عَلَى خَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ. فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يُفْسَخُ، وَيَكُونُ فِيهِ مَهْرٌ الْوِثْلُ.

عِلَّةُ النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الشُّغَارِ: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي عِلَّةِ النَّهْيِ: فَقِيلَ:
هِيَ التَّعْلِيقُ وَالتَّوْقِيفُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ «لَا يَنْعَقِدُ زَوَاجٌ ابْنَتِي حَتَّى يَنْعَقِدَ زَوَاجُ
ابْنَتِكَ». وَقِيلَ: إِنَّ عِلَّةَ التَّشْرِيكِ فِي الْبُضْعِ، وَجَعَلَ بُضْعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرًا
لِلْأُخْرَى. وَهِيَ لَا تَنْتَفِعُ بِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهَا الْمَهْرُ، بَلْ عَادَ الْمَهْرُ إِلَى
الْوَلِيِّ، وَهُوَ مِلْكُهُ لِبُضْعِ زَوْجَتِهِ بِتَمْلِيكِهِ لِبُضْعِ مُوَلِّيَّتِهِ. وَهَذَا ظَنُّنَا لِكُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَرَاتِنِ وَإِخْلَاءَ لِنِكَاحِهَا عَنْ مَهْرٍ تَنْتَفِعُ بِهِ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَهَذَا
مُؤَافِقٌ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

(١) قَالَ الثَّوْرِيُّ: اجْمَعُوا عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْبَنَاتِ مِنَ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَغَيْرِهِنَّ كَالْبَنَاتِ

شُرُوطُ صِحَّةِ الزَّوْاجِ

شُرُوطُ صِحَّةِ الزَّوْاجِ هِيَ الشُّرُوطُ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّتُهُ، بِحَيْثُ إِذَا وُجِدَتْ يُعْتَبَرُ عَقْدُ الزَّوْاجِ مُوجُوداً مُرْعَاً، وَتَثَبَّتْ لَهُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ وَالْحُقُوقِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَيْهِ. وَهَذِهِ الشُّرُوطُ اثْنَانِ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: حِلُّ الْمَرَأَةِ لِلتَّزْوَاجِ بِالرَّجُلِ الَّذِي يَرِيدُ الْإِقْتِرَانَ بِهَا. فَيُشْتَرَطُ أَلَّا تَكُونَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ بِأَيِّ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَقَّتِ أَوِ الْمُؤَبَّدِ. وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي بَحْثِ «الْمَحْرَمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ». الشَّرْطُ الثَّانِي: الْإِشْهَادُ عَلَى الزَّوْاجِ. وَهُوَ يُنْهَضُ فِي الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ:

١ - حُكْمُ الْإِشْهَادِ.

٢ - شُرُوطُ الشُّهُودِ.

٣ - شَهَادَةُ النِّسَاءِ.

١ - حُكْمُ الْإِشْهَادِ عَلَى الزَّوْاجِ: ذَهَبَ جَمْعُهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الزَّوْاجَ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَلَا يَنْعَقِدُ حَتَّى يَكُونَ الشُّهُودُ حَاضِرِينَ حَالَةَ الْعَقْدِ وَلَوْ حَصَلَ إِعْلَانٌ عَنْهُ بِوَسِيلَةٍ أُخْرَى... وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ وَأَوْصَاهُمْ الْمُتَعَاقِدَانِ بِكِتْمَانِ الْعَقْدِ وَعَدَمِ إِذَاعَتِهِ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحاً^(١) وَاسْتَدْلُوا عَلَى صِحَّتِهِ بِمَا يَأْتِي:

(١) مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى النِّكَاحِ لَيْسَتْ بِغَرَضٍ. وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ شَهْرَتُهُ وَإِعْلَانُهُ وَاحْتِجَاؤُهُ لِمَذْهَبِهِمْ بِأَنَّ الْبَيَّوعَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْإِشْهَادُ عِنْدَ الْعَقْدِ. وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ الْبَيَّوعِ. وَالنِّكَاحُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْإِشْهَادُ أُخْرَى بِأَنَّ لَا يَكُونُ الْإِشْهَادُ فِيهِ مِنْ شُرُوطِهِ وَفَرَائِضِهِ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ الْإِعْلَانُ وَالظُّهُورُ لِحِفْظِ الْأَنْسَابِ. وَالْإِشْهَادُ يَصْلُحُ بَعْدَ الْعَقْدِ لِلتَّدَاوِي وَالْإِخْلَافِ فِيمَا يَنْعَقِدُ بَيْنَ الْمُتَنَاقِضِينَ، فَإِنْ عَقِدَ الْعَقْدَ وَلَمْ يَحْضُرْ شُهُودٌ ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَيْهِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَفْسَخِ الْعَقْدُ، وَإِنْ دَخَلَ وَلَمْ يَشْهَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

أَوَّلًا - عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «الْبَيِّنَاتُ اللَّائِي يُنْكَحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» رواه الترمذي...

ثَانِيًا - وعن عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ هَذِلِ» رواه الدارقطني وهذا النَّفْيُ يَتَوَجَّهُ إِلَى الصَّحَّةِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِشْهَادُ شَرْطًا، لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَلْزَمَ عَدَمُهُ عَدَمَ الصَّحَّةِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ شَرْطٌ.

ثَالِثًا - وعن أبي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ بِنِكَاحِ لِمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ. فقال: «هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ، وَلَا أُجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَمْتُ».. رواه مالك في الْمُوطَأَ. وَالْأَحَادِيثُ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً إِلَّا أَنَّهُ يَقْوَى بِعَظْمِهَا بَعْضًا. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، قالوا: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ» لَمْ يَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ مَنْ مَضَى مِنْهُمْ إِلَّا قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

رَابِعًا - ولأنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ الْمُتَعَاقِدِينَ، وَهُوَ الْوَلَدُ، فَاشْتَرَطَتْ الشَّهَادَةُ فِيهِ، لِثَلَاثٍ يَجْعَلُهُ أَبَوْهُ فَيَضِيعَ نَسَبُهُ. وَيُرَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَصِحُّ بِغَيْرِ شُهُودٍ مِنْهُمْ الشَّيْعَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَيزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ، وَدَاوُدُ، وَقَعْلَةُ بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ. وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ، ثُمَّ أَعْلَنَ النِّكَاحَ. قال ابنُ الْمُثَنِّبِ: لَا يَنْبَغُ فِي الشَّاهِدَيْنِ فِي النِّكَاحِ خَبَرٌ. وقال يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِشْهَادِ فِي الْبَيْعِ دُونَ النِّكَاحِ، فَاشْتَرَطَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ الشَّهَادَةَ لِلنِّكَاحِ، وَلَمْ يَشْتَرِطُوهَا لِلْبَيْعِ. وَإِذَا تَمَّ الْعَقْدُ فَأَسْرُوهُ وَتَوَاصَوْا بِكَيْمَاتِهِ صَحَّ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمَرَ بِالْإِعْلَانِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ

الْمُنْذِرِ. وَمِمَّنْ كَرِهَ ذَلِكَ عُمَرُ، وَعُرْوَةُ، وَالشَّعْبِيُّ، وَنَافِعٌ. وَعِنْدَ مَالِكٍ أَنَّ الْعَقْدَ يُنْسَخُ. رَوَى ابْنُ وَهَبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ وَيَسْتَكْتُمُهُمَا؟ قَالَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِتَطْلِيقَةٍ، وَلَا يَجُوزُ النِّكَاحُ، وَلَهَا صِدَاقُهَا إِنْ أَصَابَهَا، وَلَا يُعَاقَبُ الشَّاهِدَانِ.

٢ - مَا يُشْتَرَطُ فِي الشُّهُودِ: يُشْتَرَطُ فِي الشُّهُودِ: الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَسَمَاعُ كَلَامِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ مَعَ فَهْمٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ عَقْدُ الزَّوَاجِ^(١). فَلَوْ شَهِدَ عَلَى الْعَقْدِ صَبِيٌّ، أَوْ مُجَنُونٌ أَوْ أَصَمٌّ أَوْ سَكْرَانٌ، فَإِنَّ الزَّوَاجَ لَا يَصِحُّ؛ إِذْ إِنَّ جُودَ هَوَاءٍ كَعَدَمِهِ.

اِشْتِرَاطُ الْعَدَالَةِ فِي الشُّهُودِ: وَأَمَّا اِشْتِرَاطُ الْعَدَالَةِ فِي الشُّهُودِ، فَذَهَبَ الْأَحْنَفُ إِلَى أَنَّ الْعَدَالَةَ لَا تُشْتَرَطُ، وَأَنَّ الزَّوَاجَ يَنْعَقِدُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقَيْنِ، وَكُلُّ مَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا فِي زَوَاجٍ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا فِيهِ... ثُمَّ إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الشَّهَادَةِ الْإِعْلَانُ.. وَالشَّافِعِيُّ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ عَدُولًا لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ». وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ إِذَا عَقِدَ الزَّوَاجَ بِشَهَادَةِ مَجْهُولِي الْحَالِ فِيهِ وَجْهَانِ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَصِحُّ. لِأَنَّ الزَّوَاجَ يَكُونُ فِي الْقُرَى وَالْبَادِيَةِ وَبَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ، مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْعَدَالَةِ، فَاعْتَبَرُوا ذَلِكَ يَشَقُّ فَانْكَحِيَ بظَاهِرِ الْحَالِ، وَكَوْنُ الشَّاهِدِ مُسْتَوْرًا لَمْ يَظْهَرْ فَنُسِفَهُ. فَإِذَا تَبَيَّنَ بَعْدَ الْعَقْدِ أَنَّهُ كَانَ فَاسِقًا لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي الْعَدَالَةِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ أَلَّا يَكُونَ ظَاهِرُ الْفُسْقِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ.

(١) وإذا كان الشهود عَمِياناً يشترط فيهم ثبوت الصوت ومعرفة صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهما.

٣ - شَهَادَةُ النِّسَاءِ: وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ يَشْتَرِطُونَ فِي الشُّهُودِ الذَّكَورَةَ، فَإِنَّ عَقْدَ الزَّوَاجِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَصِحُّ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَضَتْ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا فِي الطَّلَاقِ». وَلِأَنَّ عَقْدَ الزَّوَاجِ عَقْدٌ لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ، وَيَحْضُرُهُ الرِّجَالُ غَالِبًا، فَلَا يَثْبُتُ بِشَهَادَتَيْنِ كَالْحُدُودِ. وَالْأَحْنَفُ لَا يَشْتَرِطُونَ هَذَا الشَّرْطَ، وَيَزَوِّجُونَ أَنَّ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ كَافِيَةٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾^(١). وَلِأَنَّهُ مِثْلُ الْبَيْعِ فِي أَنَّهُ عَقْدٌ مُعَارَضَةٌ فَيُعَقَّدُ بِشَهَادَتَيْنِ مَعَ الرِّجَالِ.

اشْتِرَاطُ الْحُرِّيَّةِ: وَيَشْتَرِطُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ يَكُونَ الشُّهُودُ أَحْرَارًا. وَأَحْمَدُ لَا يَشْتَرِطُ الْحُرِّيَّةَ، وَيَرَى أَنَّ شَهَادَةَ الْعَبْدَيْنِ يَنْعَقِدُ بِهَا الزَّوَاجُ، كَمَا تُقْبَلُ فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ يَرُدُّ شَهَادَةَ الْعَبْدِ، وَيَمْتَنِعُ مِنْ قَبُولِهَا مَا دَامَ أَمِينًا صَادِقًا تَقِيًّا.

اشْتِرَاطُ الْإِسْلَامِ: وَالْفُقَهَاءُ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ فِي الشُّهُودِ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي شَهَادَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ فِيمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ وَحْدَهُ مُسْلِمًا. فَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّ الزَّوَاجَ لَا يَنْعَقِدُ لِأَنَّهُ زَوَاجٌ مُسْلِمٌ، لَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ غَيْرِ الْمُسْلِمِ. وَأَجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ شَهَادَةَ كِتَابِيِّينِ إِذَا تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ كِتَابِيَّةً. وَأَخَذَ بِهَذَا مَشْرُوعُ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ.

عَقْدُ الزَّوَاجِ شَكْلِيٌّ: عَقْدُ الزَّوَاجِ يَتِمُّ بِتَحْقِيقِ أَرْكَانِهِ، وَشَرَائِطِ انْعِقَادِهِ

إِلَّا أَنَّهُ لَا تَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ الشَّرْعِيَّةُ إِلَّا بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ، وَحُضُورِ الشُّهُودِ خَارِجٌ عَنِ رِضَا الطَّرَفَيْنِ، فَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْوِجْهَةِ عَقْدٌ شَكْلِيٌّ، وَهُوَ يُخَالِفُ الْعَقْدَ الرِّضَائِيَّ الَّذِي يَكْفِي فِي انْعِقَادِهِ اقْتِرَانُ الْقَبُولِ بِالْإِجَابِ، وَيَكُونُ الرِّضَا مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَحْدَهُ مُشْتَبِهًا لِلْعَقْدِ وَمَكُونًا لَهُ كَعَقْدِ الْإِجَارَةِ وَنَحْوِهِ، فَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ، وَيُظَلِّهُ الْقَانُونُ بِحِمَايَتِهِ دُونَ الْاِحْتِيَاجِ لشيء.

شُرُوطُ نَفَازِ الْعَقْدِ

إِذَا تَمَّ الْعَقْدُ وَوَقَعَ صَحِيحًا، فَلَهُهُ يُشْتَرَطُ لِنَفَازِهِ وَعَدَمِ تَوْفُّقِهِ عَلَى إِجَارَةِ أَحَدٍ:

١ - أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِ الْعَاقِدَيْنِ اللَّذَيْنِ تَوَلَّيَا إِنِشَاءَ الْعَقْدِ تَامَ الْأَهْلِيَّةِ، أَيْ عَاقِلًا بِالْعَمَلِ حَرًّا. فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ نَاقِصَ الْأَهْلِيَّةِ بَأَن كَانَ مَعْتُومًا أَوْ صَغِيرًا مُمَيَّزًا، أَوْ عَبْدًا؛ فَإِنَّ عَقْدَهُ الَّذِي يَعْقِدُهُ بِنَفْسِهِ يَنْعَقِدُ صَحِيحًا مُوقُوفًا عَلَى إِجَارَةِ الْوَلِيِّ، أَوْ السَّيِّدِ، فَإِنْ أَجَارَهُ نَفَذَ، وَإِلَّا بَطَلَ.

٢ - وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِ الْعَاقِدَيْنِ ذَا صِفَةٍ تَجْعَلُ لَهُ الْحَقَّ فِي مَبَاشَرَةِ الْعَقْدِ. فَلَوْ كَانَ الْعَاقِدُ فُضُولِيًّا، بَاسِرَ الْعَقْدِ لَا بِوَكَالَةٍ وَلَا بِوِلَايَةٍ، أَوْ كَانَ وَكِيلًا وَلَكِنْ خَالَفَ فِيهَا وَكُلَّ بِهِ، أَوْ كَانَ وَلِيًّا وَلَكِنْ يُوجَدُ وَلِيُّ أَقْرَبَ مِنْهُ مُقَدِّمٌ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ عَقْدَ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِذَا اسْتَوْفَى شُرُوطَ الْاِنْعِقَادِ وَالصَّحَةِ يَنْعَقِدُ صَحِيحًا مُوقُوفًا عَلَى إِجَارَةِ صَاحِبِ الشَّانِ.

شُرُوطُ لُزُومِ عَقْدِ الزَّوْاجِ

يَلْزَمُ عَقْدُ الزَّوْاجِ إِذَا اسْتَوْفَى أَرْكَانَهُ وَشُرُوطَ صِحَّتِهِ وَشُرُوطَ نَفَاضِهِ. وَإِذَا لَزِمَ فَلَيْسَ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَلَا لِغَيْرِهِمَا حَقٌّ نَقْضِ الْعَقْدِ وَلَا قَسْخِهِ، وَلَا يَنْتَهِي إِلَّا بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَقَاةِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ. لِأَنَّ الْمَقَاصِدَ الَّتِي شُرِعَ مِنْ أَجْلِهَا - مِنْ دَوَامِ الْعِشْرَةِ الزَّوْجِيَّةِ وَتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ وَالْقِيَامِ عَلَى شُؤْنِهِمْ - لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ إِلَّا مَعَ لُزُومِهِ.

وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: شُرُوطُ لُزُومِ الزَّوْاجِ يَجْمَعُهَا شَرْطٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْأَيْ يَكُونُ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ حَقٌّ قَسْخِ الْعَقْدِ بَعْدَ انْعِقَادِهِ وَصِحَّتِهِ وَنَفَاضِهِ، فَلَوْ كَانَ لِأَحَدٍ حَقٌّ قَسْخِهِ كَانَ عَقْدًا غَيْرَ لَازِمٍ.

مَتَى يَكُونُ الْعَقْدُ غَيْرَ لَازِمٍ: لَا يَكُونُ الْعَقْدُ لَازِمًا فِيمَا يَأْتِي مِنَ الصُّوَرِ: إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الرَّجُلَ غَرَّرَ بِالْمَرْأَةِ أَوْ أَنَّ الْمَرْأَةَ غَرَّرَتْ بِالرَّجُلِ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَهُوَ عَقِيمٌ، لَا يُؤَلِّدُ لَهُ وَلَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ بِعَقْمِهِ، فَلَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ حَقٌّ نَقْضِ الْعَقْدِ وَقَسْخِهِ مَتَى عَلِمَتْ، إِلَّا إِذَا اخْتَارَتْهُ زَوْجًا لَهَا، وَرَضِيَتْ مُعَاشَرَتَهُ. قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً - وَهُوَ لَا يُؤَلِّدُ لَهُ - أَخْبِرْهَا أَنَّكَ عَقِيمٌ وَخَيْرُهَا^(١). وَمِنْ صُورِ التَّغْيِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ فَاسِقٌ، فَلَهَا كَذَلِكَ حَقٌّ قَسْخِ الْعَقْدِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا بِكَرٍّ فَبَاتَتْ نَثِيًّا فَلَهُ الْقَسْخُ، وَلَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِأَرْضِ الصَّدَاقِ - وَهُوَ تَفَاوُتٌ مَا بَيْنَ مَهْرِ الْبِكْرِ وَالثَّيِّبِ - وَإِذَا قَسَخَ قَبْلَ الدَّخُولِ سَقَطَ الْمَهْرُ. وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ الْعَقْدُ لَازِمًا إِذَا وَجَدَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عَيْبًا يُتَّقَرُّ مِنْ كَمَالِ الْإِسْتِمْتَاعِ. كَأَن تَكُونَ

(١) أي خيرها بين البقاء على العقد وبين فسخه.

مُسْتَحَاضَةً دَائِمًا، فَإِنَّ الِامْتِحَاضَةَ عَيْبٌ يَثْبُتُ بِهِ فُسْخُ النِّكَاحِ^(١). وكذلك إذا وجدَ بها ما يمنعُ الوطءَ كالتَّسَدُّدِ الْفَرْجِ. ومن العيوبِ التي تُجِيزُ لِلرَّجُلِ فُسْخَ الْعَقْدِ: الْأَمْرَاضُ الْمُتَفَرِّقَةُ: مِثْلُ الْبَرَصِ وَالْجُنُونِ وَالْجَذَامِ. وكما يَثْبُتُ حَقُّ الْفُسْخِ لِلرَّجُلِ فَكَذَلِكَ يَثْبُتُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ أَبْرَصَ، أَوْ كَانَ مَجْنُونًا أَوْ مَجْذُومًا أَوْ مَجْبُورًا أَوْ عَيْنًا^(٢) أَوْ صَغِيرًا.

رَأَى الْفُقَهَاءُ فِي الْفُسْخِ بِالْعَيْبِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ:

١ - فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّ الزَّوْاجَ لَا يُفْسَخُ بِالْعُيُوبِ مَهْمَا كَانَتْ هَذِهِ الْعُيُوبُ. مِنْ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءُ دَاوُدُ وَابْنُ حَزْمٍ^(٣).

قَالَ صَاحِبُ الرُّؤُوسَةِ النَّبِيَّةِ: اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي ثَبَّتَ بِالضَّرُورَةِ الدِّينِيَّةِ أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ لَا زَمَّ تَثَبُّتُ بِهِ أَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ مِنْ جَوَازِ الْوَطْءِ، وَوُجُوبِ التَّقَةِ وَنَحْوِهَا، وَثُبُوتِ الْمِيرَاثِ، وَمَسَائِرِ الْأَحْكَامِ. وَثَبَّتَ بِالضَّرُورَةِ الدِّينِيَّةِ أَنَّ يَكُونُ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْمَوْتِ. فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنَ النِّكَاحِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ الصَّحِيحُ الْمُقْتَضِي لِلانْتِقَالِ عَنْ ثُبُوتِهِ بِالضَّرُورَةِ الدِّينِيَّةِ. وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْعُيُوبِ لَمْ يَأْتِ فِي الْفُسْخِ بِهَا حُجَّةٌ نَبِيَّةٌ وَلَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ مِنْهَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «الْحَقِيقُ بِأَهْلِكَ» فَالضَّيْفَةُ صِغَةُ طَّلَاقٍ. وَعَلَى قَرَضِ الْإِحْتِمَالِ فَالْوَاجِبُ الْحَمْلُ عَلَى الْمُتَقَيِّنِ دُونَ مَا سِوَاهُ. وَكَذَلِكَ الْفُسْخُ بِالْعَمَةِ لَمْ يَرِدْ بِهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ. وَالْأَصْلُ الْبَقَاءُ عَلَى النِّكَاحِ حَتَّى يَأْتِيَ مَا يُوجِبُ الْانْتِقَالَ عَنْهُ. وَمِنْ أَعْجَبِ مَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ تَخْصِيصُ بَعْضِ الْعُيُوبِ بِذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ.

(١) الاختبارات العلمية ومختصر الفتاوى لابن تيمية. الامتحاضة: التزيف.

(٢) المجبوب: المقطوع الذكر. العنين الذي لا يصل إلى النساء من الارتخاء.

(٣) سيأتي عن ابن حزم أن للزوج الفسخ إذا اشترط شرطاً فلم يجده عند الزواج.

٢ - ومنهم مَنْ رَأَى أَنَّ الزَّوْاجَ يُفْسَخُ بِبَعْضِ الْعُيُوبِ دُونَ بَعْضٍ، وَهَمَّ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ هَذَا بِمَا يَأْتِي:

أولاً: ما رواه كَعْبُ بْنُ زَيْدٍ، أَوْ زَيْدُ بْنُ كَعْبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَّارٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا وَوَضَعَ ثَوْبَهُ، وَقَعَدَ عَلَى الْفِرَاشِ أَبْصَرَ بِكَشْحِهَا^(١) بَيَاضاً فَانْحَازَ^(٢) عَنْ الْفِرَاشِ، ثُمَّ قَالَ: خُذِي عَلَيْكَ ثِيَابَكَ وَلَمْ يَأْخُذْ بِمَا آتَاهَا شَيْئاً. رواه أحمدُ وسعيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

ثانياً: عن عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا امْرَأَةٌ غُرِّ بِهَا رَجُلٌ، بِهَا جُنُونٌ أَوْ جُدَامٌ، أَوْ بَرَصٌ، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غُرِّ... رواه مَالِكٌ والدارقطني. وهؤلاء اختلفوا في العيوب التي يُفْسَخُ بِهَا النِّكَاحُ. فَخَصَّهَا أَبُو حَنِيفَةَ بِالْجَبِّ وَالْعُتَّةِ. وَزَادَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ الْجُنُونَ وَالْبَرَصَ وَالْجُدَامَ، وَالْقَرَنَ (انسدادُ فِي الْفَرْجِ). وَزَادَ أَحْمَدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةَ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ فَتَقَاءَ (منخرقة ما بَيْنَ السَّبِيلَيْنِ).

التَّحْقِيقُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ: وَالْحَقُّ أَنَّ كِلَا مِنَ الْأَرْوَاحِ الْمُتَقَدِّمَةِ غَيْرِ جَدِيرٍ بِالْإِعْتِبَارِ، وَأَنَّ الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَى السُّكْنِ وَالْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ وَتَسْتَقَرَّ مَا دَامَ هُنَاكَ شَيْءٌ مِنَ الْعُيُوبِ وَالْأَمْرَاضِ يُتَّقَرُّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْآخَرِ، فَإِنَّ الْعُيُوبَ وَالْأَمْرَاضَ الْمُتَقَرَّةَ لَا يَتَحَقَّقُ مَعَهَا الْمَقْصُودُ مِنَ النِّكَاحِ. وَلِهَذَا أَذِنَ الشَّارِعُ بِتَخْيِيرِ الزَّوْجَيْنِ فِي قَبُولِ الزَّوْاجِ أَوْ رَفْضِهِ. وَلِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ تَحْقِيقٌ جَدِيرٌ بِالنَّظَرِ وَالْإِعْتِبَارِ: قَالَ: فَالْعَمَى، وَالْخَرَسُ، وَالطَّرَشُ، وَكَوْنُهَا مَقْطُوعَةَ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ أَوْ

(١) الكشح: ما بين الخاصرتين إلى الضلع.

(٢) انحاز: تنحى.

إحداهما، أو كَوْنُ الرَّجُلِ كَذَلِكَ، من أعظمِ الْمُتَفَرَّاتِ، والسكوتُ عنه من أَفْجَحِ التَّنْذِيرِ والغشِّ، وهو منافيٌّ لِلدِّينِ. وقد قال أميرُ المؤمنين (عمرُ بنُ الخطَّابِ) رضي الله عنه لِمَنْ تَزَوَّجَ امرأةً وهو لا يُولَدُ له: «أَخْبِرْهَا أَنَّكَ عَقِيمٌ، وَخَيْرَها».

فماذا يقولُ رضي الله عنه في العيوبِ التي هي عندها كمالٌ بلا تَقْصِيرٍ. قال: والقياسُ أنَّ كُلَّ عَيْبٍ يَنْقُرُ الزَّوْجَ الْآخَرَ مِنْهُ، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ النِّكَاحِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْمَوَدَّةِ، يُوجِبُ الْخِيَارَ، وهو أَوْلَى مِنَ الْبَيْعِ، كما أن الشُّرُوطَ الْمَشْرُوطَةَ فِي النِّكَاحِ أَوْلَى بِالْوَقَاءِ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ. وما أَلْزَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ مَغْرُوراً قَط، ولا مَغْبُوناً بِمَا عُرِّ وَغُبِنَ بِهِ. وَمَنْ تَدَبَّرَ مَقَاصِدَ الشَّرْعِ فِي مَصَادِيرِهِ، وَمَوَارِدِهِ، وَعَدْلِهِ وَحُكْمَتِهِ، وما اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ رُجْحَانُ هَذَا الْقَوْلِ وَقُرْبِهِ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ. وقد رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ رضي الله عنه قال: قال: عُمَرُ رضي الله عنه: «إِذَا امْرَأَةٌ تَزَوَّجَتْ وَبِهَا جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ، فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَسِيئِهِ إِيَّاهَا، وَعَلَى الْوَلِيِّ الصَّدَاقُ بِمَا دَلَسَ، كَمَا غَرَّه».

وروى الشَّعْبِيُّ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: إِذَا امْرَأَةٌ تَزَوَّجَتْ وَبِهَا بَرَصٌ أَوْ جُنُونٌ، أَوْ جَذَامٌ، أَوْ قَرْنٌ فَزَوَّجَهَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَمْسَسْهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا. وقال وَكِيعٌ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قال: «إِذَا تَزَوَّجَهَا بَرَصَاءً أَوْ عَمِيَاءَ، فَدَخَلَ بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ غَرَّه». قال: ولهذا يدلُّ على أنَّ عُمَرَ لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الْعُيُوبَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَاصِ وَالْحَضَرِ دُونَ مَا عَدَّاهَا.

وَكَذَلِكَ حُكْمُ قَاضِي الْإِسْلَامِ - شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي يُضَرِّبُ الْمَثَلَ بِعَلَمِهِ وَدِينِهِ وَحُكْمِهِ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَاصَمَ رَجُلٌ رَجُلًا إِلَى شُرَيْحٍ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا قَالَ لِي: إِنَّا نَزَّوْجُكَ أَحْسَنَ النَّاسِ فِجَاعَنِي بِامْرَأَةِ عَمِيَاءَ.

فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ كَانَ دَلَّسَ عَلَيْكَ بَعِيبٌ لَمْ يَجْزُ. فَتَأَمَّلْ هَذَا الْقَضَاءَ وَقَوْلَهُ: «إِنْ كَانَ دَلَّسَ عَلَيْكَ بَعِيبٌ» كَيْفَ يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ عَيْبٍ دَلَّسَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ بِهِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُرَدُّ التَّكَاحُ مِنْ كُلِّ دَاءٍ عُضَالٍ قَالَ: وَمَنْ تَأَمَّلَ فَنَادَى الصَّحَابَةَ وَالسَّلَفَ عَلِيمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَخْصُوا الرَّدَّ بِعَيْبٍ دُونَ عَيْبٍ، إِلَّا رَايَةً رُوِيَ عَنْ عُمَرَ: «لَا تُرَدُّ النِّسَاءُ إِلَّا مِنَ الْعُيُوبِ الْأَرْبَعَةِ: الْجَنُونِ، وَالْجُدَامِ، وَالْبَرَصِ، وَالْذَّاءِ فِي الْفَرْجِ». وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ لَا نَعْلَمُ لَهَا إِسْنَادًا أَكْثَرَ مِنْ أَضْيَغٍ وَابْنِ وَهَبٍ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ. هَذَا كُلُّهُ إِذَا أُطْلِقَ الزَّوْجُ. وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَطَ السَّلَامَةَ، أَوْ اشْتَرَطَ الْجَمَالَ فَبَاءَتْ سُوءُهَا أَوْ شَرَطَهَا شَائِبَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ فَبَاءَتْ عَجُوزًا شَمْطَاءً. أَوْ شَرَطَهَا بِنِصْفَاءٍ فَبَاءَتْ سَوْدَاءً. أَوْ بِكَرٍّ فَبَاءَتْ ثِيْبًا فَلَهُ الْفَسْخُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا مَهْرَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَلَهَا الْمَهْرُ. وَهُوَ غَرَمٌ عَلَى وَلِيِّهَا إِنْ كَانَ غَرُّهُ. وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْغَارِثَةُ سَقَطَ مَهْرُهَا، أَوْ رَجَعَ عَلَيْهَا بِهِ إِنْ كَانَتْ قَبَضَتْهُ. وَنَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. وَهُوَ أَقْبَسُهُمَا وَأَوْلَاهُمَا بِأَصُولِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُشْتَرِطُ. وَقَالَ أَصْحَابُهُ: إِذَا شَرَطْتَ فِيهِ صِفَةً فَبَانَ بِخِلَافِهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا، إِلَّا فِي شَرْطِ الْحَرِّيَّةِ إِذَا بَانَ عَبْدًا فَلَهَا الْخِيَارُ. وَفِي شَرْطِ النَّسَبِ إِذَا بَانَ بِخِلَافِهِ وَجْهَانِ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ وَقَوَاعِدُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ اشْتِرَاطِهِ

واشتراطها. بَلْ إِبْطَأَ الْخِيَارَ لَهَا إِذَا فَاتَ مَا اشْتَرَطَتْهُ أُولَى. لَأَنَّهُ لَا تَمْكُنُ مِنَ الْمَازَقَةِ بِالطَّلَاقِ. فَإِذَا جَازَ لَهُ الْفُسْخُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْفِرَاقِ بِعَمِيرِهِ فَلَا أَنْ يَجُوزَ لَهَا الْفُسْخُ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِهَا أُولَى. وَإِذَا جَازَ لَهَا أَنْ تَفْسَخَ إِذَا ظَهَرَ الزَّوْجُ ذَا صِنَاعَةٍ ذَنِيَّةٍ، لَا تَشِينُهُ فِي دِينِهِ وَلَا فِي عَرَضِهِ، وَإِنَّمَا تَمْتَنِعَ كَمَا لَدَيْهَا وَاسْتِمْتَاعِهَا بِهِ. فَإِذَا شَرَطَتْهُ شَأْبًا جَمِيلًا صَحِيحًا فَبِأَن شَيْخًا مُشَوَّهًا أَعْمَى، أَطْرُسًا، أَخْرَسًا، أَسُودَ، فَكَيْفَ تُلْزَمُ بِهِ وَتَمْتَنِعَ مِنَ الْفُسْخِ؟

هَذَا فِي غَايَةِ الْامْتِنَاعِ وَالتَّنَاقُضِ وَالْبُعْدِ عَنِ الْقِيَاسِ وَقَوَاعِدِ الشَّرْعِ. قَالَ: وَكَيْفَ يُمَكَّنُ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْفُسْخِ يَقْدِرُ الْعَدَسَةُ مِنَ الْبَرَصِ وَلَا يُمَكَّنُ مِنْهُ بِالْجَرَبِ الْمُسْتَحْكِمِ الْمُتَمَكِّنِ وَهُوَ أَشَدُّ إِعْدَاءً مِنْ ذَلِكَ الْبَرَصِ الْيَسِيرِ. وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّاءِ الْعُضَالِ. وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَرَمَ عَلَى الْبَائِعِ كَيْثَمَانَ عَيْبٍ سَلَعَتِهِ، وَحَرَمَ عَلَى مَنْ عَلِمَهُ أَنْ يَكْتُمَهُ عَنِ الْمُشْتَرِي، فَكَيْفَ بِالْعَيُوبِ فِي النِّكَاحِ؟.. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، حِينَ اسْتَشَارَتْهُ فِي نِكَاحِ مُعَاوِيَةَ وَأَبَى بِهِمْ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ». فَعَلِمَ أَنَّ بَيَانَ الْعَيْبِ فِي النِّكَاحِ أُولَى وَأَوْجِبُ. فَكَيْفَ يَكُونُ كَيْثَمَانُهُ وَتَذَلُّسُهُ وَالْغُشُّ الْحَرَامُ بِهِ سَبَبًا لِلزَّوْمِ؟.. وَجَعَلَ ذِي الْعَيْبِ غُلًّا لَزِمًا فِي عُنُقِ صَاحِبِهِ مَعَ شِدَّةِ تَقَرُّبِهِ عَنْهُ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ شَرِطِ السَّلَامَةِ مِنْهُ وَشَرِطِ خِلَافِهِ؟. وَهَذَا مَا يُعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ تَصَرُّفَاتِ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدَهَا وَأَحْكَامَهَا تَابَأَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى.

وَذَهَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ إِلَى أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا شَرَطَ السَّلَامَةَ مِنَ الْعَيُوبِ فَوَجَدَ أَيَّ عَيْبٍ كَانَ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ، وَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهِ، وَلَا إِجَارَةَ، وَلَا تَفَقُّةً، وَلَا مِيرَاثَ. قَالَ: إِنْ التَّيُّ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ غَيْرَ التَّيِّ تَزَوَّجَ، إِذِ السَّالِمَةُ غَيْرُ الْمُعَيَّبَةِ بِلَا شَكٍّ، فَإِذَا لَمْ يَتَزَوَّجْهَا فَلَا زَوْجِيَّةَ بَيْنَهُمَا.

ما جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْمَحَاكِمِ: وقد جَرَى الْعَمَلُ الْآنَ بِالْمَحَاكِمِ حَسَبَ مَا جَاءَ بِالْمَادَّةِ التَّاسِعَةِ مِنْ قَانُونِ سَنَةِ ١٩٢٠ «أَنَّهُ يُنْبِئُ لِلْمَرْأَةِ هَذَا الْحَقُّ»^(١) إِذَا كَانَ الْعَيْبُ مُسْتَمَكِنًا لَا يُمَكِّنُ الْبُرْءَ مِنْهُ، أَوْ يُمَكِّنُ بَعْدَ زَمَنٍ، وَلَا يُمَكِّنُهَا الْمَقَامَ مَعَهُ إِلَّا بِضَرَرٍ أَيْ كَانَ هَذَا الْعَيْبُ، كَالْجُنُونِ، وَالْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ، سِوَاةِ أَكَانَ ذَلِكَ بِالزَّوْجِ قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَمْ تَعْلَمْ بِهِ، أَمْ حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَمْ تَرْضَ بِهِ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةً بِالْعَيْبِ، أَوْ حَدَثَ الْعَيْبُ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَرَضِيَتْ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً بَعْدَ عِلْمِهَا، فَلَا يَجُوزُ طَلَبُ التَّفْرِيقِ، وَاعْتَبَرَ التَّفْرِيقُ فِي هَذَا الْحَالِ طَلَاقًا بَاطِنًا، وَيُسْتَعَانُ بِأَهْلِ الْخَبَرَةِ فِي مَعْرِفَةِ الْعَيْبِ وَمَدَّاهُ مِنَ الضَّرَرِ.

وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ - عِنْدَ الْأَحْنَفِ - تَزْوِيجُ الْكَبِيرَةِ الْعَاقِلَةِ نَفْسَهَا مِنْ كُفٍّ بِمَهْرٍ أَقَلِّ مِنْ مَهْرِ مِثْلِهَا بِدُونِ رِضَا أَقْرَبِ عَصَبَتِهَا. وَكَذَلِكَ إِذَا زَوَّجَ الصَّغِيرَ أَوْ الصَّغِيرَةَ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ - عِنْدَ عَدِيهِمَا - وَكَانَ الزَّوْجُ كُفُوًا، وَكَانَ الْمَهْرُ مَهْرَ الْمِثْلِ كَانَ الزَّوْاجُ غَيْرَ لَازِمٍ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي مَبْنَحِ الْوِلَايَةِ.

شُرُوطُ سَمَاعِ الدَّعْوَى بِالزَّوْاجِ قَانُونًا: رَأَى الْمَشْرِعُ الْوَضْعِي شُرُوطًا لِسَمَاعِ الدَّعْوَى بِالزَّوْاجِ مِنْ جِهَةٍ، وَشُرُوطًا أُخْرَى لِمُبَاسَرَةِ عَقْدِ الزَّوْاجِ رَسْمِيًّا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، نُجِلُّهَا فِيمَا يَلِي إِتِمَامًا لِلْفَائِدَةِ.

السُّنُوعُ الْكِتَابِيُّ لِسَمَاعِ الدَّعْوَى بِالزَّوْاجِ: جَاءَتْ الْمَقَرَّاتُ الْأَرْبَعُ مِنَ الْمَادَّةِ ٩٩ مِنَ الْمَرْسُومِ بِقَانُونِ رَقْمِ ٧٨ لِسَنَةِ ١٩٣١ الْخَاصُّ بِبَلَايَحَةِ تَرْتِيبِ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْإِجْرَاءَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا: «لَا تُسْمَعُ عِنْدَ الْإِنْكَارِ دَعْوَى

الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الطَّلَاقِ أَوْ الْإِفْرَاقِ بِهِمَا، بَعْدَ وَقَاةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْحَوَادِثِ السَّابِقَةِ عَلَى سَنَةِ ١٩١١ مِيلَادِيَّةٍ، سِوَاةِ أَكَاثِنِ مُقَامَةٍ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَمْ مِنْ غَيْرِهِمَا، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُؤَيَّدَةً بِأَوْرَاقِ خَالِيَةٍ مِنْ شُبْهَةِ التَّزْوِيرِ تَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهَا. وَمَعَ ذَلِكَ. يَجُوزُ سَمَاعُ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ الْإِفْرَاقِ بِهَا الْمُقَامَةِ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْحَوَادِثِ السَّابِقَةِ عَلَى سَنَةِ أَلْفٍ وَثَمَانِمِائَةٍ وَسِتِّعٍ وَتِسْعِينَ فَقَطْ، بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ وَيَشْرُطُ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجِيَّةُ مَعْرُوفَةً بِالشُّهُرَةِ الْعَامَّةِ. وَلَا يَجُوزُ سَمَاعُ دَعْوَى مَا ذَكَرَ كُلُّهُ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ سَنَةِ أَلْفٍ وَتِسْعِمِائَةٍ وَإِخْدَى عَشْرَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِأَوْرَاقِ رَسْمِيَّةٍ أَوْ مَكْتُوبَةٍ كُلُّهَا بِخَطِّ الْمُتَوَقِّفِ وَعَلَيْهَا إِمضَاؤُهُ كَذَلِكَ. وَلَا تُسْمَعُ عِنْدَ الْإِنْكَارِ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الْإِفْرَاقِ بِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِوَثِيقَةِ زَوْاجٍ رَسْمِيَّةٍ فِي الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ أَوَّلِ أُغْسُطُسِ سَنَةِ ١٩٣١ م.

وَجَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ التَّفْسِيرِيَّةِ لِهَذِهِ الْمَوَادِّ مَا يَأْتِي: «وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ أَنْ الْقَضَاءَ يَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَوَادِثِ وَالْأَشْخَاصِ، وَأَنْ لَوْلَى الْأَمْرِ أَنْ يَمْنَعَ قُضَاؤُهُ عَنْ سَمَاعِ بَعْضِ الدَّعَاوِي، وَأَنْ يُقَيَّدَ السَّمَاعُ بِمَا يَرَاهُ مِنَ الْقِيُودِ تَبَعاً لِأَحْوَالِ الزَّمَانِ وَحَاجَةِ النَّاسِ، وَصِيَانَةِ لِلْحَقُوقِ مِنَ الْعَبَثِ وَالضَّيَاعِ. وَقَدْ دَرَجَ الْفُقَهَاءُ مِنْ سَالِفِ الْعَصُورِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَقْرَأُوا هَذَا الْمَبْدَأَ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ، وَاشْتَمَلَتْ لِإِتِّحَانِ سَنَةِ ١٨٩٧ وَسَنَةِ ١٩١٠ لِلْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مَوَادِّ التَّخْصِصِ، وَخَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِدَّعَاوِي الزَّوْجِيَّةِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِفْرَاقِ بِهِمَا.

وَأَلَفَ النَّاسُ هَذِهِ الْقِيُودَ وَاطْمَأَنَّنُوا إِلَيْهَا بَعْدَمَا تَبَيَّنَ مَا لَهَا مِنْ عَظِيمِ الْأَثَرِ فِي صِيَانَةِ حَقُوقِ الْأُسْرِ. إِلَّا أَنَّ الْحَوَادِثَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ عَقْدَ الزَّوَاجِ - وَهُوَ أَسَاسُ رَابِطَةِ الْأُسْرَةِ - لَا يَزَالُ فِي حَاجَةٍ إِلَى الصِّيَانَةِ

والاحتياط في أمره. فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم ينجحده أحدهما ويغجز الآخر عن إثباته أمام القضاء. وقد يدعي الزوجية بعض ذوي الأغراض زوراً ويُهتَنَأُ أو يَكَايَةُ وتُشْهِرُ، أو ابْتِغَاءَ عَرَضٍ آخَرَ، اعتماداً على سهولة إثباتها، خصوصاً وأنَّ الفَقْهَ يُجِزُ الشهادة بالتَّسَامُعِ في الزواج، وقد تُدْعَى الزوجية بِوَرَقَةٍ إِنْ ثَبَتَتْ صحتها مَرَّةً لَا تَثْبُتُ مِرَاراً. وما كان لِشَيْءٍ من ذلك أَنْ يَقَعَ لو أُثْبِتَ هَذَا الْعَقْدُ دائماً بِوُثُوقَةٍ رَسْمِيَّةٍ، كما في عقود الرهنِ وَحُجْبِجِ الْأَوْقَافِ، وهي أَقْلُ منه شأناً وهو أَكْثَرُ منها خَطَرًا. فحماً للناس على ذلك، وإظهاراً لَشَرَفِ هَذَا الْعَقْدِ، وتقديساً عن الجُحُودِ وَالْإِنْكَارِ، وَمَنْعاً لهذه المفايدِ الْعَدِيدَةِ واحتراماً لِرَوَابِطِ الْأُسْرَةِ، زِيدَتْ الْفَقْرَةُ الرَّابِعَةُ فِي الْمَادَّةِ ٩٩ التي نَصَّهَا: «وَلَا تُسْمَعُ عِنْدَ الْإِنْكَارِ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِوُثُوقَةٍ زَوَّاجٍ رَسْمِيَّةٍ فِي الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ أَوَّلِ أَوْسَطُسِ سَنَةِ ١٩٣١م».

تَحْدِيدُ بَيْنِ الزَّوْجَيْنِ لِسَمَاعِ دَعْوَى الزَّوْجِ: نَصَّتِ الْفَقْرَةُ الْخَامِسَةُ مِنَ الْمَادَّةِ ٩٩ مِنْ لَاحِظَةِ الْإِجْرَاءَاتِ الشَّرْعِيَّةِ «تُسْمَعُ دَعْوَى أَنَّهُ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الزَّوْجِيَّةِ تَقْلٌ عَنْ سِتِّ عَشْرَةِ سَنَةٍ هِجْرِيَّةً، أَوْ بَيْنَ الزَّوْجِ تَقْلٌ عَنْ ثَمَانِي عَشْرَةِ سَنَةٍ هِجْرِيَّةً إِلَّا بِأَمْرِ مَنَّا».

- وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِضْبَاحِيَّةِ بِشَأْنِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ مَا نَصَّه: «كَانَتْ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ لَا تُسْمَعُ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَقْتُ الْعَقْدِ أَقْلٌ مِنْ سِتِّ عَشْرَةِ سَنَةٍ لِلزَّوْجَةِ وَثَمَانِي عَشْرَةَ لِلزَّوْجِ. سِوَاهُ أَكَانَتْ سِنُهَا كَذَلِكَ وَقْتُ الدَّعْوَى أَمْ جَاوَزَتْ هَذَا الْحَدَّ. قَرْنِي تَيْسِيرًا عَلَى النَّاسِ، وَصِيَانَةً لِلْحَقُوقِ، وَاحْتِرَامًا لِأَكْثَارِ الزَّوْجِيَّةِ، أَنْ يُقْصَرَ الْمَنْعُ مِنَ السَّمَاعِ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَتْ سِنُهَا أَوْ بَيْنَ أَحَدِهِمَا وَقْتُ الدَّعْوَى أَقْلٌ مِنَ السَّنِّ الْمُحَدَّدَةِ».

تَحْدِيدُ سِنِّ الزَّوْجَيْنِ لِمُبَاشَرَةِ عَقْدِ الزَّوْاجِ رَسْمِيًّا: نَصَّتِ الْفَقْرَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْمَادَّةِ ٣٦٦ مِنْ لائحةِ الإِجْرَاءَاتِ عَلَى أَنَّهُ «لَا يَجُوزُ مُبَاشَرَةُ عَقْدِ الزَّوْاجِ، وَلَا الْمُصَادَقَةُ عَلَى زَوْاجٍ مُسْنَدٍ إِلَى مَا قَبْلَ الْعَمَلِ بِهَذَا الْقَانُونِ، مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ الزَّوْجَةِ سِتَّ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمِنْ الزَّوْجِ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَفَتْ الْعَقْدِ». وَمِمَّا جَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِبْضَاحِيَّةِ بِشَأْنِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ: «إِنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ لَهُ مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ فِي الْحَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مَنَزِلَةٌ عَظِيمَى مِنْ جِهَةِ سَعَادَةِ الْمَعِيشَةِ الْمَنْزِلِيَّةِ أَوْ شَقَائِهَا، وَالْعِنَايَةِ بِالنَّسْلِ أَوْ إِهْمَالِهِ. وَقَدْ تَطَوَّرَتِ الْحَالُ بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ تَتَطَلَّبُ الْمَعِيشَةُ الْمَنْزِلِيَّةُ اسْتِعْدَادًا كَبِيرًا لِحُسْنِ الْيَقَامِ بِهَا وَلَا تُسْتَأْمَلُ الزَّوْجَةُ وَالزَّوْجُ لَذَلِكَ غَالِبًا قَبْلَ سِنِّ الرِّشْدِ الْمَالِي^(١)». غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ بَنِيَّةُ الْاِئْتِمَارِ تُسْتَحْكِمُ وَتَقْوَى قَبْلَ اسْتِحْكَامِ بَنِيَّةِ الصَّبِي، وَمَا يِلْزُمُ لِنَاقِلِ الْبِنْتِ لِلْمَعِيشَةِ الزَّوْجِيَّةِ يَتَذَاكُ فِي زَمَنِ أَقَلِّ مِمَّا يِلْزَمُ لِلصَّبِيِّ؛ كَانَ مِنَ الْمُتَأَسِّبِ أَنْ يَكُونَ سِنُّ الزَّوْاجِ لِلْفَتَى ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَلِلْفَتَا سِتَّ عَشْرَةَ. فَلِهَذَا الْأَعْرَاضِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ حَدَّدَ الشَّارِعُ الْمَصْرِئِيُّ سِنَّ الزَّوْاجِ لِمُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ رَسْمِيًّا، كَمَا حَدَّدَ سِنًّا لِسَمَاعِ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ قَانُونًا. وَصِيَانَةُ لِقَانُونِ تَحْدِيدِ النَّسْلِ لِمُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ صَدَرَ قَانُونُ رَقْم ٤٤ مِنَ السَّنَةِ ١٩٣٣ وَنُصِّحَ الْمَادَّةُ الثَّانِيَّةُ مِنْهُ مَا يَأْتِي:

مادة ٢ - يُعَاقَبُ بِالْحَبْسِ مُدَّةٌ لَا تَتَجَاوَزُ سَنَتَيْنِ، أَوْ بِعَرَامَةٍ لَا تَزِيدُ عَلَى مِائَةِ جُنَيْتٍ كُلُّ مَنْ أَبْدَى أَمَامَ السُّلْطَةِ الْمُخْتَصِّصَةِ - بِقَصْدِ إِثْبَاتِ بُلُوغِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ السَّنَ الْمَحْدَدَةَ قَانُونًا لَضَبْطِ عَقْدِ الزَّوْاجِ - أَقْوَالًا يَكْلَمُ أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ، أَوْ حَرَّرَ أَوْ قَدَّمَ لَهَا أَوْرَاقًا كَذَلِك، مَتَى ضَبْطَ عَقْدُ الزَّوْاجِ عَلَى أَسَاسِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ، أَوْ الْأَوْرَاقِ. وَيُعَاقَبُ بِالْحَبْسِ أَوْ بِعَرَامَةٍ

(١) سن الرشد المالي إحدى وعشرون سنة ميلادية.

لا تزيد عن ما تقي جَنْبَيْهِ كُلُّ شَخْصٍ خَوَلَهُ الْقَانُونُ سُلْطَةً ضَبِطَ عَقْدَ الزَّوَاجِ
وهو يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ لَمْ يَبْلُغِ السَّنَ الْمَحْدَدَةَ فِي الْقَانُونِ.

المُحَرَّمَاتُ مِنَ النِّسَاءِ

ليست كل امرأة صالحة للعقد عليها بل يُشْتَرَطُ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي يُرَادُ
العقدُ عليها أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ عَلَى مَنْ يُرِيدُ التَّزَوُّجَ بِهَا، سَوَاءً أَكَانَ هَذَا
التَّحْرِيمُ مُؤَبِّدًا أَوْ مُوقَّتًا. وَالتَّحْرِيمُ الْمُؤَبِّدُ يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَكُونَ زَوْجَةً
لِلرَّجُلِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ. وَالتَّحْرِيمُ الْمُوقَّتُ يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ مِنَ التَّزَوُّجِ بِهَا مَا
دَامَتْ عَلَى حَالَةٍ خَاصَّةٍ قَائِمَةٍ بِهَا. فَإِنْ تَغَيَّرَ الْحَالُ وَزَالَ التَّحْرِيمُ الْوَقْتِيُّ
صَارَتْ حَلَالًا.

وَأَسْبَابُ التَّحْرِيمِ الْمُؤَبِّدِ هِيَ:

١ - النَّسَبُ، ٢ - الْمُصَاهَرَةُ، ٣ - الرِّضَاعُ.

وهي المذكورة في قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُ
الْأَخِ وَأَرْوَاحُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُ آبَائِكُمْ وَأُمَّهَاتُ آبَائِكُمْ
الَّذِينَ فِي حُجُوبِكُمْ مِنْ إِسَاءَتِكُمْ أَلْفَى دَخَلْتُمْ بِهِمْ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِمْ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ الَّذِينَ مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا
بَيْنَ الْأَخَوَاتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(١).

وَالْمُوقَّتَةُ تَتَحَصَّرُ فِي أَنْوَاعٍ، وَلِذَا بَيَّانُ كُلِّ مِنْهَا:

(١) سورة النساء: الآية ٢٣.

المَحْرَمَاتُ مُؤَيَّدَاتُ

أ - المَحْرَمَاتُ مِنَ النَّسَبِ هُنَّ: ١ - الأمهات، ٢ - البنات، ٣ - الأخوات، ٤ - العمات، ٥ - الخالات، ٦ - بنات الأخ، ٧ - بنات الأخت. والأُم اسمٌ لكلِّ أُنثى لها عليك ولادة. فيدخلُ في ذلك الأم، وأمهاتها، وجدَّتها، وأم الأب، وجدَّته، وإن علَوْنَ. البِنتُ اسمٌ لكلِّ أُنثى لك عليها ولادة، أو كل أنثى يَرَجِعُ نَسَبُهَا إِلَيْكَ بالولادة بِدَرْجَةٍ أَوْ قَرَبَاتٍ. فيدخلُ في ذلك بِنْتُ الصُّلْبِ وَبَنَاتُهَا. والأُخْتُ: اسمٌ لكلِّ أُنثى جاورَتِكَ في أصلَيْكَ أو في أحدهما. والعَمَّةُ: اسمٌ لكلِّ أُنثى شارَكَتْ أبَاكَ أو جَدَّكَ في أصلَيْهِ، أو في أحدهما. وقد تكونُ العَمَّةُ من جهة الأم، وهي أُخْتُ أَبِي أُمِّكَ. والخالَةُ: اسمٌ لكلِّ أُنثى شارَكَتْ أُمَّكَ في أصلَيْهَا أو في أحدهما. وقد تكونُ من جهة الأب. وهي أُخْتُ أُمِّ أَبِيكَ. وبِنْتُ الأَخ: اسمٌ لكلِّ أُنثى لأَخِيكَ عليها ولادة، بواسطة أو مباشرة، وكذلك بِنْتُ الأُخْتِ.

ب - المَحْرَمَاتُ بِسَبَبِ الْمُصَاهَرَةِ^(١) وَهُنَّ:

١ - أُمُّ زَوْجَتِي، وَأُمُّ أُمِّهَا، وَأُمُّ أَبِيهَا، وَإِنْ عَلَتْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ﴾^(٢). وَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَحْرِيمِهَا الدُّخُولُ بِهَا، بَلْ مُجَرَّدُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا بِحُرْمَتِهَا^(٣).

٢ - وابْنَةُ زَوْجَتِي التي دَخَلَ بِهَا. ويدخلُ في ذلك بناتُ بناتِها، وبناتُ أبنائها، وَإِنْ نَزَلْنَ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ بَنَاتِهَا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَبَنَاتُكُمُ اللَّاتِي فِي

(١) المصاهرة: القرابة الناشئة بسبب الزواج.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٣) روي عن ابن عباس وزيد بن ثابت أن من عقد على امرأة ولم يدخل بها جاز له أن يتزوج بأُمِّهَا.

حُبْرُكُمْ يَنْ نَسَاطِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ^(١) . والربائب: جمع ربيبة، وربيب الرجل ولد
امراتيه من غيره. سُمِّيَ ربيباً له؛ لأنه يرثه كما يرث ولدَه (أي يسوسه).
وقوله: ﴿الَّتِي فِي حُبْرِكُمْ﴾^(٢) وصف لبيان الشأن الغالب في الربيبة،
وهو أن تكونَ في حجرِ زوجِ أمِّها، وليس قيداً. وعند الظاهرية أنه قيد،
وأن الرجل لا تحرمُ عليه ربيتهُ - أي ابنةُ امرأتِهِ - إذا لم تكن في
حجرِهِ. وروِيَ هذا عن بعضِ الصحابةِ.

فمن مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: «كَانَ عِنْدِي امْرَأَةٌ تَتَوَقَّيْتُ وَقَدْ وَلَدَتْ لِي،
فَوَجَدْتُ^(٣) فَلَقَيْتَنِي عَلَيَّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: مَا لَكَ؟ قُلْتُ:
تَوَقَّيْتُ الْمَرْأَةَ. فَقَالَ: أَلَهَا يَنْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَهِيَ بِالطَّائِفِ. قَالَ: كَانَتْ فِي
حِجْرِكَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أَنْكِحْهَا». قُلْتُ: فَأَيْنَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿رَبِّبْتُكُمْ
الَّتِي فِي حُبْرِكُمْ...﴾^(٤) ؟؟ قَالَ: إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِكَ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا
كَانَتْ فِي حِجْرِكَ. وَرَدَّ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ هَذَا الرَّأْيَ وَقَالُوا: إِنْ حَدِيثَ عَلِيٍّ
هَذَا لَا يَثْبُتُ، لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ
عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَإِبْرَاهِيمُ هَذَا لَا يُعْرَفُ، وَكَثُرَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَدْ تَلَقَّوْهُ
بِالدُّفْعِ وَالْخِلَافِ.

٣ - زوجةُ الابنِ، وابنُ ابْنِهِ، وابنُ بَنِيهِ وَإِنْ نَزَلَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:
﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَهْلِكُمْ﴾^(٥) . «والحلائل» جَمْعُ حَلِيلَةٍ،

(١) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٣) حُزِنَتْ.

(٤) سورة النساء: الآية ٢٣.

(٥) سورة النساء: الآية ٢٣.

وهي الزوجة، والزوج حليل.

٤ - زَوْجَةُ الْأَبِ: يَحْرُمُ عَلَى الْإِبْنِ التَّزْوُجُ بِحَلِيلَةِ أَبِيهِ، بِمَجَرَّدِ عَقْدِ الْأَبِ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا. وَكَانَ هَذَا النُّوعُ مِنَ الزَّوْجِ فَاشِيًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَهُ زَوَاجَ الْمَقْتِ^(١) وَسُمِّيَ الْوَلَدُ مِنْهَا مُقْتِنًا، مَقْتِنًا. وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَذَمَّهُ وَنَفَرَ مِنْهُ. قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ: مَرَاتِبُ الْقُبْحِ ثَلَاثٌ: الْقُبْحُ الْعَقْلِيُّ، وَالْقُبْحُ الشَّرْعِيُّ، وَالْقُبْحُ الْعَادِيُّ. وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ هَذَا التَّكَاحَ بِكُلِّ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ إِنَّكُمْ كَانَتْ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾﴾^(٢) فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «فَاحِشَةٌ» إِشَارَةٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الْعَقْلِيِّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَقْتًا» إِشَارَةٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الشَّرْعِيِّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَسَاءَ سَبِيلًا» إِشَارَةٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الْعَادِيِّ.

وقد رَوَى ابْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا تَوَفَّى عَنْ امْرَأَتِهِ، كَانَ ابْنُهُ أَحَقُّ بِهَا أَنْ يَنْكِحَهَا إِنْ شَاءَ، إِنْ لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ، أَوْ يَنْكِحَهَا مَنْ شَاءَ. فَلَمَّا مَاتَ أَبُو قَيْسٍ بْنُ الْأَسْلَتِ قَامَ ابْنُهُ مَخْصَنٌ فَوَرِثَ نِكَاحَ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُنْفِقْ عَلَيْهَا وَلَمْ يورثها من المال شيئا، فَاتَتْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «ارْجِعِي لَعَلَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِيكَ شَيْئًا» فَنَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ إِنَّكُمْ كَانَتْ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾﴾^(٣). وَيُرَى الْأَحْنَفُ أَنَّ مَنْ زَكَى بِامْرَأَةٍ، أَوْ لَمَسَهَا أَوْ قَبَّلَهَا، أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ، حَرَّمَ عَلَيْهِ

(١) أصل المقت البغض من مقتته يمقته مقتنا فهو ممقوت ومقيت.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٢.

(٣) سورة النساء: الآية ٢٢.

أصولها وفروعها، وتحريمُ هي على أصوله وفروعه. إذ إنَّ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ تَثَبَّتْ عندهم بالزَّنى، ومثْلُهُ مَقْدَمَاتُهُ ودَوَائِعِيهِ، قالوا: ولو زَنَى الرَّجُلُ بِأَمِّ زَوْجَتِهِ، أَوْ بِنْتِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ حُرْمَةً مُؤَيَّدَةً. ويرى جمهورُ العلماء أَنَّ الزَّنى لَا تَثَبَّتْ بِهِ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ، واستدلُّوا على هَذَا بما يَأْتِي:

١ - قولُ اللَّهِ تعالى: ﴿وَأَيْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(١) فهذا بيانٌ عَمَّا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ بعد بيانِ ما حَرَّمَ مِنْهُنَّ، ولم يَذْكُرْ أَنَّ الزَّنى من أسبابِ التَّحْرِيمِ.

٢ - رَوَتْ عائِشَةُ رضي اللَّهُ عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عن رجلٍ زَنَى بِامْرَأَةٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَوْ ابْتَنَاهَا. فقال ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ، إِنَّمَا يُحَرِّمُ مَا كَانَ بِنِكَاحٍ» رواه ابْنُ مَاجَهٍ عن ابْنِ عُمَرَ.

٣ - إنَّ ما ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي ذَلِكَ هو ممَّا تَمَسَّ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، وَتَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى أَحْيَانًا، وما كان الشَّارِعُ لِيَسْكُتَ عَنْهُ، فلا يَنْزِلُ بِهِ قَرَأَنٌ، وَلَا تَعْصِي بِهِ سُنَّةٌ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ خَبَرٌ، وَلَا أَثَرٌ عَنِ الصَّحَابَةِ، وقد كانوا قَرِيبِي عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي كان الزَّنى فِيهَا فَاشِيًا بَيْنَهُمْ. فلو فَهِمَ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ لِذَلِكَ مَذْكَرًا فِي الشَّرْعِ أَوْ تَذَلُّ عَلَيْهِ عِلَّةٌ وَحِكْمَةٌ لَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ، وَتَوَقَّرَتِ الدَّوَائِعِي عَلَى ثَقُلِ مَا يَقْتَضُونَ بِهِ^(٢).

٤ - ولأنَّه معنَى لَا تَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا، فلم يَتَعَلَّقْ بِهِ تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ، كَالْمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ.

ج - المَحْرَمَاتُ بِسَبَبِ الرُّضَاعِ: يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ

(١) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٢) المنار: جزء ٤ ص ٤٧٩.

النَّسَبِ. وَالَّذِي يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ: الْأُمُّ، وَالْبِنْتُ، وَالْأُخْتُ، وَالْعَمَّةُ، وَالْخَالَهُ، وَبَنَاتُ الْأَخِ، وَبَنَاتُ الْأَخْتِ. وَهِيَ الَّتِي بَيَّنَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (١) ... وَعَلَى هَذَا، فَتَنْزِلُ الْمُرْضِعَةُ مَنَزِلَةَ الْأُمِّ، وَتَحْرُمُ عَلَى الْمَرْضِعِ، هِيَ وَكُلُّ مَنْ يَحْرُمُ عَلَى الْإِبْنِ مِنْ قَبْلِ أُمِّ النَّسَبِ. فَتَحْرُمُ:

- ١ - الْمَرْأَةُ الْمُرْضِعَةُ، لِأَنَّهَا يَارْضَاعُهَا تُعَدُّ أُمًّا لِلْمُرْضِعِ.
- ٢ - أُمُّ الْمُرْضِعَةِ، لِأَنَّهَا جَدَّةٌ لَهُ.
- ٣ - أُمُّ زَوْجِ الْمُرْضِعَةِ - صَاحِبِ اللَّبَنِ - لِأَنَّهَا جَدَّةٌ كَذَلِكَ.
- ٤ - أُخْتُ الْأُمِّ لِأَنَّهَا خَالَةُ الْمُرْضِعِ.
- ٥ - أُخْتُ زَوْجِهَا - صَاحِبِ اللَّبَنِ - لِأَنَّهَا عَمَّةٌ.
- ٦ - بَنَاتُ بَنِيهَا وَبَنَاتِهَا، لِأَنَّهُنَّ بَنَاتُ إِخْوَتِهِ وَأَخَوَاتِهِ.
- ٧ - الْأُخْتُ، سِوَاةِ أُمِّهَا أَوْ أُخْتِهَا لِأَبٍ وَأُمٍّ أَوْ أُخْتِهَا لِأُمٍّ أَوْ أُخْتِهَا لِأَبٍ (٢).

الرُّضَاعُ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِرْضَاعَ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ، هُوَ مُطْلَقُ الْإِرْضَاعِ. وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِرُضْعَةٍ كَامِلَةٍ، وَهِيَ أَنْ يَأْخُذَ

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ: آيَةُ ٢٣.

(٢) الْأُخْتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ: وَهِيَ الَّتِي أَرْضَعَتْهَا الْأُمُّ يَلْبَانِ الْأَبَ، سِوَاةِ أَرْضَعَتْهَا مَعَ الطِّفْلِ الرُّضِيعِ أَوْ رَضَعَتْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.

وَالْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ: وَهِيَ الَّتِي أَرْضَعَتْهَا زَوْجَةُ الْأَبِ....

وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ: وَهِيَ الَّتِي أَرْضَعَتْهَا الْأُمُّ يَلْبَانِ رَجُلًا آخَرَ.

الضبيّ الثّديّ وَنَمَتَّصَ اللَّبَنَ منه، ولا يتركُهُ إِلَّا طائِعاً من غيرِ عارضٍ يعْرِضُ لَهُ. فلو مَصَّ مَصَّةً أو مَصَّتَيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُحْرِمُ لِأَنَّهُ دُونَ الرُّضْعَةِ، ولا يُؤَثِّرُ فِي الْغِذَاءِ. قالت عائشةُ رضي الله عنها: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ» رواه الجماعةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ. والمَصَّةُ هي الواحدةُ من المصِّ. وهو أَخْذُ الْيَسِيرِ مِنَ الشَّيْءِ. يقالُ: أَصَبْتُ وَتَمَصَّصْتُه، أَي شَرِبْتُهُ شَرْباً رَفِيقاً؛ هَذَا هو الْأَمْرُ الَّذِي يَبْثُو لَنَا رَاجِحاً. وللعلماءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ آراءٌ تُجْعَلُهَا فِيهَا يَأْتِي:

١ - أَنَّ قَلِيلَ الرُّضْعِ وَكَثِيرَهُ سَوَاءٌ فِي التَّحْرِيمِ أَخْذاً بِإِطْلَاقِ الْإِزْضَاعِ فِي الْآيَةِ. وَلَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِبَاهٍ فَجَاءَتْ أُمُّهُ سُدَاءَ فَقَالَتْ: «قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ». فَاتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَكَيْفَ، وَقَدْ قِيلَ؟... دَفَعَهَا عَنْكَ». فَتَرَكْتُ الرِّسُولَ ﷺ السُّؤَالَ عَنْ عَدَدِ الرُّضْعَاتِ، وَأَمَرَهُ بِتَرْكِهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ إِلَّا بِالْإِزْضَاعِ، فَحَيْثُ وَجِدَ اسْمُهُ وَجِدَ حُكْمَهُ. وَلِأَنَّهُ فَعَلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ، فَيَسْتَوِي قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ كَالْوَطْءِ الْمَوْجِبِ لَهُ. وَلِأَنَّ إِنْشَاءَ الْعَظَمِ وَإِنْبَاتِ اللَّحْمِ، يَحْصُلُ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ «عَلِيٍّ» وَ«ابْنِ عَبَّاسٍ»، وَ«سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ» وَ«الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ» وَ«الزُّهْرِيِّ» وَ«قَتَادَةَ» وَ«حَمَّادَ» وَ«الْأَوْزَاعِيَّ»، وَ«الثَّوْرِيَّ» وَ«أَبِي حَنِيفَةَ» وَ«مَالِكَ» وَروايةٌ عَنْ «أَحْمَدَ».

٢ - أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَبْثُ بِأَقْلٍ مِنْ خَمْسٍ رَضَعَاتٍ مُتَّفَرِّقَاتٍ. لَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّنَائِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ فِيهِمَا نَزْلٌ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ تُسَخَّنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُنَّ فِيهِمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ». وَهَذَا تَقْيِيدٌ لِإِطْلَاقِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَتَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ بَيَانٌ، لَا نَسَخَ، وَلَا تَخْصِيصَ. وَلَوْ لَمْ يُعْتَرَضْ عَلَى

هذا الرأي، بأنَّ القرآنَ لا يَثْبُتُ إِلَّا مُتَوَاتِرًا، وأَنَّهُ لو كَانَ كما قَالَتْ عائشةُ لما خَفِيَ عَلَى المخَالِفِينَ. ولا سَيِّمًا الإمامَ عَلِيًّا وابنُ عباسٍ، نقول: لو لم يُوجَّهْ إِلَى هذا الرأيِ هذه الاعتراضاتُ لكان أقوى الآراءِ، ولهذا عَدَلَ الإمامُ البُخَارِيُّ عن هذه الروايةِ. وهذا مذهبُ عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، وإحدى الرواياتِ عن عائشةَ وعبدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ، وعطاء، وطاوسٍ، والشافعي، وأحمدٌ في ظاهرِ مذهبِهِ، وابنُ حَزْمٍ، وأكثرُ أَهْلِ الحديثِ.

٣ - أَنَّ التَّحْرِيمَ يَثْبُتُ بِثَلَاثِ رَضَعَاتٍ فَأَكْثَرُ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصْنَانِ». وهذا صَرِيحٌ فِي نَقْيِ التَّحْرِيمِ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ، فَيَكُونُ التَّحْرِيمُ مُنَحْصِرًا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِمَا. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وداودُ الظَّاهِرِيُّ، وابنُ المنذِرِ، وروايةٌ عن أحمد.

لَبَنِ الْمُرْضِعَةِ يُحَرِّمُ مُطْلَقًا: التَّغْذِيَةُ بِلَبَنِ الْمُرْضِعَةِ مُحَرَّمٌ، سواءَ أَكَانَ شُرْبًا أَوْ وَجُورًا^(١)، أَوْ سَعُوطًا^(٢)، حَيْثُ كَانَ يُغْذَى الصَّبِيُّ وَيَسُدُّ جَوْعَهُ، وَيَبْلُغُ قَدْرَ رَضْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ مَا يَحْصُلُ بِالْإِرْضَاعِ مِنْ إِنْبَاتِ اللَّحْمِ، وَإِنْشَاؤِ الْعَظْمِ، فَيَسَاوِيهِ فِي التَّحْرِيمِ.

اللَّبْنُ الْمُخْتَلَطُ بِغَيْرِهِ: إِذَا اخْتَلَطَ لَبْنُ الْمَرْأَةِ بِطَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ دَوَاءٍ، أَوْ لَبَنِ شَاةٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَنَاوَلَهُ الرَضِيعُ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ لَبْنُ الْمَرْأَةِ حَرَّمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِبًا فَلَا يَثْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ. وهذا مذهبُ الْأَحْنافِ. والمُزَنِّيُّ، وأَبِي ثَوْرٍ. قال ابنُ الْقَاسِمِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: «إِذَا اسْتَهْلَكَ اللَّبْنُ فِي مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ سَفِهُهُ الطِّفْلُ لَمْ تَقَعْ بِهِ الْحُرْمَةُ». ويرى الشافعي، وابنُ

(١) الْوَجُورُ: أَنْ يَصَبَّ اللَّبْنُ فِي حَلْقِ الصَّبِيِّ مِنْ غَيْرِ ثَدْيٍ.

(٢) السَّعُوطُ: أَنْ يَصَبَّ اللَّبْنُ فِي أَفْتِهِ.

حَبِيبٍ، وَمُطَرَّفٌ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: أَنَّهُ تَقَعَّ بِوِ الْحُرْمَةِ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ انْفَرَدَ اللَّبْنُ، أَوْ كَانَ مُخْتَلِطًا لَمْ تَنْهَبْ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ:

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ: هَلْ يَبْقَى لِلْبَيْنِ حُكْمُ الْحُرْمَةِ إِذَا اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ، أَمْ لَا يَبْقَى بِهِ حُكْمُهَا؟.. كَالْحَالِ فِي النَجَاسَةِ إِذَا خَالَطَتْ الْحَلَالَ الطَّاهِرَ. وَالْأَصْلُ الْمَعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ إِطْلَاقُ اسْمِ اللَّبَنِ عَلَيْهِ كَالْمَاءِ، هَلْ يَطْهَرُ إِذَا خَالَطَهُ شَيْءٌ مِنَ الطَّاهِرِ^(١).

صِفَةُ الْمُرْضِعَةِ: وَالْمُرْضِعَةُ الَّتِي يَنْبُتُ بِلَبَنِهَا التَّحْرِيمُ، هِيَ كُلُّ امْرَأَةٍ دُرُّ اللَّبَنِ مِنْ تَدْيِيهَا، سَوَاءٌ أَكَانَتْ بِالْغَةِ أَمْ غَيْرَ بِالْغَةِ، وَسَوَاءٌ أَكَانَتْ يَائِسَةً مِنَ الْمَحِيضِ أَمْ غَيْرَ يَائِسَةٍ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ لَهَا زَوْجٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ، وَسَوَاءٌ أَكَانَتْ حَامِلًا أَمْ غَيْرَ حَامِلٍ.

سَبَبُ الرِّضَاعِ: الرِّضَاعُ الْمَحْرَمُ لِلزَّوْجِ مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، وَهِيَ الْمُدَّةُ الَّتِي بَيْنَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَحَدَّهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾^(٢). لِأَنَّ الرِّضَاعَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ يَكُونُ صَغِيرًا يَكْفِيهِ اللَّبْنُ، وَيَنْبُتُ بِذَلِكَ لَحْمُهُ، فَيَصِيرُ جُزْءًا مِنَ الْمُرْضِعَةِ. فَيُشْتَرِكُ فِي الْحُرْمَةِ مَعَ أَوْلَادِهَا. رَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ». وَرَوَى مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرُ^(٣) الْعَظْمَ، وَاتَّبَتِ اللَّحْمَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَإِنَّمَا يَكُونُ

(١) أَي أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَطَ اللَّبْنُ بِغَيْرِهِ هَلْ يَبْقَى إِطْلَاقُ اللَّبَنِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ كَانَ يَطْلُقُ اسْمُ اللَّبَنِ عَلَيْهِ مُحْرَمًا وَإِلَّا فَلَا.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ ٢٣٣.

(٣) أَنْشَرُ: قَوِيَ وَشَدَّ.

ذلك لمن هو في سِنِّ الحَوْلَيْنِ، يَنُمُو بِاللَّبَنِ عَظْمُهُ، وَيَتَبَثُّ عَلَيْهِ لَحْمُهُ. وعن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ»^(١) الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ. رواه التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وقال ابْنُ الْقَيِّمِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ. وَلَوْ قُطِمَ الرُّضِيعُ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ وَاسْتَفْتِيَ بِالْغِذَاءِ عَنِ اللَّبَنِ، ثُمَّ أَرْضَعَتْهُ امْرَأَةٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ الرُّضَاعَ تَنَبَثُ بِهِ الْحُرْمَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

وقال مالك: مَا كَانَ مِنَ الرُّضَاعَةِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ كَانَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا؛ إِنَّمَا هُوَ بِمَثَرَلَةِ الْمَاءِ، وَقَالَ: إِذَا فَصَلَ^(٢) الصَّبِيُّ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ، أَوْ اسْتَفْتِيَ بِالْفِطَامِ عَنِ الرُّضَاعِ، فَمَا ارْتَضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْإِرْضَاعِ حُرْمَةٌ.

رَضَاعُ الْكَبِيرِ: وَعَلَى هَذَا فَرَضَاعُ الْكَبِيرِ لَا يَحْرُمُ فِي رَأْيِ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ لِلأَدْلَى الْمُتَقَدِّمَةِ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ - وَلَوْ أَنَّهُ شَبَّخَ كَبِيرٌ - كَمَا يُحْرَمُ رَضَاعُ الصَّغِيرِ، وَهُوَ رَأْيُ عَائِشَةَ رضي الله عنها. وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَعُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ، وَعَطَاءِ بِنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بِنِ سَعْدٍ، وَابْنِ حَزْمٍ؛ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَضَاعِ الْكَبِيرِ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِنُ الزُّبَيْرِ بِحَدِيثٍ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ بِرَضَاعِ سَالِمٍ فَقَعَلَتْ، وَكَانَتْ تَرَاهُ ابْنًا لَهَا». قَالَ عُرْوَةُ: فَأَخَذَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها، فِيمَنْ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ.

(١) فتق الأمعاء: أي وصلها وغذاها واكتفت به عن غيره.

(٢) فصل: أي فطم.

فَكَانَتْ تَأْمُرُ أَخْتَهَا أُمَّ كُلْثُومَ وَيَتَاتِ أَخِيهَا أَنْ يُرْضِعَنَّ مِنْ لِحْبَتِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ. وَرَوَى مَالِكٌ، وَاحْمَدُ: أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ تَبَنَّى ^(١) سَالِمًا. وَهُوَ مَوْلَى لَامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا. وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ ابْنَهُ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَقْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِإَرْحَامِكُمْ فِي الَّذِينَ وَمَوْلَاكُمْ﴾ ^(٢).

فَرَدُّوا إِلَى آبَائِهِمْ. فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ، فَمَوْلَى وَأَخٌ فِي الدِّينِ. فَجَاءَتْ سَهْلَةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ وَيِرَانِي فَضْلًا ^(٣)، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ»، فَكَانَ بِمَثَرِلَةِ وَلَدِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ. وَعَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْقُعُ الَّذِي مَا أُجِبُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَأُ حَسَنَةً؟ فَقَالَتْ: إِنَّ أَمْرًا أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ».

وَالْمُخْتَارُ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْقَيْمِ قَالَ: إِنَّ حَدِيثَ سَهْلَةَ لَيْسَ بِمَنْسُوخٍ وَلَا مَخْصُوصٍ وَلَا عَامٌّ وَفِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ رُخْصَةٌ لِلْحَاجَةِ، لِمَنْ لَا يَسْتَغْنَى عَنْ دَخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَيَشُقُّ احْتِجَابُهَا

(١) تَبَنَّى: اتَّخَذَهُ ابْنًا لَهُ.

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ: آيَةُ ٥.

(٣) فَضْلًا: يَعْنِي مَبْتَلَّةً فِي ثِيَابِ الْمَهْنَةِ أَوْ ثَوْبِ وَاحِدٍ.

عنه، كحالِ سالم مع امرأة أبي حذيفة. فَمِثْلُ هذا الكبير إذا أَرْضَعَتْهُ للحاجة أَثَرُ رَضَاعِهِ، وأما من عداها فلا يُوَثِّرُ إلا رَضَاعُ الصغير. وهذا مَسْلَكُ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه. والأحاديثُ الباقيةُ للرَضَاعِ في الكبير إما مطلقةٌ فتَقَيَّدُ بحديثِ سَهْلَةَ، أو عامةٌ في كُلِّ الأحوال فتُخَصِّصُ هذه الحال من عمومِها. وهذا أولى من التَّشْخِصِ، ودعوى التخصيصِ لشخصٍ بَعِيْنِهِ، وَأَقْرَبُ إلى العملِ بجميعِ الأحاديثِ من الجائِزِينِ، وقواعدِ الشَّرعِ تَشْهَدُ له. انتهى.

الشَّهَادَةُ عَلَى الرَّضَاعِ: شهادةُ المرأةِ الواحدةِ مَقْبُولَةٌ في الرَضَاعِ - إذا كانت مَرْضِيَّةً - لِمَا رواه عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِبَاهٍ فَجَاءَتْ أُمُّهُ سَوَادًا فَقَالَتْ: «قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا»، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَتَنْخِثُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وَكَيْفَ رَعِمْتَ أَنَّهُ أَرْضَعْتُكُمَا؟ فَهَاءُ عَنْهَا. احتجَّ بهذا الحديثِ: طَاوُسٌ، وَالزَّهْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي ذئبٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَروايةٌ عن أحمدٍ، على أَنَّ شهادةَ المرأةِ الواحدةِ مَقْبُولَةٌ في الرَضَاعِ.

وَدَعَبَ الْجُمْهُورُ إلى أَنَّهُ لا يكفي في ذلك شهادةُ المَرْضِيعَةِ؛ لِأَنَّهَا شهادةٌ على فعلٍ نَفْسِهَا. وقد أَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدٍ عن عمر، والمغيرة بن شُعْبَةَ، وَعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِذَلِكَ. فقال عمر رضي الله عنه: «فَفَرَّقْ بَيْنَهُمَا إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ، وَإِلَّا فَخَلِّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِلَّا أَنْ يَتَنَزَّهَا»^(١). ولو فُتِحَ هذا البابُ لم تَشَأْ امرأةٌ أَنْ تَفَرَّقَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ إِلَّا قَعَلَتْ. ومذهبُ الأحنافِ أَنَّ الشهادةَ على الرَضَاعِ لا

بَدَّ فِيهَا مِنْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَحَدَّثَهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَسْقِطُوا شَهِيدَتَيْنِ مِنْ بَيْنِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَمَنْ رَضَوْنِ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ ^(١). وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ: أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُتِيَ بِامْرَأَةٍ شَهِدَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَشْهَدَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ. وَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ يُثْبِتُ بِهَذَا، وَبِشَهَادَةِ أَرْبَعٍ مِنَ النِّسَاءِ، لِأَنَّ كُلَّ امْرَأَتَيْنِ كَرَجُلٍ، وَلِأَنَّ النِّسَاءَ يَطْلِعْنَ عَلَى الرُّضَاعِ غَالِبًا كَالْوِلَادَةِ. وَعِنْدَ مَالِكٍ: تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَرْطِ فُسُوِّ قَوْلِهِمَا بِذَلِكَ قَبْلَ الشَّهَادَةِ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ عَلَى التَّنْذِيرِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَشْبَهُ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ.

أَبُوهُ زَوْجِ الْمَرْضِعِ لِلرُّضِيعِ: إِذَا أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ رَضِيعًا صَارَ زَوْجُهَا أَبًا لِلرُّضِيعِ، وَأَخُوهُ عَمًّا لَهُ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ، وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّتَيْنِي لِأَقْلَحَ أَخِي أَبِي الْقَعْبَسِ فَإِنَّهُ هُمَا». وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيتَانِ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا: أَيَحِلُّ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةَ؟ قَالَ: «لَا» اللَّقَاحُ وَاجِدٌ. وَهَذَا رَأْيُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ. وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

التَّسَاهُلُ فِي أَمْرِ الرُّضَاعِ: كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتَسَاهَلُ فِي أَمْرِ الرُّضَاعِ فَيَرْضِعُونَ الْوَلَدَ مِنْ امْرَأَةٍ، أَوْ مِنْ عِدَّةٍ نِسْوَةٍ، دُونَ عِتَائِيَةٍ بِمَعْرِفَةِ أَوْلَادِ

المرضعة وأخواتها، ولا أولاد زوجها - من غيرها - وإخوته، لِيَتَغَرَّفُوا ما يترتب عليهم في ذلك من الأحكام، كَحُرْمَةِ النِّكَاحِ، وحقوق هذه القرابة الجديدة التي جعلها الشارع كالنَّسَبِ. فكثيراً ما يتزوج الرجل أخته، أو عمته، أو خالته من الرِّضَاعَةِ، وهو لا يَدْرِي^(١). والواجب الاحتياط في هذا الأمر، حتى لا يقع الإنسان في المحذور.

حِكْمَةُ التحريم: قال في تَفْسِيرِ المنار^(٢): إِنَّ اللَّهَ تعالى جعل بين الناس ضُرُوباً من الصَّلَاةِ يَتَرَاخَمُونَ بها، ويتعاونون على دفع المضار وجلب المنافع، وأقوى هذه الصلاتِ صِلَةُ القرابةِ وصلَةُ الصُّهْرِ. ولكل واحدة من هاتين الصلتين دَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ. فأما صِلَةُ القرابةِ فأقواها ما يكون بين الأولاد أو الوالدين من العاطفةِ والأَرْجِيَةِ. فَمَنْ أَكْتَنَّهُ السَّرَّ في عطفِ الأبِ على وِدِّه يجد في نفسه داعيةً فطريَّةً تدفعه إلى العناية بِتَرْبِيَّتِهِ إلى أَنْ يكون رجلاً مثله. فهو يَنْظُرُ إليه كنظره إلى بعض أعضائه، ويعتمد عليه في مُسْتَقْبَلِ أَيَّامِهِ، ويجد في نفس الولدِ شُغُوراً بأنَّ أباه كان مَثَلاً وجوده؛ وَمَمَدَ حَيَاتِهِ وَقَوَامَ تَأْدِيبِهِ، وَعُنْوَناً شَرَفِهِ. وبهذا الشُّعُورِ يحترم الابن أباه، وبتلك الرِّحْمَةِ والأَرْجِيَةِ يعطف الأب على ابنه، ويساعده. لهذا ما قاله الأستاذ الإمام مُحَمَّدٌ عبده.

ولا يخفى على إنسان أن عاطفة الأم الوالدية أقوى من عاطفة الأب، ورحمتها أشد من رحمته، وحنانها أَرْسَخ من حنانه؛ لأنها أَرْقُ قلباً، وأدقُّ شعوراً؛ وأن الولد يَتَكَوَّنُ جنيناً من دمه الذي هو قِوَامُ حَيَاتِهَا. ثم يكون طفلاً يتغلَّى من لبنها، فيكون له مع كل مَصَّةٍ من ثديها عاطفة جديدة،

(١) المنار ص ٤٧٠ ج ٤ .

(٢) ج ٥ ص ٢٩ من تفسير المنار.

يَسْتَلْهَا مِنْ قَلْبِهَا، وَالطِّفْلُ لَا يَحِبُّ أَحَدًا فِي الدُّنْيَا قَبْلَ أُمِّهِ. ثُمَّ إِنَّهُ يَحِبُّ أَبَاهُ، وَلَكِنْ دُونَ حُبِّ لَأُمِّهِ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَرِمُهُ أَشَدَّ مِمَّا يَحْتَرِمُهَا. أَفَلَيْسَ مِنَ الْجِنَايَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ أَنْ يَزَاجِمَ هَذَا الْحُبَّ الْعَظِيمُ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَوْلَادِ حُبَّ اسْتِمْتَاعِ الشُّهُورَةِ - فَيُزَجِّمُهُ وَيُقْسِدُهُ - وَهُوَ خَيْرٌ مَا فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ؟ بلى: وَلَأَجْلِ هَذَا كَانَ تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْأُمَهَاتِ هُوَ الْأَشَدُّ الْمَقْدَّمُ فِي الْآيَةِ، وَيَلِيهِ تَحْرِيمُ الْبَنَاتِ.

ولولا ما عُهِدَ فِي الْإِنْسَانِ مِنَ الْجِنَايَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ وَالْعَبَثِ بِهَا وَالْإِفْسَادِ فِيهَا، لَكَانَ لِسَلِيمِ الْفِطْرَةِ أَنْ يَتَعَجَّبَ مِنْ تَحْرِيمِ الْأُمَهَاتِ وَالْبَنَاتِ، لِأَنَّ فِطْرَتَهُ تَشْعُرُ بِأَنَّ التَّزْوُجَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْمُسْتَحِيلَاتِ. وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ فَالصَّلَةُ بَيْنَهُمَا تُشَبِّهُ الصَّلَةَ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَوْلَادِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ كَأَعْضَاءِ الْجِسْمِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّ الْأَخَّ وَالْأَخْتَ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ يَسْتَوِيَانِ فِي الشُّبْهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ إِنَّهُمَا يَتَشَانِ فِي جَبْرِ وَاحِدٍ، عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْغَالِبِ، وَعَاطِفَةُ الْأَخَوَةِ بَيْنَهُمَا مُتَكَافِئَةٌ، لَيْسَتْ أَقْوَى فِي أَحَدِهِمَا مِنْهَا فِي الْآخَرِ، كَقُوَّةِ عَاطِفَةِ الْأُمومةِ وَالْأَبوةِ عَلَى عَاطِفَةِ الْبُتُوَّةِ. فَلِهَذَا الْأَسْبَابِ يَكُونُ أَنْتَسُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ أَنْتَسُ مَسَاوِةٍ لَا يُضَاهِيهِ أَنْتَسُ لَآخَرَ. إِذْ لَا يَوْجَدُ بَيْنَ الْبَشَرِ صِلَةٌ أُخْرَى فِيهَا هَذَا النَّوعُ مِنَ الْمَسَاوَةِ الْكَامِلَةِ، وَعَوَاطِفُ الْوُدِّ وَالْتِقَاءُ الْمُتَبَادِلَةِ.

وَيُخَكِّى أَنَّ امْرَأَةً شَفَعَتْ عِنْدَ الْحَاجِّاجِ فِي زَوْجِهَا وَابْنِهَا وَأَخِيهَا، وَكَانَ يُرِيدُ قَتْلَهُمْ؛ فَشَفَّعَهَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَخْتَارَ مَنْ يَبْقَى، فَاخْتَارَتْ أَخَاهَا، فَسَأَلَهَا عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ فَقَالَتْ: «إِنَّ الْأَخَّ لَا عِوَضَ عَنْهُ، وَقَدْ مَاتَ الْوَالِدَانِ، وَأَمَّا الزَّوْجُ وَالْوَلَدُ فَيُمْكِنُ الْاِعْتِيَاظُ عَنْهُمَا بِمِثْلِهِمَا». فَأَعْجَبَهُ هَذَا الْجَوَابُ وَعَفَا عَنْ الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ: «لَوْ اخْتَارَتْ الزَّوْجَةَ غَيْرَ الْأَخِّ

لَمَّا أُبَيِّنَتْ لَهَا أَحَدًا. وَجَمَلَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ صَلَاةَ الْأُخُوَّةِ صَلَاةٌ فِطْرِيَّةٌ قَوِيَّةٌ، وَأَنَّ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ لَا يَشْتَهِي بَعْضُهُنَّ التَّمَتُّعَ بِبَعْضٍ، لِأَنَّ عَاطِفَةَ الْأُخُوَّةِ تَكُونُ هِيَ الْمُسَيِّطِرَةُ عَلَى النَّفْسِ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى لِيَسْوَاهَا مَعَهَا مَرَضٌ مَا مِنْ الْفِطْرَةِ. فَقَضَتْ حِكْمَةُ الشَّرِيعَةِ بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُخْتِ حَتَّى يَكُونَ لِمَعْتَلِي الْفِطْرَةِ مِتَقَدُّ لَاسْتِدَالِ دَاعِيَةِ الشَّهْوَةِ بِعَاطِفَةِ الْأُخُوَّةِ. وَأَمَّا الْعَمَّاتُ وَالْخَالَاتُ فَهِنَّ مِنْ طَبِئَةِ الْأَبِّ وَالْأُمِّ. وَفِي الْحَدِيثِ: «هَمَّ الرَّجُلُ صِنُو أَبِيهِ». أَيُّ هُمَا كَالصُّنَوَانِ يَخْرُجَانِ مِنْ أَصْلِ الثَّخَلَةِ.

ولهذا المعنى - الذي كانَتْ بِهِ صَلَاةُ الْعُمُومَةِ مِنْ صَلَاةِ الْأَبْوَةِ وَصَلَاةِ الْخُؤُولَةِ مِنْ صَلَاةِ الْأُمُومَةِ - قالوا: إِنَّ تَحْرِيمَ الْجَدَّاتِ مُنْدَرِجٌ فِي تَحْرِيمِ الْأَمَهَاتِ وَدَاخِلٌ فِيهِ؛ فَكَانَ مِنْ مَحَاسِنِ دِينِ الْفِطْرَةِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى عَاطِفَةِ صَلَاةِ الْعُمُومَةِ وَالْخُؤُولَةِ، وَالتَّرَاحُمِ وَالتَّعَاوُنِ بِهَا، وَأَنْ لَا تَنْزَوَ الشَّهْوَةُ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ. وَأَمَّا بَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ، فَهُمَا مِنَ الْإِنْسَانِ بِمَنْزِلَةِ بَنَاتَيْهِ، حَيْثُ أَنَّ أَخَاهُ وَأُخْتَهُ كَنَفْسِيهِ، وَصَاحِبُ الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ يَجِدُ لِهَذَا هَذِهِ الْعَاطِفَةَ مِنْ نَفْسِهِ، وَكَذَا صَاحِبُ الْفِطْرَةِ السَّقِيمَةِ، إِلَّا أَنَّ عَاطِفَةَ هَذَا تَكُونُ كَفِطْرَتِهِ فِي سَقَمِهَا. نَعَمْ إِنَّ عَطْفَ الرَّجُلِ عَلَى بَنَاتِهِ يَكُونُ أَقْوَى لِكُونِهَا بَضْعَةً مِنْهُ؛ نَعَمْ وَتَرَعَّرَعَتْ بِعَيْنَيْهِ وَرِعَايَتِهِ. وَأَنْتَهُ بِأَخِيهِ وَأُخْتِهِ يَكُونُ أَقْوَى مِنْ أَنْتِهِ بِبَنَاتَيْهِمَا لَمَّا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ، وَبَيْنَ بَنَاتِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، فَهُوَ أَنَّ الْحَبَّ لَهُوَاءُ حَبِّ عَطْفٍ وَحَتَانٍ، وَالْحَبُّ لِأَوْلَئِكَ حَبٌّ تَكْرِيمٍ وَاحْتِرَامٍ. فَهُمَا - مِنْ حَيْثُ الْبُعْدُ عَنْ مَوَاقِعِ الشَّهْوَةِ - مَتَكَافِئَانِ. وَأَمَّا قُدَّمَ فِي النَّظْمِ الْكَرِيمِ ذِكْرُ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ؛ لِأَنَّ الْإِذْلَاءَ بِهِمَا مِنَ الْآبَاءِ وَالْأَمَهَاتِ، فَصَلَّتُهُمَا أَشْرَفُ وَأَعْلَى مِنْ صَلَاةِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ.

هذه أنواع القَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ التي يَتَرَاخَمُ النَّاسُ ويتعاطفون ويتواثرون ويتعاونون بها وبما جعلَ اللَّهُ لها في النفوس من الحبِّ والحنانِ والعطفِ والاحترامِ. فَحَرَّمَ اللَّهُ فيها النِّكَاحَ لِأَجْلِ أَنْ تَتَوَجَّهَ عَاطِفَةُ الزَّوْجِيَّةِ وَمَحَبَّتُهَا إلى مَنْ ضَعُفَتِ الصِّلَةُ الطَّبِيعِيَّةُ أَوْ النَّسَبِيَّةُ بينهم، كَالْغُرَبَاءِ وَالْأَجَانِبِ، والطبقاتِ البعيدةِ من سُلَالَةِ الْأَقَارِبِ، كَأَوْلَادِ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ. وبِذَلِكَ تَتَجَدَّدُ بَيْنَ الْبَشَرِ قَرَابَةُ الصُّهْرِ التي تَكُونُ فِي الْمَوَدَّةِ وَالرُّحْمَةِ كَقَرَابَةِ النَّسَبِ، فَتَتَسَّعُ دَائِرَةُ الْمَحَبَةِ وَالرَّحْمَةِ بَيْنَ النَّاسِ. فهذه حِكْمَةُ الشَّرْعِ الرُّوْحِيَّةِ فِي مَحْرُمَاتِ الْقَرَابَةِ. ثم قال: إِنَّ هُنَالِكَ حِكْمَةً جَسَدِيَّةً حَيَوِيَّةً عَظِيمَةً جِدًّا، وَهِيَ أَنَّ تَزْوُجَ الْأَقَارِبِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ يَكُونُ سَبَبًا لَضَعْفِ النَّسْلِ. فَإِذَا تَسَلَّسَلَتْ وَاسْتَمَرَّتْ يَتَسَلَّلُ الضَّعْفُ وَالضُّوْءُ فِيهِ إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ، وَلِذَلِكَ سَبَابِنُ:

أحدهما: وهو الذي أَشَارَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ - أَنَّ قُوَّةَ النَّسْلِ تَكُونُ عَلَى قَدْرِ قُوَّةِ دَاعِيَةِ التَّنَاسُلِ فِي الزَّوْجِيَيْنِ، وَهِيَ الشَّهْوَةُ. وَقَدْ قَالُوا: إِنَّهَا تَكُونُ ضَعِيفَةً بَيْنَ الْأَقَارِبِ. وَجَعَلُوا ذَلِكَ عِلَّةً لِكِرَاهِيَّةِ تَزْوُجِ بَنَاتِ الْعَمِّ وَبَنَاتِ الْعَمَّةِ، إِلَى آخِرِهِ. وَسَبَبُ ذَلِكَ، أَنَّ هَذِهِ الشَّهْوَةَ شَعُورٌ فِي النَّفْسِ، يُرَاجِعُهَا شَعُورُ عَوَاطِفِ الْقَرَابَةِ الْمُضَادَّةُ لَهُ، فَإِذَا أُنْ يُزِيلُهُ، وَإِنَّمَا أَنْ يُزِيلَهُ وَيُضْعِفُهُ. وَالسَّبَبُ الثَّانِي يَعْرِفُهُ الْأَطِبَّاءُ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لِلْعَامَّةِ بِمِثَالِ تَقْرِيبِيٍّ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْفَلَاحِينَ. وَهُوَ أَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي يَتَكَرَّرُ زَرْعُ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحَبُوبِ فِيهَا، يَضَعُفُ هَذَا الزَّرْعُ فِيهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ، لِقِلَّةِ الْمَوَادِّ الَّتِي هِيَ قَوَامُ غَذَائِهِ، وَكَثْرَةِ الْمَوَادِّ الْأُخْرَى الَّتِي لَا يَتَغَذَّى مِنْهَا، وَمُزَاحَمَتَهَا لِغَذَائِهِ أَنْ يَخْلُصَ لَهُ. وَلَوْ زُرِعَ ذَلِكَ الْحَبُّ فِي أَرْضٍ أُخْرَى وَزُرِعَ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْحَبِّ لِنَمَا كُلُّ مِنْهُمَا. بَلْ ثَبَتَ عِنْدَ الزُّرَّاعِ أَنَّ اخْتِلَافَ الصَّنْفِ مِنَ النَّوْعِ الْوَاحِدِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَدِ يُقَيِّدُ.

فَإِذَا زَرَعُوا جَنَظَةً فِي أَرْضٍ، وَأَخَذُوا بَلَدًا مِنْ عَظَمَتِهَا فَزَرَعُوهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ يَكُونُ نُمُوهُ ضَعِيفًا وَعَظْمُهُ قَلِيلًا. وَإِذَا أَخَذُوا الْبَلَدَ مِنْ جَنَظَةٍ أُخْرَى وَزَرَعُوهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ يَكُونُ أَثْمُهُ وَأَزْكَى. كَذَلِكَ النِّسَاءُ حَزَنٌ - كَالْأَرْضِ - يَزْرَعُ فِيهِنَّ الْوَلَدُ. وَطَوَائِفُ النَّاسِ كَأَنْوَاعِ الْبِذَارِ وَأَصْنَافِهِ. فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَزَوَّجَ أَفْرَادُ كُلِّ عَشِيرَةٍ مِنْ أُخْرَى لِيَزْكُو الْوَلَدُ وَيُجَبِّبَ. فَإِنَّ الْوَلَدَ يَرِثُ مِنْ مَزَاجِ آبَائِهِ وَمَادَّةِ أَجْسَادِهِمَا، وَيَرِثُ مِنْ أَخْلَاقِهِمَا وَصِفَاتِهِمَا الرُّوحِيَّةِ وَيُبَايِنُهُمَا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. فَالتَّوَارُثُ وَالتَّبَايُنُ سُنَّتَانِ مِنْ سُنَنِ الْخَلِيقَةِ، يَنْبَغِي أَنْ تَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حِفْظَهَا لِأَجْلِ أَنْ تَرْتَقِيَ السَّلَاطِلُ الْبَشَرِيَّةُ وَيَتَقَارَبُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَسْتَمْدُ بَعْضُهُمُ الْقُوَّةَ وَالِاسْتِعْدَادَ مِنْ بَعْضٍ، وَالتَّزَوُّجُ مِنَ الْأَقْرَبِينَ يَنَاقِي ذَلِكَ. فَكَبَّتْ بِمَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ أَنَّهُ ضَارٌّ بَدَنًا وَنَفْسًا، مُتَافٍ لِلْفِطْرَةِ، مُخِلٌّ بِالرُّوَاطِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، عَائِقٌ لارتقاء الْبَشَرِ. وَقَدْ ذَكَرَ «الْعَزَالِيُّ» فِي الْإِحْيَاءِ: أَنَّ الْخِصَالَ الَّتِي تُطَلَّبُ مِرَاعَاتُهَا فِي الْمَرْأَةِ، أَلَّا تَكُونَ مِنَ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ. قَالَ: فَإِنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ ضَاوِيًا^(١). وَأُورِدَ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا لَا يَصِحُّ.

وَلَكِنْ رَوَى إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَرَ قَالَ لَأَلِ السَّائِبِ: «اغْتَرِبُوا لَا تَضُبُّوا» أَيْ تَزَوَّجُوا الْغَرَائِبَ لثَلَاثِ تَجَوُّدٍ أَوْلَادُكُمْ نِحَافًا ضِعَافًا. وَعَلَى الْعَزَالِيِّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الشَّهْوَةَ تَنْبَعُ بِقُوَّةِ الْإِحْسَاسِ بِالنَّظَرِ أَوْ اللَّمَسِ وَإِنَّمَا يَقْوَى الْإِحْسَاسُ بِالْأَمْرِ الْغَرِيبِ الْجَدِيدِ. فَأَمَّا الْمَعْهُودُ الَّذِي دَامَ النَّظَرُ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يَضْعُفُ الْجِسْمَ عَنْ تَمَامِ إِدْرَاكِهِ وَالتَّأَثُّرِ بِهِ، وَلَا تَنْبَعُ بِهِ الشَّهْوَةُ». قَالَ: وَتَعْلِيلُهُ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى كُلِّ صَوْرَةٍ، وَالْعُمْدَةُ مَا قُلْنَا.

(١) ضَاوِيًا: أَيْ نَحِيفًا.

حِكْمَةُ التَّحْرِيمِ بِالرُّضَاعِ: أَمَّا حِكْمَةُ التَّحْرِيمِ بِالرُّضَاعَةِ، فَمِنْ رَحْمَتِهِ تَعَالَى بِنَا أَنْ وَسَّعَ لَنَا دَائِرَةَ الْقَرَابَةِ بِالْحَاقِ الرُّضَاعِ بِهَا؛ وَأَنْ بَعْضَ بَدَنِ الرُّضِيعِ يَتَكَوَّنُ مِنْ لَبَنِ الْمُرْضِعِ، وَأَنَّهُ بِذَلِكَ يَرِثُ مِنْهَا كَمَا يَرِثُ وَلَدُهَا الَّذِي وَلَدَتْهُ^(١).

حِكْمَةُ التَّحْرِيمِ بِالْمُصَاهَرَةِ: وَحِكْمَةُ تَحْرِيمِ الْمَحْرَمَاتِ بِالْمُصَاهَرَةِ أَنَّ بِنْتَ الزَّوْجَةِ وَأُمُّهَا أُولَى بِالتَّحْرِيمِ، لِأَنَّ زَوْجَةَ الرَّجُلِ شَقِيقَةُ زَوْجِهِ، بَلْ مُقَوِّمَةٌ مَاهِيَّتِهِ الْإِنْسَانِيَّةَ وَمُتَمِّمَتُهَا. فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أُمُّهَا بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ فِي الْأَحْتِرَامِ. وَيَقْبَحُ جِدًّا أَنْ تَكُونَ ضَرَّةً لَهَا فَإِنَّ لُحْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ كُلُّحْمَةُ النَّسَبِ.

فَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ مِنْ عَشِيرَةٍ صَارَ كَأَحَدِ أَفْرَادِهَا، وَتَجَدَّدَتْ فِي نَفْسِهِ عَاطِفَةٌ مَوْدَّةٌ جَدِيدَةٌ لَهُمْ. فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلتَّغَايُرِ وَالضَّرَارِ بَيْنَ الْأُمِّ وَبِنْتِهَا؟.. كَلَّا.. إِنَّ ذَلِكَ يَتَأْفِي حِكْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ وَالْقَرَابَةِ وَيَكُونُ سَبَبٌ فِسَادِ الْعَشِيرَةِ. فَالْمَوَافِقُ لِلْفِطْرَةِ، الَّذِي تَقُومُ بِهِ الْمَصْلَحَةُ. وَهُوَ أَنْ تَكُونَ أُمُّ الزَّوْجَةِ كَأُمِّ الزَّوْجِ، وَبِنْتُهَا الَّتِي فِي جَنْبِهِ كِبْنَتُهُ مِنْ صُلْبِهِ. وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ زَوْجَةُ ابْنِهِ بِمَنْزِلَةِ ابْنَتِهِ، وَيُوجَّهُ إِلَيْهَا الْعَاطِفَةُ الَّتِي يَجِدُهَا لِابْنَتِهِ، كَمَا يُنْزِلُ الْإِبْنُ امْرَأَةَ أَبِيهِ مَنْزِلَةَ أُمِّهِ. وَإِذَا كَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ أَنْ حَرَّمَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لَتَكُونَ الْمُصَاهَرَةُ لُحْمَةً مَوْدَّةً غَيْرَ مَشُوبَةٍ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الضَّرَارِ وَالتَّفَرُّقِ، فَكَيْفَ يُعْقَلُ أَنْ يُبَيِّحَ نِكَاحَ مَنْ هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الزَّوْجَةِ، كَأُمِّهَا أَوْ بِنْتُهَا، أَوْ زَوْجَةُ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ، وَزَوْجَةُ الْوَلَدِ لِلْوَالِدِ؟! وَقَدْ بَيَّنَّ لَنَا أَنَّ حِكْمَةَ الزَّوَاجِ هِيَ سُكُونُ نَفْسٍ كُلٍّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ

(١) يرث منها: أي من طباعها وأخلاقها.

إلى الآخر، والمودة والرحمة بينهما وبين من يلتجئ معهما بلحمة النسب فقال: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(١). فقيّد سكون النفس الخاص بالزوجية، ولم يُقيّد المودة والرحمة، لأنها تكون بين الزوجين ومن يلتجئ معهما بلحمة النسب، وتزاد وتقوى بالولد. انتهى.

المَحْرَمَاتُ مُؤَقَّتًا

١ - الجمع بين المحرمين: يحرم الجمع بين الأختين^(٢) وبين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، كما يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة، لو كانت إحداهما رجلاً لم يجز له التزوج بالأخرى. ودليل ذلك:

١ - قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٣).

٢ - وما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها.

٣ - وما رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وحسنه، عن قيس بن الربيع أنه أدركه الإسلام وتحتة أختان، فقال له رسول الله ﷺ: «طلق أيتهما شئت».

(١) سورة الروم: الآية ٢١.

(٢) سواء أكان ذلك بعقد زواج أو بملك يمين.

(٣) والمعنى: وحرم عليكم الجمع بين الأختين معاً، في التزوج وفي ملك اليمين، إلا ما كان منكم في جاهليكم فقد عفونا عنه.

(٤) سورة النساء: الآية ٢٣.

٤ - عن ابنِ عَبَّاسٍ قال: نهى رسولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ عَلَى الْعَمَى أَوْ عَلَى الْخَالَهِ وَقَالَ: «إِنْكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْعَامَكُمْ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصْبَلِيُّ فِي فَوَائِدِهِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُمَا.

٥ - وَمِنْ مَرَاثِيلِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى أَخَوَاتِهَا مَخَافَةَ الْقَطِيعَةِ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحُسَيْنِ بْنِ طَلْحَةَ التَّنْبِيهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي مِنْ أَجْلِ حُرْمِ هَذَا الزَّوْجِ، وَهُوَ الْاِخْتِرَازُ عَنْ قَطْعِ الرَّجْمِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ. فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يُؤَلِّدُ التَّحَاسُدَ وَيَجْرُ إِلَى الْبَغْضَاءِ. لِأَنَّ الشَّرَّائِنَ قَلَّمَا تَسْكُنُ عَوَاصِفُ الْعَيَرَةِ بَيْنَهُمَا. وَهَذَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَحَارِمِ كَمَا هُوَ مَمْنُوعٌ فِي الزَّوْجِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ فِي الْعِدَّةِ. فَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا، أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، لِأَنَّ الزَّوْجَ قَائِمٌ وَلَهُ حَقُّ الرُّجْعَةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ. وَاسْتَخْلَفُوا فِيهَا إِذَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا لَا يَمْلِكُ مَعَهُ رَجْعَتَهَا. فَقَالَ عَلِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَخْنَفُ، وَأَحْمَدُ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا وَلَا أَرْبَعَةً حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، لِأَنَّ الْعَقْدَ أَثْنَاءَ الْعِدَّةِ بَاقٍ حُكْمًا حَتَّى تَنْقُضِيَ، بِدَلِيلٍ أَنَّ لَهَا نَفَقَةَ الْعِدَّةِ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ: وَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا قَوْلَ مَالِكٍ، وَبِهِ نَقُولُ، إِنَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ، وَالشَّافِعِيُّ: لِأَنَّ عَقْدَ الزَّوْجِ قَدْ انْتَهَى بِالْيَتُونَةِ، فَلَمْ يُوجِبِ الْجَمْعُ الْمُحْرَمَ. وَلَوْ جَمَعَ رَجُلٌ بَيْنَ الْمَحْرَمَاتِ فَتَزَوَّجَ الْأُخْتَيْنِ مَثَلًا، فَلَيْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهُمَا بِعَقْدٍ وَاحِدٍ أَوْ بِعَقْدَيْنِ. فَإِنَّ تَزَوُّجَهُمَا بِعَقْدٍ وَاحِدٍ وَلَيْسَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَانِعٌ فَسَدَّ عَقْدُهُ عَلَيْهِمَا، وَتَجَرَّى

على هذا العقد أحكام الزواج الفاسد. فيجب الافتراق على المتعاقدين، وإلا فَرَّقَ بينهما القضاء. وإذا حَصَلَ التفريق قبل الدخول فلا مهر لواحدة منهما، ولا يترتب على مجرد هذا العقد أثر.

وإن حَصَلَ بعد الدخول فللمدخول بها مهر المثل، أو الأقل من مهر المثل، والمسمى. وترتب على الدخول بها سائر الآثار التي تترتب على الدخول بعد الزواج الفاسد. أما إذا كان بإحداهما مانع شرعي، بأن كانت زوجة غيره، أو معتدته مثلاً، والآخرى ليس بها مانع، فإن العقد بالنسبة للخالية من المانع صحيح، وبالنسبة للآخرى فأيّد تجري عليه أحكامه. وإن تزوجهما بعقدين متعاقبين، واستوفى كل واحد من العقدین أركانه وشروطه، وعُلمَ أسبقهما فهو الصحيح، واللاحق فأيّد. وإن استوفى أحدهما فقط شروط صحته فهو الصحيح سواء كان السابق أو اللاحق. إن لم يُعْلَمَ أسبقهما، أو عُلمَ ونسبي، كأن يوكّل رجلين بتزويجه فيزوجا من اثنتين، ثم يتبين أنهما أختان، ولا يُعْلَمُ أسبق العقدین، أو عُلمَ ونسبي، فالعقدان غير صحيحين لعدم المرجح، وتجرى عليهما أحكام الزواج الفاسد^(١).

٢، ٣ - زَوْجَةُ الْغَيْرِ وَمُعْتَدَتُهُ: يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ زَوْجَةَ الْغَيْرِ، أَوْ مُعْتَدَتَهُ رِعايةً لِحَقِّ الزَّوْجِ. لقول الله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْتَانُكُمْ﴾^(٢). أي حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ؛ أَي الْمُتَزَوِّجَاتُ مِنْهُنَّ إِلَّا الْمَسِيَّاتِ، فَإِنَّ الْمَسِيَّةَ تَحِلُّ لِسَائِبِهَا بَعْدَ الْاِسْتِبْرَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَزَوِّجَةً. لما رواه مُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي

(١) أحكام الأحوال الشخصية الأستاذ عبد الوهاب خلاف....

(٢) سورة النساء: الآية ٢٤.

سعيد رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بعثَ جَيْشًا إِلَى أَوطَاسٍ، فَلَقِيَ عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا مَبَايَا، كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَرُّجُوا مِنْ غَشِيَانِهِمْ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالنَّحْسُكَ مِنَ الْإِسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١) أَيُ فَهَنْ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. وَالِاسْتِبْرَاءُ يَكُونُ بِخِيَصَةٍ:

قال الحسن: كان أصحاب رسول الله ﷺ يَسْتَبْرِئُونَ الْمَسِيئَةَ بِخِيَصَةٍ. وَأَمَّا الْمُعْتَدَّةُ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَابِ «الْخِيَصَةِ».

٤ - الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا: الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ يَكَاحًا صَحِيحًا^(٢).

٥ - عَقْدُ الْمُحَرِّمِ: يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَرِّمِ، أَنْ يَفْقِدَ النِّكَاحَ لِتَفْسِيهِ أَوْ لغيرِهِ بولاية، أَوْ وَكَالَةٍ، وَيَقْعُ الْعَقْدُ بَاطِلًا، لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ الشَّرْعِيَّةُ، لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحَرِّمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَيْسَ فِيهِ «وَلَا يَخْطُبُ». وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَلَا يَزُونُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُحَرِّمُ، وَإِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ، وَمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرِّمٌ» فَهُوَ مَعَارِضٌ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: اخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ، لِأَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا

(١) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٢) يراجع فصل التحليل من هذا الكتاب.

في طريق مَكَّةَ. فقال بعضهم: تزوجها وهو حلال، وظهر أمر تزوجها وهو مُحْرِمٌ، ثم بَنَى بها وهو حلالٌ بِسَرَفٍ^(١) في طريق مَكَّةَ. وذهب الأحنافُ إلى جواز عقد النكاح للمُحْرِمِ، لأنَّ الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها، وإنما يمنع الجماع لا صحبة العقد.

٦ - زَوَاجُ الْأَمَةِ مَعَ الْفُدْوَةِ عَلَى الزَّوْجِ بِالْحُرَّةِ: اتَّفَقَ العلماءُ على أنَّه يجوزُ للعبد أن يتزوج الأمَّةَ، وعلى أنَّه يجوزُ للحُرَّةُ أن تتزوج العبدَ إذا رَضِيَتْ بذلك هي وأولياؤها. كما اتَّفَقُوا على أنَّه لا يجوزُ أن تتزوجَ مَنْ مَلَكَتْهُ وإِنَّه إذا مَلَكَتْ زَوْجَهَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ. واختلَفُوا في زواج الحرِّ بالأمَّةِ. فرأى الجمهورُ أنَّه لا يجوزُ زواجَ الحرِّ بالأمَّةِ إلا بشرطين:

١ - عَدَمُ الْفُدْوَةِ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ.

٢ - خَوْفُ الْعَنْتِ.

واستدلوا على هذا بقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾^(٢) ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(٣) ﴿الْمُؤْمِنَاتِ لَعِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْنَتِكُمْ﴾^(٤) ﴿الْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٥). إلى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ﴾^(٦) ﴿وَمِنْكُمْ وَأَنْ تَصِيرُوا خِيَرًا لَكُمْ﴾^(٧).

(١) سرف: اسم لمكان.

(٢) طولاً: سعة وقدر.

(٣) المحصنات: الحرائر العفاف.

(٤) فتيات: إماء.

(٥) سورة النساء: الآية ٢٥.

(٦) العنت: الزنى.

(٧) سورة النساء: الآية ٢٥.

قَالَ الْفَرُطِيُّ: الصَّبْرُ عَلَى الْعُزْبَةِ خَيْرٌ مِنْ نِكَاحِ الْأُمَةِ، لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى إِرْقَاقِ الْوَلَدِ؛ وَالْعَصْرُ مِنَ النَّفْسِ، وَالصَّبْرُ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَوْلَى مِنَ الْبَذَالَةِ. رُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا حُرٍّ تَزَوَّجَ أُمَةً فَقَدْ أَرَقَّ نِصْفَهُ^(١). وَعَنْ الصُّحَّاحِ بْنِ مُزَاجِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَّ الرَّيَّ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ لِلْحُرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً، وَلَوْ مَعَ طَوْلِ حُرَّةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ. فَإِنْ كَانَ فِي عِصْمَتِهِ زَوْجَةٌ حُرَّةٌ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُمَةً مُحَافِظَةً عَلَى كَرَامَةِ الْحُرَّةِ.

٧ - زَوَاجُ الرَّائِيَةِ: لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِرَائِيَةٍ، وَلَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِرَّائِنٍ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ كُلٌّ مِنْهُمَا تَوْبَةً. وَدَلِيلُ هَذَا:

١ - أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْعَقَافَ شَرْطًا يَجِبُ تَوْفُّرُهُ فِي كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الزَّوَاجِ. فَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالتَّحَنُّتُ مِنَ الْكُفْرَانِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مَخْصِيَّاتٍ غَيْرِ مُسَوِّغِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ (٢١)(٣).

أَيُّ أَنَّ اللَّهَ كَمَا أَحَلَّ الطَّيِّبَاتِ، وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَحَلَّ زَوَاجَ الْعَفِيفَاتِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، وَالْعَفِيفَاتِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فِي حَالِ كَوْنِ الْأَزْوَاجِ أَعْفَاءَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ.

(١) أَرَقَّ نِصْفَهُ: بِعَنِي يَصِيرُ وَلَدُهُ رَقِيْقًا.

(٢) وَأَخْدَانُ: «جَمْعُ خَدْنٍ وَخَدِينٍ»: أَصْدِقَاءُ.

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: آيَةُ ٥.

٢ - وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْأَزْوَاجِ الْإِمَاءِ عِنْدَ الْعَجَزِ عَنْ طَوْلِ الْحُرَّةِ فَقَالَ:
 ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَدْنَىٰ أَهْلِهِنَّ وَأَثْوَمَ أَجْوَرَهُنَّ﴾^(١) ﴿بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ
 مُسَفَّحَاتٍ﴾^(٢) ﴿وَلَا مُنْجَذَبَاتٍ أَغْدَانٍ﴾^(٣) .

٣ - يُؤَيَّدُ هَذَا مَا جَاءَ صَرِيحاً فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا
 زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤)
 . ومعنى يَنْكِحُ: يَنْقِذُ، وَحُرْمٌ ذَلِكَ: أَي وَحُرْمٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَنْتَزِعُوا
 مِنْهُ هُوَ مُتَصِفٌ بِالزَّانِي أَوْ بِالْمُشْرِكِ، فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ.

٤ - ما رواه عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ مَرْثَدَ بْنَ أَبِي
 مَرْثَدٍ الْعَنْبَرِيَّ كَانَ يَحْمِلُ الْأَسَارِيَّ بِمَكَّةَ - وَكَانَ بِمَكَّةَ بَغِيٌّ يُقَالُ لَهَا:
 عَنَّا قُ، وَكَانَتْ صَدِيقَتَهُ. قَالَ: فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلْيَنْكِحُ
 عَنَّا قُ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي. فَتَزَلْتُ: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(٥) .
 فَدَعَانِي فَقَرَأَهَا عَلَيَّ وَقَالَ: «لَا تَنْكِحُهَا» رواه أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرَّانِي الْمَجْلُودُ لَا
 يَنْكِحُ إِلَّا مِثْلَهُ» رواه أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: هَذَا الْوَصْفُ خُرُجٌ مَخْرَجَ الْغَالِبِ بِاعْتِبَارِ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ
 الزَّانِي. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلزَّانِي أَنْ يَنْتَزِعَ بِمَنْ ظَهَرَ مِنْهَا الزَّانِي.
 وَكَذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْتَزِعَ بِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الزَّانِي. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

(١) أَجْوَرُهُنَّ: مَهْرُهُنَّ.

(٢) مَسَافَحَاتٍ: زَوَانٍ.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ: آيَةُ ٢٥.

(٤) سُورَةُ النُّورِ: آيَةُ ٣.

(٥) سُورَةُ النُّورِ: آيَةُ ٣.

الآية المذكورة في الكتاب الكريم، لأن في آخرها: ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) فإنه صريح في التحريم.

الزنى والزواج^(٢)

وَمِمَّا فُرِيقَ كَبِيرٍ بَيْنَ الزَّوْجِ، وَالْعَمَلِيَّةِ التَّنَاسُلِيَّةِ. فَإِنَّ الزَّوْجَ هُوَ نَوَاءُ الْمُجْتَمَعِ، وَاصِلٌ وَجُودِهِ، وَهُوَ الْقَانُونُ الطَّبِيعِيُّ الَّذِي يَسِيرُ الْعَالَمُ عَلَى نِظَائِهِ، وَالسُّنَّةُ الْكَوْنِيَّةُ الَّتِي تَجْعَلُ لِلْحَيَاةِ قِيَمَةً وَتَقْدِيرًا. وَأَنَّهُ هُوَ الْحَنَانُ الْحَقِيقِيُّ وَالْحُبُّ الصَّحِيحُ، وَهُوَ التَّعَاوُنُ فِي الْحَيَاةِ وَالِاشْتِرَاكُ فِي بِنَاءِ الْأُسْرَةِ وَعَمَارِ الْعَالَمِ.

غَايَةُ الْإِسْلَامِ مِنْ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الزَّانِي: وَالْإِسْلَامُ لَمْ يُرِدْ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُلْقَى بَيْنَ أَتْيَابِ الزَّانِيَّةِ، وَلَا لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ الزَّانِي، وَتَحْتَ تَأْثِيرِ رُوجِهِ الدُّنْيَوِيِّ وَأَنْ تُشَارِكَهُ تِلْكَ النَّفْسَ السُّوْقِيَّةَ، وَأَنْ تُعَاشِرَ ذَلِكَ الْجِسْمَ الْمَلُوثَ بِشَيْءِ الْجَرَائِمِ، الْمَمْلُوءَ بِمُخْتَلَفِ الْجِلَلِ وَالْأَمْرَاضِ. وَالْإِسْلَامُ - فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ وَأَوَامِرِهِ وَفِي كُلِّ مُحَرَّمَاتِهِ وَنَوَاهِيهِ - لَا يَرِيدُ غَيْرَ إِسْعَادِ الْبَشَرِ وَالسُّمُوِّ بِالْعَالَمِ إِلَى الْمُسْتَوَى الْأَعْلَى الَّذِي يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُبْلِّغَهُ الْجِنْسَ الْبَشَرِيَّ.

الزُّنَاةُ يَنْبُوْعُ لِأَخْطَرِ الْأَمْرَاضِ: وَكَيْفَ يَسْعَدُ الزَّانَاةُ فِي دُنْيَاهُمْ وَهُمْ يَنْبُوْعُ لِأَخْطَرِ الْأَمْرَاضِ وَأَشَدَّهَا فَتْكَاً بِهِمْ، وَأَكْثَرَ تَعَلُّغاً فِي جَمِيعِ أَعْضَائِهِمْ؟! وَلَعَلَّ الزُّهْرِيَّ وَالسَّيْلَانَ مِنَ الْأَمْرَاضِ التَّنَاسُلِيَّةِ الَّتِي تَجْعَلُ -

(١) سورة النور: الآية ٣.

(٢) من كتاب الإسلام والطب الحديث.

وَحَدَهَا - الزَّانَةُ شَرًّا مُسْتَطِيرًا يَجِبُ اقْتِلَاعُهُ مِنَ الْعَالَمِ وَخَلْعُهُ مِنَ الْأَرْضِ. وَكَيْفَ تَسَعُدُ إِنْسَانِيَّةٌ فِيهَا يَثُلُ هَوْلَاءِ الزَّانَةِ، يَتَقَلَّبُونَ أَمْرَاضَهُمُ النَّفْسِيَّةَ إِلَى نَسْلِهِمْ، وَيَتَقَلَّبُونَ مَعَ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ أَمْرَاضَ الزُّهْرِيِّ الْوَرَائِي؟ بَلْ كَيْفَ تَسَعُدُ عَائِلَةٌ تَلِدُ أَطْفَالًا مُشَوَّهِِي الْخَلْقِ وَالْخُلُقِ بِسَبَبِ الْإِلْتِهَابَاتِ الَّتِي تُصِيبُ الْأَعْضَاءَ التَّنَاسِلِيَّةَ، وَالْعِلَلِ الَّتِي تَطْرَأُ عَلَيْهَا.

وَجْهَ الشُّبْهِ بَيْنَ الزَّانَةِ وَالْمُشْرِكِينَ: وَالْمُسْلِمُ الْمَتَادِبُ بِأَدَبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الْمُتَّبِعِ لِسُنَّةِ أَفْضَلِ الْخَلْقِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعِيشَ مَعَ زَانِيَةٍ لَا تُفَكِّرُ تَفَكِيرَهُ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَاشِرَ امْرَأَةً لَا تَحْيِي حَيَاتَهُ الْمُسْتَقِيمَةَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْإِرْتِبَاطَ بِرَابِطَةِ الزَّوْجِ مَعَ كَائِنَةٍ لَا تُشْعُرُ شُعُورَهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ عَنِ الزَّوْجِ: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَحَمَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(١). فَأَيْنَ الْمَوَدَّةُ الَّتِي تَحْصُلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالزَّانِيَةِ؟... وَأَيْنَ نَفْسُ الزَّانِيَةِ مِنْ تِلْكَ النَّفْسِ الَّتِي تَسْكُنُ إِلَيْهَا نَفْسُ الْمُؤْمِنِ الصَّحِيحِ الْإِيمَانِ؟

وَأَنَّ الْمُسْلِمَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ نِكَاحَ الزَّانِيَةِ - كَمَا بَيَّنَّا لِفَسَادِ نَفْسِهَا وَشُدُودِ عَاطِفَتِهَا - لَا يُمَكِّنُ كَذَلِكَ أَنْ يَعِيشَ مَعَ مُشْرِكَةٍ لَا تَعْتَبِدُ اعْتِقَادَهُ، وَلَا تُؤْمِنُ لِيْمَانَهُ، وَلَا تَرَى فِي الْحَيَاةِ مَا يَرَاهُ. لَا تُحَرِّمُ مَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ دِينُهُ مِنَ الْفِسْقِ وَالْفُجُورِ. وَلَا تَعْتَرِفُ بِالْمَبَادِيءِ الْإِنْسَانِيَّةِ السَّامِيَةِ الَّتِي يُنْصُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ. لَهَا عَقِيدَتُهَا الضَّالَّةُ وَاعْتِقَادَاتُهَا الْهَاطِلَةُ. لَهَا التَّفَكِيرُ الْبَعِيدُ عَنِ تَفَكِيرِهِ، وَالْعَقْلُ الَّذِي لَا يُمُتُّ إِلَى عَقْلِهِ بِصِلَةٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُوَفَّى وَلَاقَتَهُ مُؤْمِنَةً حَازِغَةً مِنْ مُشْرِكِيهِ وَلَوْ أَعْبَبَكُمْ

وَلَا تُنْكِحُوا الشُّرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَىٰ مِنْ مِّثْرِهِ مِنْ تُورٍ وَأَوْفَىٰ بِوَعْدِهِ إِلَىٰ آلِهَتِهِمْ إِذْ قَالَ لَهُمُ الْمَلَكُ الْمَقَرَّةُ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ آلِهَتُهُمْ فَأَتَوْنَهَا فَانكحوا إِلَىٰ آلِهَتِهِمْ وَلَهُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ لَئِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ .

التَّوْبَةُ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا: فَإِنْ تَابَ كُلٌّ مِنَ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ تَوْبَةً نَصُوحًا بِالِاسْتِغْفَارِ وَالْتِمَامِ وَالْإِقْلَاعِ عَنِ الذَّنْبِ، وَاسْتَأْنَفَ كُلٌّ مِنْهُمَا حَيَاةَ تَطْيِيفَةٍ مُبْرَأَةٍ مِنَ الْإِثْمِ وَمَطْهُرَةً مِنَ الدَّنَسِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُمَا وَيُدْخِلُهُمَا بِرَحْمَتِهِ فِي عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿١٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهْلَكًا ﴿١٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٠﴾﴾ .

سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَلِيمٌ بِامْرَأَةٍ أَتَى مِنْهَا مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيَّ، فَرَزَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ تَوْبَةً فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَهَا. فَقَالَ أَنَسٌ: «إِنَّ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً...» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَيْسَ هَذَا فِي هَذَا، انكِحْهَا، فَمَا كَانَ مِنْ إِثْمٍ فَعَلَيَّْ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ رَجُلٌ فَعَجَزَ بِامْرَأَةٍ... أَيَتَزَوَّجُهَا؟... قَالَ: أَنْ تَابَا وَأَصْلَحَا. وَأَجَابَ بِمِثْلِ هَذَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَصَابَتْ أُخْتَهُ فَاجْتَنَبَتْ فَأَمَرَتْ الشُّفْرَةَ عَلَى أَوْجَاحِهَا، فَأَدْرَكَتْ، فَدَاوَزَهَا حَتَّى بَرَأَتْ. ثُمَّ إِنَّ عَمَهَا انْتَقَلَ بِأَهْلِهِ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَقَرَأَتِ الْقُرْآنَ وَنَسَكَتْ،

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢١.

(٢) سورة الفرقان: الآيتان ٦٨ - ٧٠.

حتى كانت من ألسك نسائهم. فخطبت إلى عمها، وكان يكره أن يُدلسها، ويكره أن يُعش على ابنة أخيه. فأتى عمرَ فذكر ذلك له. فقال عمر: لو أفضيت عليها لعائيتك، إذا أتاك رجلٌ صالح تزوّجها فزوّجها إياه. وفي رواية أن عمر قال: أخبري بشأنها؟.. تعبد إلى ما ستره الله فتبديده، والله لئن أخبرت بشأنها أخذت من الناس لأجعلك نكالا لأهل الأمصار، بل أنكحها بِنكاح العفيفة المسلمة. وقال عمر: لقد هممت ألا أدع أحدا أصاب فاحشة في الإسلام أن يتزوّج مُحَصَّنَةً.

فقال له أبيُّ بن كعب: يا أمير المؤمنين، الشُّرك أعظم من ذلك، وقد يُقبل منه إذا تاب. ويرى أحمد أن توبة المرأة تُعرف بأن تُزاد عن نفسها.. فإن أجابت فتوتها غير صحيحة، وإن امتنعت فتوتها صحيحة. وقد تابع في ذلك ما روي عن ابنِ عمر. ولكن أصحابه قالوا^(١): لا ينبغي لمسلم أن يذعن امرأة إلى الزنى ويطلبه منها. لأن طلبه منها إنما يكون في خلوة، ولا تحل الخلوة بأجنبية، ولو كان في تغليبها القرآن، فكيف يحل في مُراودتها على الزنى؟ ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى المعصية، فلا يحل التعرض لمثل هذا. لأن التوبة من سائر الذنوب، وفي حق سائر الناس، وبالنسبة إلى سائر الأحكام، على غير هذا الوجه؛ فكذا لا يكون هذا. وإلى هذا^(٢) ذهب الإمام أحمد، وابنُ حزم، ورجحه ابنُ تيمية وابنُ القيم. إلا أن الإمام أحمد صم إلى التوبة شرطا آخر، وهو انقضاء العدة. فمتى تزوّجها قبل التوبة أو انقضاء عدتها. كان الزواج فاسداً ويُفرق بينهما. وهل عدتها ثلاث حيض، أو حيضة؟ روايتان عنه. ومذهب الحنيفة،

(١) المغني لابن قدامة.

(٢) أي إلى أنه لا يحل زواج الزانية أو الزاني قبل التوبة.

وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ، أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّائِي أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّائِيَّةَ، وَالزَّائِيَّةَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ الرَّائِي. فَالرُّبَى لَا يَمْنَعُ عَنْهُمْ صِحَّةَ الْعَقْدِ.

قال ابنُ رُشْدٍ: وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالزَّائِيَّةَ لَا يَكُفُّهَا إِلَّا رَأْيُ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١). هَلْ خَرَجَ مَخْرَجَ الدَّمِّ أَوْ مَخْرَجَ التَّحْرِيمِ؟ وَهَلِ الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرِّمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) إِلَى الرُّبَى أَوْ التَّكَاحِ؟ وَإِنَّمَا صَارَ الْجُمْهُورُ لِحَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الدَّمِّ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ، لِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِيَّةٍ: إِنَّهَا لَا تَرُدُّ يَدَ لَائِسٍ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «طَلَّقْهَا» فَقَالَ لَهُ: إِنِّي أُحِبُّهَا. فَقَالَ لَهُ: «أَمْسِكْهَا»^(٣). ثُمَّ إِنَّ الْمَجُوزِينَ اخْتَلَفُوا فِي زَوَاجِهَا فِي عِدَّتِهَا. فَمَنْعَهُ «مَالِكٌ» احْتِرَاماً لِمَاءِ الزَّوْجِ وَصِيَانَةً لِاخْتِلَاطِ النَّسَبِ الصَّرِيحِ بَوْلَدِ الرُّبَى. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ انْقِضَاءِ عِدَّةٍ. ثُمَّ إِنَّ الشَّافِعِيَّ يُجُوزُ الْعَقْدَ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِهَذَا الْحَمْلِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ لثَلَاثَ يَوْمٍ يَكُونُ الزَّوْجُ قَدْ سَقَى مَاءَهُ زَوْجَ غَيْرِهِ. وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ تُوطَأَ الْمَسِيئَةُ الْحَامِلُ حَتَّى

(١) سورة النور: الآية ٣.

(٢) سورة النور: الآية ٣.

(٣) قال أحمد: هَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ. وَأُورِدَ أَبُو عُبَيْدٍ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا أَمَرَ فِي نِكَاحِ الْمُحْصَنَاتِ خَاصَّةً، ثُمَّ أُنْزِلَ فِي الْقَافِظِ آيَةُ اللَّعَانِ، وَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا فَلَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا. فَكَيْفَ يَأْمُرُ بِالْإِقَامَةِ عَلَى عَاهِرٍ لَا تَمْتَنِعُ مِنْ أَرْدَائِهِ، وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: عَوِضَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْمُتَشَابِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُحْكَمَةِ الصَّرِيحَةِ فِي الْمَنْعِ مِنْ تَزْوِجِ الْبَغَايَا.

تَضَعُ، مَعَ أَنْ حَمَلَهَا مَمْلُوكٌ لَهُ. فَالْحَامِلُ مِنَ الزَّنى تَضَعُ لِأَنْ مَاءَ الزَّانِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُرْمَةٌ، فَمَاءُ الزَّوْجِ مُحْتَرَمٌ، فَكَيْفَ يَسُوغُ لَهُ أَنْ يَخْلِطَهُ بِمَاءِ الْفُجُورِ؟. وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُمْ يَلْعَنُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَطَأَ أَمْتَهُ الْحَامِلَ مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَتْ مُسَبِّئَةً، مَعَ انْقِطَاعِ الْوَلَدِ عَنْ أَبِيهِ وَكَوْنِهِ مَمْلُوكًا لَهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ لَا تُوطَأُ حَتَّى تَضَعَ^(١).

اِخْتِلَافٌ حَالَةَ الْإِبْتِدَاءِ عَنْ حَالَةِ الْبَقَاءِ: ثُمَّ إِنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا: إِنَّ الْمَرَأَةَ الْمُتَزَوِّجَةَ إِذَا زَنَتْ لَا يَنْفَسُخُ النِّكَاحُ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ، لِأَنَّ حَالَةَ الْإِبْتِدَاءِ تُفَارِقُ حَالَةَ الْبَقَاءِ. وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ الْمَرَأَةَ الْمُتَزَوِّجَةَ إِذَا زَنَتْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا. وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ مُفَارَقَتَهَا وَقَالَ: لَا أَرَى أَنْ يُنْسِكَ بِمِثْلِ هَذِهِ، فَتَلْكَ لَا تُؤْمَرُ أَنْ تُفْسِدَ فِرَاشَهُ، وَتُلْصِقَ بِهِ وَلَدًا لَيْسَ مِنْهُ.

زَوَاجُ الْمُلَاخَظَةِ: لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرَأَةَ الَّتِي لَاعَنَهَا، فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ حُرْمَةً دَائِمَةً بَعْدَ اللَّعَانِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا حُدُودَهُمْ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (١) وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ لَعَنَتْ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَلْبِيِّينَ (٢) وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِإِقْدِهِ إِنَّهُ لَيَنَّ الْكَلْبِيَّ (٣) وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّافِيِّينَ (٤).

٩ - زَوَاجُ الْمُشْرِكَةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْوَثَنِيَّةَ، وَلَا الزَّنْدِيْقَةَ، وَلَا الْمُرْتَدَّةَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَا عَابِدَةَ الْبَقَرِ، وَلَا الْمُعْتَقِدَةَ لِمَذْهَبِ الْإِبَاهَةِ - كَالْوَجُودِيَّةِ وَنَحْوِهَا مِنْ مَذَاهِبِ الْمَلَاجِدَةِ -

(١) تَهْلِيْبُ السَّنَةِ: جُزء ٣.

(٢) سُورَةُ النُّورِ: الْآيَاتَانِ ٦، ٩.

وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَكُمْ مُمْسِكَةٌ
خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَكُمْ مُمْسِكَةٌ
خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ
وَالْمَغْفِرَةِ يَٰذِينَؤُا۟﴾^(١).

سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ:

١ - قال مقاتل: نزلت هذه الآية في أبي مرزئد العنوي، وقيل في
مرزئد بن أبي مرزئد، واسمه كُتَّازُ بْنُ حَصِينِ الْعَنَوِيِّ. بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِلَى مَكَّةَ مِيرًا لِيُخْرِجَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَانَتْ لَهُ بِمَكَّةَ امْرَأَةٌ يُحِبُّهَا فِي
الْجَاهِلِيَّةِ، يُقَالُ لَهَا «عَنَاقُ» فَجَاءَتْهُ فَقَالَ لَهَا: إِنَّ الْإِسْلَامَ حَرَّمَ مَا كَانَ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَتَزَوَّجْنِي قَالَ: حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَأَتَى رَسُولَ
اللَّهِ فَاسْتَأْذَنَهُ؛ فَتَهَاةً عَنِ التَّزْوُجِ بِهَا لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ^(٢). وَرَوَى
السُّدِّيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
رَوَاحَةَ؛ وَكَانَتْ لَهُ أُمَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَنَّهُ غَضِبَ عَلَيْهَا فَلَطَمَهَا. ثُمَّ إِنَّهُ فَرَعَ فَأَتَى
النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ خَبَرَهَا.

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هِيَ يَا عَبْدَ اللَّهِ؟». قَالَ: هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
تَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُحْسِنُ الْوُسُوءَ، وَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ رَسُولُ
اللَّهِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ هِيَ مُؤْمِنَةٌ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ
لَأُعْتِقَنَّهَا وَلَا تَزَوَّجْتُهَا فَعَلَّ. فَطَعَنَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَقَالُوا: نَكَحَ
أُمَةً، وَكَانُوا يُرِيدُونَ أَنْ يَنْكِحُوا إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَيُنْكِحُوهُمْ رَغْبَةً فِي أَنْسَابِهِمْ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٧.

فَانزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾^(١).

قال في المغني: وسائر الكفار غير أهل الكتاب - كَمَنْ عَبَدَ مَا اسْتَحْسَنَ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَحْجَارِ وَالشَّجَرِ وَالْحَيَوَانِ - فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَحْرِيمِ نِسَائِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ. قال: والمرتدة يَحْرُمُ نِكَاحُهَا عَلَى أَيِّ دِينٍ كَانَتْ.

زَوَاجُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ

يَجِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْحُرَّةَ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّمَ آيِلَ لَكُمْ الْيَتِيمَ وَالطَّيْفَ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْحَمَاحَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحَمَاحَةُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مَخْصِيصِينَ غَيْرِ مُسْتَفْهِينَ وَلَا مُتَجَاوِزِينَ أَخْلَانِ﴾^(٢).

قال ابن المنذر: ولا يصح عن أحد من الأوائل أَنَّهُ حَرَّمَ ذَلِكَ.

وعن ابن عمر أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ زَوَاجِ الرَّجُلِ النَّصْرَانِيَّةِ أَوْ الْيَهُودِيَّةِ... قال: وَحَرَّمَ اللَّهُ الْمُشْرِكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا أَعْرِفُ شَيْئاً مِنَ الْإِسْرَافِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ: رَبُّهَا عَيْسَى، أَوْ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ.

قال القرطبي: قال النُّعَاسُ: وَهَذَا قَوْلٌ خَارِجٌ عَنْ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ تَقُومُ بِهِمُ الْمُحَجَّةُ، لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ بِتَخْلِيلِ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ عُثْمَانُ، وَطَلْحَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٌ، وَحَدِيقَةُ. وَمِنْ التَّابِعِينَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَطَاوَسٌ،

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢١.

(٢) سورة المائدة: الآية ٥.

وعكرمة، والشَّعْبِيُّ، والصُّحَّاكُ، وفقهاء الأَمْصَارِ. وَلَا تَعَارَضَ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ، فَإِنَّ ظَاهِرَ لَفْظِ «الشَّرِكِ» لَا يَتَنَاوَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَكِلِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(١) ... فَفَرَّقَ بَيْنَهُمْ فِي اللَّفْظِ. وَظَاهِرُ الْعَطْفِ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ. وَتَزَوَّجَ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَائِلَةَ بِنْتَ الْفَرَاغِصَةِ الْكَلْبِيَّةِ النَّصْرَانِيَّةِ، وَأَسْلَمَتْ عَنْدهُ. وَتَزَوَّجَ حُذَيْفَةُ يَهُودِيَّةً مِنْ أَهْلِ الْمَدَائِنِ. وَسُئِلَ جَابِرٌ عَنْ نِكَاحِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فَقَالَ: تَزَوَّجْنَا بِهِنَّ زَمَنَ الْفَتْحِ مَعَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

كَرَاهَةُ الزَّوَاجِ مِنْهُنَّ: وَالزَّوَاجُ بِهِنَّ - وَإِنْ كَانَ جَائِزاً - إِلَّا أَنَّهُ مَكْرُوهٌ، لِأَنَّهُ لَا يَوْمُنَ أَنْ يَجِيلَ إِلَيْهَا فَتَفْتِنَتْهُ عَنِ الدِّينِ، أَوْ يَتَوَلَّى أَهْلَ دِينِهَا. فَإِنَّ كَانَتْ حَرْبِيَّةً^(٢). فَالْكَرَاهِيَةُ أَشَدُّ، لِأَنَّهُ يُكَثِّرُ سَوَادَ أَهْلِ الْخَرْبِ. وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ حُرْمَةَ الزَّوَاجِ مِنَ الْحَرْبِيَّةِ. فَقَدْ سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَحِلُّ، وَتِلَا قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٣). قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَسَمِعَ بِذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ التَّخُفِيُّ فَأَعْجَبَهُ.

حِكْمَةُ إِتَاخِ التَّزْوِجِ مِنْهُنَّ: وَإِنَّمَا أَبَاحَ الْإِسْلَامُ الزَّوَاجَ مِنْهُنَّ لِزِيلِ الْحَوَاجِزِ بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ. فَإِنَّ فِي الزَّوَاجِ الْمُعَاشَرَةَ وَالْمُخَالَطَةَ وَتَقَارُبَ الْأَسْرِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَتَتَأَخَّرُ الْفُرْصُ لِلرَّاسَةِ الْإِسْلَامِ، وَمَعْرِفَةِ حَقَائِقِهِ وَمَبَادِيهِ وَمُثُلِهِ. فَهُوَ أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيْبِ التَّقْرِيبِ الْعَمَلِيِّ بَيْنَ

(١) سورة البينة: الآية ١.

(٢) الحربية: المقيمة في غير ديار الإسلام.

(٣) سورة التوبة: الآية ٢٩.

المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب، ودعاية للهدى ودين الحق. فعلى من يتبعي الزواج منهم أن يجعل ذلك غاية من غاياته، وهدفًا من أهدافه.

الفرق بين المشركية والكتابية^(١): والمشركه ليس لها دين يحرم الخيانة، ويوجب عليها الأمانة، ويأمرها بالخير، وينهاها عن الشر، فهي مؤكولة إلى طبيعتها وما تربت عليه في عشيرتها، وهو خرافات الوثنية وأوثانها وأمانى الشياطين وأحلامها، تحون زوجها وتفسد عقيدة ولديها. فإن ظل الرجل على إعجابه بجمالها كان ذلك عونًا لها على التوغل في ضلالها وإضلالها. وإن نبا طرفه عن حسن الصورة، وعلب على قلبه استقباح تلك السيرة، فقد تنقص عليه التمتع بالجمال، على ما هو عليه من سوء الحال. وأما الكتابية فليس بينها وبين المؤمنين كبير مبانة.

فإنها تؤمن بالله وتعبد، وتؤمن بالأنبياء، وبالحياة الأخرى وما فيها من الجزاء، وتدين بوجوب عمل الخير وتحريم الشر. والفرق الجوهرى العظيم بينهما، هو الإيمان بنبوة محمد ﷺ. والذي يؤمن بالنبوة العامة لا يمتنع من الإيمان بنبوة خاتم النبيين إلا الجهل بما جاء به. وكونه قد جاء بمثل ما جاء به النبيون وزيادة اقتضتها حال الزمان في تربيته، واستعداديه لأكثر مما هو فيه، أو المعاندة والمجاحدة في الظاهر، مع الاعتقاد في الباطن - وهذا قليل - والكثير هو الأول. ويوشك أن يظهر للمرأة من معاشر الرجل أحقية دينه وحسن شريعته والوقوف على سيرة من جاء بها، وما أيده الله تعالى به من الآيات البينات، فيكمل إيمانها ويصح إسلامها، وتؤتى أجرها مرتين إن كانت من المحسنات في الحالين... انتهى.

زَوَاجُ الصَّابِئَةِ

الصَّابِئُونَ هم قَوْمٌ بَيْنَ الْمَجُوسِ وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ لَهُمْ دِينٌ. قَالَ مُجَاهِدٌ: وَقِيلَ هُمْ فِرْقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَقْرَأُونَ الزُّبُورَ. وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ: هُمْ أَهْلُ دِينٍ مِنَ الْأَذْيَانِ، كَانُوا بِجَزِيرَةِ الْمُؤَصِّلِ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَمَلٌ، وَلَا كِتَابٌ، وَلَا نَبِيٌّ؛ إِلَّا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: وَلَمْ يُؤْمِنُوا بِرَسُولٍ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَؤُلَاءِ الصَّابِئُونَ، يُشَبِّهُونَهُمْ بِهِمْ فِي قَوْلٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». قَالَ الْفَرَطِيُّ: وَالَّذِي تَحَصَّلَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِيمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ مُوحِدُونَ، وَيَعْتَقِدُونَ تَأْيِيرَ النُّجُومِ وَأَنَّهَا فَاعِلَةٌ. وَاخْتَارَ الرَّازِيُّ: أَنَّهُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ؛ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهَا قِبْلَةً لِلْعِبَادَةِ وَالِدُّعَاءِ، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ قَوَّضَ تَدْبِيرَ أَمْرِ هَذَا الْعَالَمِ إِلَيْهَا. وَبَنَاءً عَلَى هَذَا اخْتَلَفَتْ أَنْظَارُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ التَّزْوِجِ مِنْهُمْ. فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّهُمْ أَصْحَابُ كِتَابٍ دَخَلَهُ التَّخْرِيفُ وَالتَّبْدِيلُ، فَسَوَّى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّهُمْ بِمُقْتَضَى هَذَا يَصِحُّ الزَّوْاجُ مِنْهُمْ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَالٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَالٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (١) الْآيَةُ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَكَّهُ، لَعَدِمَ مَعْرِفَةَ حَقِيقَةِ أَمْرِهِمْ فَقَالُوا: إِنَّ وَافَقُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي أَصُولِ الدِّينِ - مِنْ تَصْدِيقِ الرُّسُلِ وَالْإِيمَانِ بِالْكِتَابِ - كَانُوا مِنْهُمْ.

وَأِنْ خَالَفُوهُمْ فِي أَصُولِ الدِّينِ لَمْ يَكُونُوا مِنْهُمْ، وَكَانَ حُكْمُهُمْ حُكْمَ

عُبَادِ الْأَوْتَانِ. وَهَذَا هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

زَوَاجُ الْمَجُوسِيَّةِ^(١): قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ: لَيْسَ تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْمَجُوسِ وَأَكْلُ ذَبَائِحِهِمْ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ. وَلَكِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ كِتَابٌ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِثُبُوتِ، وَيَعْبُدُونَ النَّارَ. وَرَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ عُمَرَ ذَكَرَ الْمَجُوسَ فَقَالَ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ؟... فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(٢)، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَسَأَلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَيُصَحُّ عَلَى أَنَّ لِلْمَجُوسِ كِتَابًا؟... فَقَالَ: هَذَا بَاطِلٌ، وَاسْتَغْطَمَهُ جِدًّا. وَذَهَبَ أَبُو نُزَيْرٍ إِلَى حِلِّ التَّزْوِجِ بِالْمَجُوسِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُقْرَوْنَ عَلَى دِينِهِمْ بِالْجِزْيَةِ كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

الرَّوَاغُ بِمَنْ لَهُمْ كِتَابٌ غَيْرُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى: ذَهَبَ الْأَخَنَافُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْتَقِدُ دِينًا سَمَويًّا، وَلَهُ كِتَابٌ مُنَزَّلٌ، كَصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشِيثٍ، وَزَبُورِ دَاوُدَ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، يُصِحُّ الرِّوَاغُ مِنْهُمْ وَأَكْلُ ذَبَائِحِهِمْ مَا لَمْ يُشْرِكُوا. هُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ. لِأَنَّهُمْ تَمَسَّكُوا بِكِتَابِ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ فَأَشْبَهُوا الْيَهُودَ أَوْ النَّصَارَى. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ، وَوَجْهٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: أَنَّهُ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتِهِمْ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾^(٣)... الْآيَةُ. وَلَئِنْ تِلْكَ الْكُتُبُ كَانَتْ مَوَاعِظَ وَأَمْثَالًا لَا أَحْكَامَ فِيهَا، فَلَمْ يَثْبُتْ لَهَا حُكْمُ الْكُتُبِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْأَحْكَامِ.

زَوَاجُ الْمُسْلِمَةِ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمَةِ

(١) المجوس: هم عبدة النار.

(٢) أي حقن دماهم وإقراهم على الجزية.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٥٦.

أَنْ تَتَزَوَّجَ غَيْرَ الْمُسْلِمِ، سواءَ أَكَانَ مُشْرِكًا أَوْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. ودليلُ ذلك أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ التَّوْنُوتُ مَهْجَرَتِي فَأَمْتَحِنُونَهُ اللَّهُ أَهْلَهُ أَهْلَهُمْ وَيَسْتَحِنُّ فَإِنَّ عَلَيْهِمُوهَنَ مُؤْمِنِي فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾^(١). وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّ لِلرَّجُلِ حَقَّ الْقَوَامَةِ عَلَى زَوْجَتِهِ، وَأَنَّ عَلَيْهَا طَاعَتَهُ فِيمَا يَأْمُرُهَا بِهِ مِنْ مَعْرُوفٍ، وَفِي هَذَا مَعْنَى الْوِلَايَةِ وَالسُّلْطَانِ عَلَيْهَا. وَمَا كَانَ لِكَاْفِرٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢). ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَ الْكَافِرَ لَا يَغْتَرِفُ بَدِينِ الْمُسْلِمَةِ، بَلْ يُكْذِبُ بِكِتَابِهَا، وَيَجْعَلُ رِسَالَةَ نَبِيِّهَا؛ وَلَا يُمْكِنُ لَبِّتُ أَنْ يَسْتَقِرَّ وَلَا لِحَيَاةٍ أَنْ تَسْتَمِرَّ مَعَ هَذَا الْخِلَافِ الْوَاسِعِ وَالنَّوْنِ الشَّاسِعِ. وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ إِذَا تَزَوَّجَ بِكِتَابِيَّةٍ، فَإِنَّهُ يَغْتَرِفُ بِدِينِهَا، وَيَجْعَلُ الْإِيمَانَ بِكِتَابِهَا وَبِنَبِيِّهَا جُزْءًا لَا يَتِمُّ إِيْمَانُهُ إِلَّا بِهِ.

١٠ - الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِ: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ فِي عِصْمَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، إِذْ أَنَّ فِي الْأَرْبَعِ الْكِفَايَةَ، وَفِي الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا تَقْوِيَةُ الْإِحْسَانِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ لَصَلَاةِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ حَقَّقْتُمْ﴾^(٣) ﴿أَلَّا

(١) سورة الممتحنة: الآية ١٠.

(٢) وفي هذه الآية أمر الله المؤمنين إذا جاءهم النساء مهاجرات أن يمتحنوهن فإن علموهن مؤمنات فلا يرجعوهن إلى الكفار، لا من حلٍّ لهم ولا هم يحلونَّ لهن: ومعنى الامتحان أن يسألوهن عن سبب ما جاء بهن، هل خرجن حباً في الله ورسوله وحرصاً على الإسلام...؟ فإن كان ذلك كذلك قُبِلَ ذلك منهن.

(٣) سورة النساء: الآية ١٤١.

(٤) خفتم: أي غلب على ظنكم التقصير في القسط لليتيمة فاعدلوا عنها إلى غيرها، وليس لهذا القيد مفهوم، فقد أجمع المسلمون على أن من لم يخف القسط في اليتامي فله أن يتزوج أكثر من واحدة، اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً كمن خاف.

نَقِصُوا»^(١) ﴿فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا﴾^(٢) ﴿طَابَ لَكُم مِّنَ الْإِنْسَاءِ مِثْلَىٰ وَلَئِنْ رَدَّيْتُمْ
فَإِنَّ خِفَافَ آلَا ثِمْلِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾^(٣) .

سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ: رَوَى الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ،
وَالْطِّرْمِذِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قَوْلِ
اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ الْإِنْسَاءِ﴾^(٤)
... فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخْتِي، هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي جَنْبِ وَلِيِّهَا فَتُشَارِكُهُ فِي
مَالِهِ، فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُرِيدُ وَلِيِّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ فِي
صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَتُحِبُّ أَنْ يَنْكِحُوهَنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا
لَهُنَّ، وَيَبْلُغُوا بِهِنَّ أَعْلَىٰ سُنَّتِهِنَّ مِنَ الصَّدَاقِ، وَأَمُرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ
لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ. قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ فِيهِنَّ، فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَتَفْتُونَكَ فِي
النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَىٰ النِّسَاءِ
الَّتِي لَا تَوْفَؤُهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَرَّعُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٥) ... قَالَتْ: وَالَّذِي
ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةُ الْأُولَىٰ الَّتِي قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِيهَا:
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ الْإِنْسَاءِ﴾^(٦) .

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَةِ الْآخَرَىٰ: ﴿وَرَرَّعُونَ أَنْ

(١) تَقْسِطُوا: تَعْدِلُوا. مِّنَ «نَقِصُوا» إِذَا عَدَلَ وَ«نَقِصُوا» إِذَا ظَلَمَ.

(٢) مَا: بِمَعْنَى مِّن: أَي مِّن طَابَ.

(٣) أَدْنَى الْأَلَّا تَعُولُوا: أَي أَقْرَب الْأَلَّا تَعْمَلُوا عَنِ الْحَقِّ وَتَجَوَّرُوا.

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ٣.

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ٣.

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ٣.

(٧) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ١٢٧.

تَنكِحُونَهُ^(١) . هي رَغْبَةٌ أَحَدُكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي جَنْبِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةً الْمَالِ وَالْجَمَالِ . فَتُهَوَّأُ أَنْ يَتَنَكَّحُوا مَنْ رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ ؛ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ إِنْ كُنَّ قَلِيلَاتِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ .

مَعْنَى الْآيَةِ : وَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى يُخَاطِبُ أَوْلِيَاءَ الْيَتَامَى فِيَقُولُ : إِذَا كَانَتْ الْيَتِيمَةُ فِي جَنْبِ أَحَدِكُمْ وَتَحْتَ وَلَاتِيهِ ، وَخَافَ أَنَّ يُعْطِيَهَا مَهْرَ مِثْلِهَا ، فَلْيُعْطِهَا عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ ، فَإِنَّهُنَّ كَثِيرَاتٌ ، وَلَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَحْلُ لَهُ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى أَرْبَعٍ . فَإِنْ خَافَ أَنْ يَجُوزَ إِذَا تَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ، فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى وَاحِدَةٍ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ مِنَ الْإِمَاءِ .

إِفَادَةُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْأَرْبَعِ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَقَدْ دَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُبَيَّنَّةُ عَنِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ . وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّافِعِيُّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ طَائِفَةٍ مِنَ الشَّيْعَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ نِسَوَةٍ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِلَا حَظَرٍ . وَقَدْ يَتِمَسَّكُ بَعْضُهُمْ بِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَمْعِهِ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ إِلَى تِسْعٍ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ . وَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ عَلَى هَؤُلَاءِ فَقَالَ : أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ «مَثْنَى» وَثَلَاثَ «وَرُبَاعَ» لَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ تِسْعٍ كَمَا قَالَهُ مِنْ بَعْدِ فَهْمِهِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَأَعْرَضَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْوَاوَ جَائِزَةٌ . وَغَضَدَ ذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ تِسْعًا ، وَجَمَعَ بَيْنَهُنَّ فِي عِصْمَتِهِ ، وَالَّذِي صَارَ إِلَى

(١) سورة النساء: الآية ٣.

هذه الجهالة، وقال هذه المقالة، الرافضة وبعض أهل الظاهر، فجعلوا «مثنى» مثل اثنتين اثنتين. وكذلك ثلاث، ورباع.

وذهب بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثمانى عشرة تمسكاً منه بأن العدد في تلك الصِّبْغ يُقيد التكرار، والواو يُلْجَمُ. فجعل مثنى بمعنى اثنتين اثنتين، وكذلك ثلاث ورباع. وهذا كله جهل باللسان^(١) والسنة، ومخالفة لإجماع الأمة، إذ لم يُسمَعْ عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عِصْمَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ. وأخرج مالك في الموطأ، والنسائي، والدارقطني، في سُنَنِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لغيلان بن أمية الثقفي وقد أسلم وتحتة عشر نسوة: «اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً، وَفَارِقِ سَائِرَهُنَّ». وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال: أسلمت وعندي ثمان نسوة، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً». وقال مقاتل: إِنَّ قَيْسَ بْنَ الْحَارِثِ كَانَ عِنْدَهُ ثَمَانِي نِسْوَةٍ حَرَائِرَ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْآيَةُ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْلُقَ أَرْبَعاً، وَيُتِمِّيكَ أَرْبَعاً كَذَا قَالَ قَيْسُ بْنُ الْحَارِثِ. والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود. وكذا روى «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ» في كتاب «السَّيَرِ الْكَبِيرِ» أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حَارِثَ بْنَ قَيْسٍ، وهو المعروف عند الفقهاء. وأما ما أُبَيِّحَ مِنْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فذلك من خُصُوصِيَّاتِهِ. وأما قولهم: إِنَّ الْوَاوَ جَامِعَةٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَاطَبَ الْعَرَبَ بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ.

والعرب لا تدع أن تقول تسعة، وأن تقول اثنتين وثلاثة، وأربعة. وكذلك تستقيح ممن يقول أعط فلاناً أربعة، ستة، ثمانية، ولا تقول: ثمانية

(١) اللسان: اللغة.

عَشَرَ. وَإِنَّمَا الْوَائِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَدَلُ، أَيْ انْتَحَبُوا ثَلَاثَةً بَدَلًا مِنْ مَثْنَيْنِ، وَرُبَاعًا بَدَلًا مِنْ ثَلَاثٍ، وَلِذَلِكَ عَطَفَ بِالْوَاوِ وَلَمْ يَعْطِفْ بِ «أَوْ». وَلَوْ جَاءَ بِ «أَوْ» لَجَازَ الْأَيُّ يَكُونُ لِصَاحِبِ الْمَثْنَيْنِ ثَلَاثًا، وَلَا لِصَاحِبِ الثَّلَاثِ رُبَاعًا. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَثْنَيْنِ تَقْتَضِيَانِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَتَانِ ثَلَاثًا، وَرُبَاعَانِ أَرْبَعًا فَتَحْكُمُ بِمَا لَا يُوَافِقُهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ عَلَيْهِ؛ وَجَهَالَةٌ مِنْهُمْ. وَكَذَلِكَ جَهْلُهُ الْآخَرُونَ لِأَنَّ مَثْنَيْنِ تَقْتَضِيَانِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَتَانِ ثَلَاثًا، وَرُبَاعَانِ أَرْبَعًا. وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَتَانِ ثَلَاثًا، وَأَرْبَعَانِ أَرْبَعًا، خَصَرُ الْعَدَدِ، وَمَثْنَيْنِ وَثَلَاثَتَانِ وَرُبَاعَانِ بِخِلَافِهَا. فَفِي الْعَدَدِ الْمَعْدُولِ عِنْدَ الْعَرَبِ زِيَادَةٌ مَعْنَى لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا قَالَتْ: جَاءَتْ الْخَيْلُ مَثْنَيْنِ، إِنَّمَا تَعْنِي بِذَلِكَ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أَيْ جَاءَتْ مُزْدَوِجَةً. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَكَذَلِكَ مَعْدُولُ الْعَدَدِ. وَقَالَ غَيْرُهُ فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي قَوْمٌ مَثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ أَحَادًا، أَوْ أَغْشَارًا، فَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّهُمْ جَاؤُوكَ وَاحِدًا وَاحِدًا، أَوْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً، أَوْ عَشْرَةً عَشْرَةً. وَلَيْسَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي قَوْمٌ ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً، أَوْ قَوْمٌ عَشْرَةً عَشْرَةً، فَقَدْ خَصَرْتَ عِدَّةَ الْقَوْمِ بِقَوْلِكَ ثَلَاثَةً وَعَشْرَةً. فَإِذَا قُلْتَ: جَاؤُونِي ثَنَاءً وَرُبَاعًا، فَلَمْ تَخْصُرْ عِدَّتَهُمْ وَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّهُمْ جَاؤُوكَ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أَوْ أَرْبَعَةً أَرْبَعَةً، سِوَاكَ كَثُرَ عَدَدُهُمْ أَوْ قَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ. فَقَصَرَهُمْ كُلُّ صِيغَةٍ عَلَى أَقَلِّ مَا تَقْتَضِيهِ بِزَعْمِهِمْ تَحْكُمُ. انْتَهَى.

وَجُوبُ الْعَدْلِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ: أَبَاحَ اللَّهُ تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ وَقَصْرَهُ عَلَى أَرْبَعٍ، وَأَوْجَبَ الْعَدْلَ بَيْنَهُنَّ فِي الطَّعَامِ وَالسَّكَنِ وَالْكِسْوَةِ وَالْمَيْسَةِ^(١)، وَسَائِرِ مَا هُوَ مَادِّيٌّ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقَةٍ بَيْنَ غَنِيَّةٍ وَفَقِيرَةٍ، وَعَظِيمَةٍ وَحَقِيرَةٍ، فَإِنَّ خَافَ الرَّجُلُ الْجَوْرَ وَعَدَمَ الْوَفَاءِ بِحَقُوقِهِنَّ جَمِيعًا حَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَمْعَ بَيْنَهُنَّ،

(١) أي بيت عند الواحدة مقدار ما يبيت عند الأخرى.

فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْوَفَاءِ بِحَقِّ ثَلَاثٍ مِنْهُنَّ دُونَ الرَّابِعَةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ عَلَيْهَا. فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْوَفَاءِ بِحَقِّ اثْنَيْنِ دُونَ الثَّلَاثَةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ عَلَيْهَا. وَكَذَلِكَ مِنْ خَافَ الْجُورَ بِزَوَاجِ الثَّانِيَةِ حَرَّمَتْ عَلَيْهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَفَثْنٍ وَذُنُوحٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلَمُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آتَى أَلَّا تَعْلَمُوا﴾^(١).

أَيِ اقْرَبِ أَلَّا تَجُورُوا. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ قَمَالٌ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَاقُهُ مَائِلٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ مِنَ الْعَدْلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَبَيْنَ مَا نَفَاهُ اللَّهُ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ وَهِيَ: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْلَمُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَوِيْلُا كُفْلَ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمَمْلُوكَةِ﴾^(٢). فَإِنَّ الْعَدْلَ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْعَدْلُ الظَّاهِرُ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ الْعَدْلُ فِي الْمَوَدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَطِيعُهُ أَحَدٌ، بَلْ الْعَدْلُ الْمُنْفِيُّ هُوَ الْعَدْلُ فِي الْمَحَبَّةِ وَالْمَوَدَّةِ وَالْجِمَاعِ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَيْسَرٍ: سَأَلْتُ عُبَيْدَةَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: هُوَ الْحُبُّ وَالْجِمَاعُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: وَصَدَقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ إِذْ قَلْبُهُ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ يُصَرِّفُهُ كَيْفَ يَشَاءُ، وَكَذَلِكَ الْجِمَاعُ فَقَدْ يَنْشَطُ لِلوَاحِدَةِ مَا لَا يَنْشَطُ لِلْأُخْرَى، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِقَصْدٍ مِنْهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِيهِ، فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَسْتَطِيعُهُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَكْلِيفٌ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ قَيْعِدِلَ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمِزْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي الْقَلْبَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ،

(١) سورة النساء: الآية ٣.

(٢) سورة النساء: الآية ١٢٩.

وابن ماجه، وقال الخطابي: في هذا دلالة على تأكيد وجوب القسم بين الصَّابِغَةِ والحرائر، وإنما المكروه في الميل؛ هو ميل العشرة الذي يكون معه بخس الحق، دون ميل القلوب، فإن القلوب لا تُمَلِّكُ. فكان رسول الله ﷺ يسوي في القسم بين نسائه ويقول: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي...» الحديث. وفي هذا نزول قوله تعالى: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْاِسْتِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمَلْعَقَةِ»^(١). وإذا سافر الزوج فله أن يضطجِبَ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ وَإِنْ أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ كَانَ حَسَنًا.

ولصاحبة الحق في القسم أن تنزل عن حَقِّهَا، إِذْ إِنَّ ذَلِكَ خَالِصٌ حَقُّهَا، فَلَهَا أَنْ تَهَبَهُ لغيرها. فعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أَرَادَ سَفَرَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيْتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يُقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا، غَيْرَ أَنْ سَوْدَةَ بَنَتْ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ^(٢).

حق المرأة في اشتراط عَدَمِ التَّزْوِجِ عَلَيْهَا: كما أَنَّ الإسلام قَيَّدَ التَّعَدُّدَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْعَدْلِ، وَقَصَرَهُ عَلَى أَرْبَعٍ، فَقَدْ جَعَلَ مِنْ حَقِّ الْمَرْأَةِ أَوْ وَلِيِّهَا أَنْ يَشْتَرِطَ الْأَيْتُزُوجَ الرَّجُلَ عَلَيْهَا؛ فَلَوْ شَرَطَتْ الزَّوْجَةَ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ

(١) سورة النساء: الآية ١٢٩.

(٢) قال الخطابي: فيه إثبات القرعة، وفيه أن القسم قد يكون بالنهار كما يكون بالليل. وفيه أن الهبة قد تجري في حقوق عشرة الزوجية كما تجري في حقوق الأموال، واتفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي يخرج بها في السفر لا تحتسب عليها تلك المدة للبراق، ولا يقاس بما فاتهن من أيام الغيبة إذا كان خروجها بقرعة. وزعم بعض أهل العلم أن عليه أن يوفي للبراق، ما فاتهن أيام غيبته حتى يساويناها في الحظ. والقول الأول أولى لاجتماع عامة أهل العلم عليه، ولأنها إنما أرفقت بزيادة الحظ بما يلحقها من مشقة السفر وتعب المسير، والقواعد خليات من ذلك. فلو سوى بينها وبينهن لكان في ذلك العدول عن الإنصاف.

على زوجها ألا يتزوج عليها صحَّ الشرطُ ولزمَ، وكان لها حقُّ فسخِ الزواج إذا لم يف لها بالشرط، ولا يسقطُ حقُّها في الفسخ إلا إذا أسقطته، ورَضِيَتْ بِمُخَالَفَتِهِ. وإلى هذا ذهب الإمام أحمدُ، ورجَّحه ابنُ تيميةَ، وابنُ القيمِ. إذ الشروطُ في الزواج أكبرُ خطراً منها في البيعِ والإجازةِ، ونحوهما. فلهذا يكونُ الوفاءُ بما التزمَ منها أوجبَ وأكد. واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي:

١ - بما رواه البخاريُّ، ومُسْلِمٌ... أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنْ أَحَقَّ الشُّرُوطُ أَنْ تُوفُوا مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

٢ - وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْمُسَوَّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنِيرِ يَقُولُ: «إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُصِيرَةِ اسْتَأْذَنُونِي أَنْ يُنْكِحُوا ابْنَتَهُمْ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَلَا أَذْنُ لَهُمْ، ثُمَّ لَا أَذْنُ، ثُمَّ لَا أَذْنُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ، فَإِنَّمَا ابْنَتِي بَضْعَةٌ مِنِّي، يُرِيدُنِي مَا أَرَابَهَا، وَيُؤْذِنُنِي مَا أَذَاهَا». وفي رواية: «إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي بَيْنِهَا». ثم ذكرَ صهرأ له من بني عبد شمسٍ فأنشئ عليه في مصاهرته إياه، فأحسن؛ قال: «حَدَّثَنِي فَصْدَقْنِي، وَوَعَدَنِي قَوْفِي لِي، وَإِنِّي لَسْتُ أَحْرَمُ حَلَالًا، وَلَا أَجُلُّ حَرَامًا وَلَكِنَّ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ أَبَدًا».

قال ابنُ القيمِ: فتصمَّنَ هذا الحُكْمُ أموراً: أنَّ الرجلَ إذا اشترطَ لزواجه أن لا يتزوجَ عليها لزمه الوفاءُ بالشرطِ، ومتى تزوجَ عليها فلها الفسخُ. وَجَّهه تَصَمُّنُ الحديثِ لذلك أَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَيُرِيدُهَا، وَأَنَّهُ يُؤْذِيهِ ﷺ وَيُرِيدُهُ. ومعلومٌ قطعاً أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا وَجَّهَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى الْأَيُّوْذِيَّاتِ، وَلَا يُرِيدُهَا، وَلَا يُؤْذِي

أَبَاها ﷺ وَلَا يُرِيْبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَشْرُوطاً فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ. وَفِي ذِكْرِهِ ﷺ صِهْرُهُ الْآخَرُ وَثَنَائِهِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَدَّثَهُ فَصَّدَّقَهُ وَعَدَّهُ فَوَقَّى لَهُ؛ تَعْرِضُ بِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَهْيِيجُ لَهُ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ، وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مِنْهُ وَعْدٌ لَهُ بِأَنَّهُ لَا يُرِيْبُهَا وَلَا يُؤْذِيهَا، فَهَيَّجَهُ عَلَى الْوَفَاءِ لَهُ، كَمَا وَقَّى لَهُ صِهْرُهُ الْآخَرُ. فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَشْرُوطَ عُزْفاً كَالْمَشْرُوطِ لَفْظاً، وَأَنَّ عَدَمَهُ يَمْلِكُ الْفَسْخَ لِمُشْتَرِطِهِ، فَلَوْ فُرِضَ مِنْ عَادَةِ قَوْمٍ أَنَّهُمْ لَا يُخْرِجُونَ نِسَاءَهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَلَا يُمْكِّنُونَ الزَّوْجَ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتَةِ. وَاسْتَمَرَّتْ عَادَتُهُمْ بِذَلِكَ؛ كَانَ كَالْمَشْرُوطِ لَفْظاً، وَهُوَ مَطْرُودٌ عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَقَوَاعِدُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ الشَّرْطَ الْعُرْفِيُّ كَاللَّفْظِيِّ سَوَاءٌ، وَلِهَذَا أَوْجِبُوا الْأَجْرَةَ عَلَى مَنْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى غَسَّالٍ أَوْ قَصَّارٍ، أَوْ عَجِيْنَهُ إِلَى خَبَّازٍ، أَوْ طَعَامَهُ إِلَى طَبَّاخٍ يَعْمَلُونَ بِالْأَجْرَةِ، أَوْ دَخَلَ الْحَمَّامَ وَاسْتَخْدَمَ مَنْ يُغْسِلُهُ مِمَّنْ عَادَتُهُ أَنْ يُغْسَلَ بِالْأَجْرَةِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ لَهُمْ أَجْرَةٌ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِيِّ. وَعَلَى هَذَا فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتٍ لَا يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ عَلَى نِسَائِهِمْ ضَرَّةً، وَلَا يُمْكِّنُونَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَعَادَتُهُمْ مُسْتَمِرَّةٌ بِذَلِكَ كَانَتْ كَالْمَشْرُوطِ لَفْظاً. وَعَلَى هَذَا فَسَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَابْنَةُ سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ أَجْمَعِينَ، أَحَقُّ النَّسَاءِ بِهَذَا، فَلَوْ شَرَطَهُ عَلَيَّ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ كَانَ تَأْكِيداً لَا تَأْسِيساً، وَفِي مَنَعِ عَلَيٍّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَبَيْنَ بِنْتِ أَبِي جَهْلٍ حِكْمٌ بَدِيعَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَعَ زَوْجِهَا فِي دَرَجَةٍ تَبَعٌ لَهُ، فَإِنْ كَانَتْ فِي نَفْسِهَا ذَاتَ دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ وَزَوْجُهَا كَذَلِكَ، كَانَتْ فِي دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ بِنَفْسِهَا وَبِزَوْجِهَا، وَهَذَا شَأْنُ فَاطِمَةَ وَعَلَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيَجْعَلَ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ مَعَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا بِنَفْسِهَا وَلَا تَبَعاً، وَيَبْنِيهِمَا مِنَ الْفَرْقِ مَا بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ نِكَاحُهَا عَلَيَّ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ

مُسْتَحْسَنًا، لَا شَرْعًا وَلَا قَدْرًا، وَقَدْ أَشَارَ ﷺ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ أَبَدًا». فَهَذَا إِثْمًا أَنْ يَتَنَاوَلَ دَرَجَةَ الْآخِرِ بِلَفْظِهِ أَوْ إِشَارَتِهِ... انْتَهَى. وَقَدْ تَقَدَّمَ رَأْيُ الْفُقَهَاءِ فِي اشْتِرَاطِ مِثْلِ هَذَا الشَّرْطِ وَنَحْوِهِ مِمَّا فِيهِ لِلْمَرْأَةِ، فَلْيُزَجَّعْ إِلَيْهِ.

حِكْمَةُ التَّعَلُّدِ:

١ - مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بِالْإِنْسَانِ وَقَضِيَّتِهِ عَلَيْهِ أَنْ أَبَاحَ لَهُ تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ، وَقَصَرَهُ عَلَى أَرْبَعٍ. فَلِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ فِي عِصْمَتِهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ فِي الثَّقَفَةِ وَالْمَبِيتِ كَمَا تَقَدَّمَ. فَلِذَا خَافَ الْجَوْرَ وَعَدَمَ الْوَفَاءِ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ تَبَعَاتِ حَرَمٍ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ. بَلْ إِذَا خَافَ الْجَوْرَ بِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ حَرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ حَتَّى تَتَحَقَّقَ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الزَّوْاجِ^(١). وَهَذَا التَّعَدُّدُ لَيْسَ وَاجِبًا وَلَا مَنْدُوبًا، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ أَبَاحَهُ الْإِسْلَامُ، لِأَنَّ ثَمَّةَ مَقْتَضِيَّاتٍ عِمْرَانِيَّةٍ وَضَرُورَاتٍ إِصْلَاحِيَّةٍ لَا يَجْمَلُ بِمُشْتَرِعِ إِغْفَالِهَا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ التَّغَاضِي عَنْهَا.

٢ - ذَلِكَ أَنَّ لِلْإِسْلَامِ رِسَالَةً إِنْسَانِيَّةً عُלَيَّا كُلَّفَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَنْهَضُوا بِهَا، وَيَقُومُوا بِتَبْلِيغِهَا لِلنَّاسِ. وَهَمَّ لَا يَسْتَطِيعُونَ النَّهْضَ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لَهُمْ دَوْلَةٌ قَوِيَّةٌ، قَدْ تَوَفَّرَ لَهَا جَمِيعُ مَقَوِّمَاتِ الدَّوْلَةِ: مِنَ الْجُنْدِيَّةِ، وَالْعِلْمِ، وَالصَّنَاعَةِ، وَالزَّرَاعَةِ، وَالتَّجَارَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُنَاصِرِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا وَجُودُ الدَّوْلَةِ وَبِقَائِهَا مَرْهُونَةٌ الْجَانِبِ نَافِذَةُ الْكَلِمَةِ قُوَّةُ السُّلْطَانِ. وَلَا يَسِمُ ذَلِكَ إِلَّا بِكَثْرَةِ الْأَفْرَادِ، بِحَيْثُ يُوجَدُ فِي كُلِّ مَجَالٍ مِنْ مَجَالَاتِ النِّشَاطِ

(١) يراجع حكم الزواج من هذا الكتاب.

الإنسانيَّ عَدَدَ وَفِرَّ من العَامِلِينَ. ولهذا قِيلَ: «إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ». وسبيلُ هذه الكثرةُ إِنَّمَا هو الزَّوْاجُ الْمُبَكِّرُ من جهةٍ، والتَّعَدُّدُ من جِهَةٍ أُخْرَى. ولقد أَذْرَكَتِ الدُّوَلُ الْحَدِيثَةُ قِيَمَةَ الْكَثْرَةِ الْعَدَدِيَّةِ وَأَثَرَهَا فِي الْإِنْتِاجِ. وفي الحروبِ، وفي سَعَةِ الثَّقُوفِ، فَعَمِلَتْ على زِيَادَةِ عَدَدِ السَّكَّانِ بِتَشْجِيعِ الزَّوْاجِ وَمُكَافَأَةِ مَنْ كَثُرَ نَسْلُهُ مِنْ رَعَائِيَّاهَا لِتَضَمُّنِ الْقُوَّةِ وَالْمَنْعَةِ. ولقد قَطَّنَ الرَّحَالَةُ الْأَلْمَانِيُّ «بُولُ أَشْمِيد» إِلَى الْخُصُوبَةِ فِي النَّسْلِ لَدَى الْمُسْلِمِينَ، وَاعْتَبَرَ ذَلِكَ عُنْصُرًا مِنْ عُنَاصِرِ قُوَّتِهِمْ فَقَالَ فِي كِتَابِ «الْإِسْلَامُ قُوَّةُ الْغَدِ» الَّذِي ظَهَرَ سَنَةَ ١٩٣٦ «إِنَّ مَقْوَمَاتِ الْقُوَى فِي الشَّرْقِ الْإِسْلَامِيِّ، تَنْحَصِرُ فِي عَوَامِلَ ثَلَاثَةٍ:

أ - فِي قُوَّةِ الْإِسْلَامِ «كَالْبَيْنِ»، وَفِي الْإِعْتِقَادِ بِهِ، وَفِي مُثُلِهِ، وَفِي تَأْخِيهِ بَيْنَ مُخْتَلِفِي الْجِنْسِ، وَاللَّوْنِ، وَالثَّقَافَةِ.

ب - وَفِي وَفَرَةِ مَصَادِرِ الثَّرْوَةِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي رُقْعَةِ الشَّرْقِ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي يَمْتَدُّ مِنَ الْمَحِيطِ الْأَطْلَسِيِّ، عَلَى حُدُودِ مَرَاكِشَ غَرْبًا إِلَى الْمَحِيطِ الْهَادِي، عَلَى حُدُودِ أَيْدُونِيسِيَا شَرْقًا. وَتَمَثِّلُ هَذِهِ الْمَصَادِرُ الْعَدِيدَةُ لِيُخَذَةَ اقْتِصَادِيَّةً سَلِيمَةً قَوِيَّةً وَلَا كِفَاءً ذَاتِي، لَا يَدْعُ الْمُسْلِمِينَ فِي حَاجَةٍ مُطْلَقًا إِلَى أُرُوبَا أَوْ غَيْرِهَا إِذَا مَا تَقَارَبُوا وَتَعَاوَنُوا.

ج - وَأَخِيرًا أَشَارَ إِلَى الْعَامِلِ الثَّالِثِ وَهُوَ: خُصُوبَةُ النَّسْلِ الْبَشَرِيِّ لَدَى الْمُسْلِمِينَ، مِمَّا جَعَلَ قُوَّتَهُمُ الْعَدَدِيَّةَ قُوَّةً مُتَزَايِدَةً؛ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْقُوَى الثَّلَاثُ فَتَأْخِذُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَخْذَةِ الْعَقِيدَةِ، وَتَوْحِيدِ اللَّهِ، وَعَطَّتْ ثَرَوَتَهُمُ الطَّبِيعِيَّةَ حَاجَةً تَزَايِدُ عَدَدِهِمْ، كَانَ الْخَطَرُ الْإِسْلَامِيُّ خَطَرًا مُنْذِرًا بِقَنَاءِ أُرُوبَا، وَبِسَيَادَةِ عَالَمِيَّةٍ فِي مِثْقَلَةِ هِيَ مَرْكَزُ الْعَالَمِ كُلِّهِ» وَيَقْتَرِحُ «بُولُ أَشْمِيد» هَذَا - بَعْدَ أَنْ فَصَّلَ هَذِهِ الْعَوَامِلَ الثَّلَاثَةَ، عَنْ طَرِيقِ

الإحصاءات الرسمية، وعمّا يعرفه عن جوهر العقيدة الإسلامية، كما تَبَلَّوْرَتْ في تاريخ المسلمين، وتاريخ تَرَابِطِهِمْ وَخَفِيفِهِمْ لِرَدِّ الاعتداء عليهم: «أَنْ يَتَضَامَنَ الْعَرَبُ الْمَسِيحِيُّ - شُعُوباً وَحُكُومَاتٍ - وَيُعِيدُوا الْحَرْبَ الصَّليبيَّةَ في صورة أُخْرَى مُلَاتِمَةً لِلْعَصْرِ، ولكن في أسلوبٍ نافذٍ حاسمٍ»^(١).

٣ - والدُّوْلَةُ صَاحِبَةُ الرِّسَالَةِ، كثيراً ما تتعرض لأخطار الجهاد، فتفقد عدداً كبيراً من الأفراد، ولا بُدَّ من رِعاية أرامِلِ الذين استشهدوا، ولا سبيلَ إلى حُسْنِ رِعايَتِهِمْ إِلَّا بِتَزْوِيجِهِمْ. كما أنَّه لا مَثْدُوْحَةً عن تعويض مَنْ فُقدُوا؛ وإنَّما يكونُ ذلك بالإكثارِ من النسل، والتعدي من أسبابِ الكثرة.

٤ - قد يكونُ عددُ الإناثِ في شَعْبٍ من الشُّعُوبِ أَكْثَرَ من عددِ الذُّكُورِ، كما يحدثُ عادةً في أعقابِ الحُرُوبِ، بل تَكَادُ تكونُ الزيادةُ في عددِ الإناثِ مُطَرِّدَةً في أَكْثَرِ الأُمَمِ، حتَّى في أحوالِ السُّلَمِ، نَظَرًا لما يُعَانِيهِ الرجالُ غالباً من الاضطلاعِ بالأعمالِ الشاقَّةِ التي تَهَيِّطُ بِمُسْتَوَى السِّنِّ عندَ الرجالِ أَكْثَرَ من الإناثِ. وهذه الزيادةُ تُوجِبُ التَّعَدُّدَ، وتُفْرِضُ الأخذَ بِوَاسِطَةِ الْعَدِيدِ الزَّائِدِ وإحصائِهِ، وإلاَّ اضْطُرُّوا إلى الانحِرَافِ واقترافِ الرِّذِيلَةِ، فيفسدُ الْمُجْتَمَعُ وَتَحُلُ أخلاقُهُ، أو إلى أَنْ يَقْضِيَنَ حَيَاتَهُنَّ في أَلَمِ الْجِزْمَانِ وشقاءِ العُزُوبَةِ، فيفقدنَ أعصابَهُنَّ، وتَضَيِّعُ ثَرَوَةً بَسْرِيَّةً كان يُمكنُ أَنْ تكونَ قُوَّةً لِلأُمَّةِ، وتُزَوَّدُ تُضَافاً إلى مجموعِ ثَرَوَاتِهَا. ولقد اضْطُرَّت بعضُ الدُّوَلِ التي زادَ فيها عددُ النساءِ على الرجالِ إلى إباحَةِ التعدي؛ لأنَّها

(١) ترجمة الأستاذ الدكتور محمد البهي.

لم تَزَ حَلًا أَثْمَلَ مِنْهُ مَعَ مَخَالَفَتِهِ لِمَا تَعْتَقِدُهُ، وَمُتَاقِفَتِهِ لِمَا أَلْفَتُهُ وَدَرَجَتْ عَلَيْهِ.

قَالَ الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ يُوسُفُ مُوسَى: أَذْكُرُ أَنِّي وَبَعْضُ إِخْوَانِي الْمَصْرِيِّينَ دُعِينَا عَامَ ١٩٤٨ - وَنَحْنُ فِي «بَارِيس» لِحَضُورِ مُؤْتَمَرِ الشَّبَابِ الْعَالَمِيِّ بِمَدِينَةِ «مِيُونِخ» بِالْمَآنِيَا. وَكَأَنَ مِنْ نَصِيبِي أَنْ أَشْتَرِكْتَ أَنَا وَزَمِيلُ لِي مِنَ الْمَصْرِيِّينَ فِي الْحَلْفَةِ الَّتِي كَانَتْ تَبْتَخُ مُشْكَلَةً زِيَادَةً عَدِدِ النِّسَاءِ بِالْمَآنِيَا أَضْعَافًا مَضَاعِفَةً عَنْ عَدِدِ الرِّجَالِ بَعْدَ الْحَرْبِ، وَتَسْتَعْرِضُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَلًّا طَبِئًا لَهَا. وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ سَائِرِ الْحُلُولِ الَّتِي يَغْرِفُونَهَا هُنَاكَ وَرَفُضِهَا جَمِيعًا تَقَدَّمْتُ وَزَمِيلِي بِالْحَلِّ الطَّبِيعِيِّ الْوَحِيدِ؛ وَهُوَ إِبَاحَةُ تَعْدُدِ الزَّوْجَاتِ. فَقُبِلَ هَذَا الرَّأْيُ أَوَّلًا بِشَيْءٍ مِنَ الدُّهْشَةِ وَالْإِسْتِغْرَازِ، وَلَكِنَّهُ بَعْدَ بَحْثِهِ بَحْثًا عَادِلًا عَمِيقًا رَأَى الْمُؤْتَمِرُونَ أَنَّهُ لَا حِلَّ غَيْرُهُ، وَكَانَتْ النَتِيجَةُ اعْتِبَارُهُ تَوْصِيَةً مِنَ التَّوَصِيَّاتِ الَّتِي أَقْرَاهَا الْمُؤْتَمَرُ. وَكَأَنَ مِمَّا سَرَّنِي كَثِيرًا بَعْدَ عَوْدَتِي إِلَى الْوَطَنِ عَامَ ١٩٤٩ مَا عَرَفْتُهُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الصُّحُفِ الْمِصْرِيَّةِ نَشَرَتْ أَنَّ أَهَالِي مَدِينَةِ «بُون» عَاصِمَةَ أَلْمَآنِيَا الْغَرْبِيَّةِ، طَلَبُوا أَنْ يُنْصَ فِي الدِّسْتُورِ عَلَى إِبَاحَةِ تَعْدُدِ الزَّوْجَاتِ.

٥ - ثُمَّ إِنَّ اسْتِعْدَادَ الرَّجُلِ لِلتَّنَاسُلِ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْدَادِ الْمَرْأَةِ، فَهُوَ مُهَيَّأٌ لِلْعَمَلِيَّةِ الْجِنْسِيَّةِ مُنْذُ الْبُلُوغِ إِلَى سِنِّ مُتَأَخَّرَةٍ بَيْنَمَا الْمَرْأَةُ لَا تَنْتَهِيُ لِلذَّكَاءِ مُدَّةَ الْحَيْضِ - وَهُوَ دَوْرَةٌ شَهْرِيَّةٌ قَدْ تَصِلُ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ - وَلَا تَنْتَهِيُ كَذَلِكَ مُدَّةَ النَّفَاسِ وَالْوِلَادَةِ - وَقَدْ تَصِلُ هَذِهِ الْمُدَّةُ إِلَى أَرْبَعِينَ يَوْمًا - يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ ظُرُوفُ الْحَمْلِ وَالرَّضَاعِ. وَاسْتِعْدَادُ الْمَرْأَةِ لِلْوِلَادَةِ يَنْتَهِي بَيْنَ الْخَامِسَةِ وَالْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ، بَيْنَمَا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ الْإِخْصَابَ إِلَى مَا بَعْدَ السِّتِينَ، وَلَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةٍ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ وَوَضْعِ الْحُلُولِ السَّالِمَةِ لَهَا. فَإِذَا كَانَتْ

الزوجة في هذه الحالة عاجزة عن أداء الوظيفة الزوجية فماذا يصنع الرجل أثناء هذه الفترة؟ وهل الأفضل له أن يضم إليه خليلة تعف نفسه وتُخصن فرجه أم يتخذ خليلة لا تربطه بها رابطة إلا الرابطة التي تربط الحيوانات بغضها ينقض؟... مع ملاحظة أن الإسلام يحرم الزنى أشد تحريم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (١). ويقرر لمقتضى عقوبة رابعة، قال الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمَا رَافَةٌ فِي ذَٰلِكَ إِنَّ اللَّهَ إِنَّ هَٰذَا هُوَ الْآخِرُ وَلَشَهِدَ عَلَيْهِمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) ...

٦ - وقد تكون الزوجة عقيمة لا تلد، أو مريضة مرضاً لا يرجى شفاؤها منه، وهي مع ذلك رغبة في استمرار الحياة الزوجية، والزوج راغب في إنجاب الأولاد، وفي الزوجة التي تدبر شؤون بيته. فهل من الخير للزوج أن يرضى بهذا الواقع الأليم، فيصطحب هذه العقيمة دون أن يولد له، وهذه المريضة دون أن يكون له من يدبر أمر منزل، فيستحيل هذا الغرم كله وحده؟... أم الخير في أن يفارقها وهي رغبة في المعاشرة فيؤذيها بالفراق؟... أم يوفق بين رغبتها ورغبتها فيتزوج بأخرى ويبقى عليها فتلتقي مصلحتها ومصلحتها معاً؟... أعتقد أن الحل الأخير هو اهتدى الحلول وأحفظها بالقبول، ولا يسع صاحب ضمير حي وعاطفة نبيلة إلا أن يتقبله ويرضى به.

٧ - وقد يوجد عند بعض الرجال - بحكم طبيعتهم النفسية

(١) سورة الإسراء: الآية ٣٢.

(٢) سورة النور: الآية ٢.

والبَذْيَةِ - رغبة جنسية جامحة، إذ ربّما لا تُشبعُ امرأة واحدة، ولا سيّما في بعض المناطق الحارة. فبدلاً مِنْ أَنْ يَتَّخِذَ خَلِيلَةً تُفْسِدُ عَلَيْهِ أخلاقه؛ أَيْبَحَ لَهُ أَنْ يُشَبَّحَ غَيْرَتُهُ عَنْ طَرِيقِ حَلَالٍ مَشْرُوعٍ.

٨ - هذه بغض الأسباب الخاصة والعامة التي لاحظها الإسلام، وهو يشرع لا لجلب خاص من الناس، ولا لزمن معين محدود، وإنما يشرع للناس جميعاً إلى أَنْ يَرْتِ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، فَمُرَاعَاةُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ لَهَا اعتبارها. وتقدير ظروف الأفراد لا بُدَّ وَأَنْ يُحَسَّبَ حسابها. والحرص على صالح الأمة - بتكثير سوادها ليكونوا عُدَّتْهَا في الحرب والسلم - من أهم الأهداف التي يستهدفها المشرع.

٩ - ولقد كان لهذا التشريع والأخذ به في العالم الإسلامي فضل كبير في بقاءه نقيّاً بعيداً عن الرذائل الاجتماعية والنقائص الخلقيّة التي فسدت في المجتمعات التي لا تؤمن بالتعدد ولا تعترف به. فقد لوحظ في المجتمعات التي تحرّم التعدد:

أ - سُيُوعُ الفسق، وانتشارُ الفجور، حتى زاد عددُ البغايا عن عددِ المتزوّجات في بعض الجهات.

ب - وَتَبَعَ ذَلِكَ كَثْرَةُ المواليد مِنَ السَّفَاحِ. إِذْ بَلَغَتْ نِسْبَتُهَا فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ ٥٠ مِنْ مَجْمُوعِ المواليدِ هُنَاكَ. وَفِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ يُؤَكَّدُ فِي كُلِّ عَامٍ أَكْثَرُ مِنْ مِائَتَيْ أَلْفٍ وَلَاقَةٍ غَيْرِ مَرْعِيَةٍ. تَشْرُثُ جَرِيدَةُ الشَّعْبِ فِي شَهْرِ أَوْغُسْتُس سَنَةَ ١٩٥٩ مَا يَلِي: الرَّقْمُ الْمُدْهِلُ لِلأَطْفَالِ غَيْرِ الشَّرْعِيِّينَ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ، أَثَارَ مِنْ جَدِيدِ الْجَدَلِ حَوْلَ انْجِطَاطِ مُسْتَوَى الْأَخْلَاقِ فِي أَمْرِيكَا، وَالْحَمَلِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى عَاتِقِ دَافِعِ الضَّرَائِبِ الْأَمْرِيكِيِّ - نَتِيجَةً لَتَحْمِلِهِ نَفَقَاتِ هَذَا الْجَيْشِ مِنَ الْأَطْفَالِ - وَلَا غَرَوْ فَقَدْ

تَعَدَّى عددُ هؤلاء المواليد الـ «مائتي ألف» سنوياً. ولمُواجهَةِ هذه المُشكلة تُدْرُسُ الجهاتُ الرّسوميّةُ في بعضِ المُجتمعاتِ إمكانيّةَ تَعْقِيمِ النِّساءِ اللَّاتي يَحُدُنَ عنِ التعاليمِ الدّينيّةِ. ويتركزُ الجَدَلُ في أماكنٍ أُخرى، حَوْلَ الْمُفْتَرَحَاتِ الّتي تُطالِبُ بِتُخْفِيزِ الإعاناتِ لِلأمّهاتِ اللَّاتي يَضَعْنَ أَكْثَرَ مِنْ مولودٍ واحدٍ غَيْرَ شَرْعِيٍّ. وتقولُ وَرَازَاتُ الصُّحُفِ، والتعليمِ، والشؤونِ الاجتماعيّةِ، في الولاياتِ المتحدّةِ: إنّ دَافِعِي الضَّرَائِبِ في أُمريكَا سَوَفَ يَتَحَمَّلُونَ هَذَا العامَ مَبْلَغَ ٢١٠ مليون دولاراً لِتُغَطِّيَ نَفَقَاتِ الأَطفالِ غَيْرِ الشَّرْعِيِّينَ، وذلكُ بِواقعِ ٢٧ دولاراً و٢٩ سنتاً شهرياً لِكُلِّ طِفْلٍ.

وَتَقُولُ الإحصاءاتُ الرّسوميّةُ إنّ عَدَدَ هؤلاء الأَطفالِ اِزْتَمَعَ مِنْ ٨٧ ألفاً و٩٠٠ عام ١٩٣٨ إلى (٢٠١ ألف و٧٠٠ عام ١٩٥٧ كما تُقَدَّرُ وزارةُ الشؤونِ الاجتماعيّةِ عَدَدَ هؤلاء الأَطفالِ في عام ١٩٥٨ بـ ٢٥٠ ألف طِفْلٍ. ولكنَّ الخبراءَ يَعتَقِدُونَ أنّ الرُّقْمَ الصَّحيحَ يَتَعَدَّى هَذَا بِكَثِيرٍ. وتدلُّ الإحصاءاتُ الأَخيرَةُ أنّ مَعْدَلَ هَذِهِ الوِلاداتِ غَيْرِ الشَّرْعِيّةِ في كُلِّ أَلْفٍ، قد زادَ ثَلَاثَةَ أَضْعَافٍ - خِلالَ الجِيلَيْنِ الأَخِيرَيْنِ - مَعَ زِيادَةِ تُلْدُرٍ بِالخَطَرِ بَيْنَ الفَتَيَاتِ المُرَافِقَاتِ. وَيُغَلِنُ علماءُ عِلْمِ الاجتماعِ حَقِيقَةَ أُخْرَى؛ وَهِيَ أَنَّ العائِلاتِ المُفْتَدِرَةَ تُخْفِي عَادَةً أَنَّ إِحْدَى بَنَاتِهَا حَمَلَتْ بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ شَرْعِيّةٍ، وَتُرْسِلُ الطِّفْلَ بِهَدْوٍ إِلَى أُسْرَةٍ أُخْرَى تَتَبَّاهُ... انْتَهَى.

ج - واثَمَرَتِ هَذِهِ الاتِّصالاتُ الخَبِيثَةُ الأَمراضَ البَديئَةَ والعُدَّةَ النَفسيّةَ والاضطراباتِ العَصَبِيّةَ.

د - وَتَسَرَّبَتِ عَواملُ الضَّعْفِ والانهلالِ إِلَى النَفوسِ.

هـ - وَاِنحَلَّتْ عُرَى الصَّلَاتِ الوَثِيقَةِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ، واضْطَرَّتِ الحَيَاةُ الزَّوْجِيّةُ وَاِنفَكَّتْ رَوابِطُ الأُسْرَةِ حَتَّى لَمْ تَعُدْ شَيْئاً ذا قِيَمَةٍ.

و - وضاع النسب الصحيح؛ حتى أنَّ الزوج لا يستطيع الجزم بأن الأطفال الذين يقوم على تربيته هم من صلبه. فهذه المفاسد وغيرها كانت النتيجة الطبيعية لمخالفة الفطرة والانحراف عن تعاليم الله، وهي أقوى دليل وأبلغ حجة على أنَّ وجهة الإسلام هي أسلم ووجهة، وأنَّ تشريعهُ هو أنسب تشريع لإنسان يعيش على الأرض، وليس لِمَلَأَتْكَ يَعِيشُونَ في السماء، ولتُخْتَمَ هذه الكلمة بالسؤال والجواب اللذين أوردتهما الفونس اتيين دينيه حيث قال: هل في زوال تعدد الزوجات فائدة أخلاقية؟... ثم أجاب: إنَّ هذا أمر مشكوك فيه؛ فالدعارة التي تنثر في أكثر الأقطار الإسلامية سوف تنفش فيها، وتُنشَر آثارها المخزبة. وكذلك سوف يظهر في بلاد الإسلام داء لم تعرفه من قبل، هو عُزوبة النساء التي تنتشر بآثارها المُفسدة في البلاد المقصورة فيها الزَّوْج على واحدة، وقد ظهر ذلك فيها بنسبة مُفرِعة. وخاصة عقب فترات الحروب^(١).

تَفْهِيمُ التَّعَدُّدِ: ولقد كان سوء التطبيق، وعدم رعاية تعاليم الإسلام حجة ناهضة للذين يريدون أن يُقَيِّدُوا تعدد الزوجات والأبَّاح للرجل أن يتزوج بأخرى إلا بعد دراسة القاضي أو غيره - من الجهات التي يتأط بها هذا الأمر - حاله ومعرفة قدرته الماليَّة، والإذن له بالزواج. ذلك أنَّ الحياة المنزلية تتطلب نفقات باهظة، فإذا كثر أفراد الأسرة بتعدد الزوجات ثقل جمل الرجل، وضعف عن القيام بالتفقه عليهم، وعجز عن تربيتهم التربية التي تجعل منهم أفراداً صالحين، يستطيعون النهوض بتكاليف الحياة وتبعايتها، وبذلك يفسد الجهل، ويكثر المتعطلون، ويتسرد عدد كبير من أفراد الأمة، فيشبون وهم يحولون جرائم الفساد التي تنخر في عظامها. ثم

(١) من كتاب محمد رسول الله: ترجمة الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود.

إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَتَزَوَّجُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ بِأَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَّا لَقَضَاءِ الشَّهْوَةِ أَوْ الطَّمَعِ فِي الْمَالِ؛ فَلَا يَتَحَرَّى الْحِكْمَةَ مِنَ التَّعَدُّ، وَلَا يَتَّبِعِي وَجْهَ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ، وَكَثِيرًا مَا يَتَعَدَّى عَلَى حَقِّ الزَّوْجَةِ الَّتِي تَزَوَّجَ عَلَيْهَا، وَيُضَارُّ أَوْلَادُهُ مِنْهَا، وَيَحْرِمُهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ فَتَشْتَغِلُ نِيرَانُ الْعَدَاوَةِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الصَّرَائِرِ، ثُمَّ تَنْشِيرُ هَذِهِ الْعَدَاوَةَ إِلَى الْأَسْرِ، فَيَشْتَدُّ الْخِصَامُ، وَتَسْعَى كُلُّ زَوْجَةٍ لِلانْتِقَامِ مِنَ الْأُخْرَى، وَتَكْبُرُ هَذِهِ الصَّنَائِرُ حَتَّى تَصِلَ إِلَى حَدِّ الْقَتْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ. هَذِهِ بَعْضُ آثَارِ التَّعَدُّ، وَالَّتِي اتَّخَذَ مِنْهَا دَلِيلَ التَّقْيِيدِ. وَنَبَادِرُ فَنَقُولُ: إِنَّ الْعِلَاجَ لَا يَكُونُ بِمَنْعِ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْتَّعْلِيمِ وَالتَّزْيِينِ وَتَفْقِيهِ النَّاسِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ. أَلَا تَرَى إِنَّ أُبَيَّحَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ دُونَ أَنْ يَتَجَاوَزَ الْحَدَّ، فَإِذَا اسْتَرْفَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَاصَابَتْهُ الْأَمْرَاضُ وَانْتَابَتْهُ الْعِلَلُ؛ - فَلَيْسَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِقَدْرِ مَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى النَّهْمِ وَالْإِسْرَافِ. وَعِلَاجُ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَكُونُ بِمَنْعِهِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِتَغْلِيظِهِ الْأَدَبَ الَّذِي يَنْبَغِي مُرَاعَاتِهِ اتِّقَاءً لِمَا يَحْدُثُ مِنْ ضَرَرٍ.

ثُمَّ إِنَّ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى حَظَرِ التَّعَدُّ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنَ الْقَاضِي مُسْتَدْلِينَ بِالْوَاقِعِ مِنْ أَحْوَالِ الَّذِينَ تَزَوَّجُوا بِأَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ؛ جَهَلُوا أَوْ تَجَاهَلُوا الْمَفَاسِدَ الَّتِي تَنْجُمُ مِنَ الْحَظَرِ، فَإِنَّ الضَّرَرَ الْحَاصِلَ مِنْ إِبَاحَةِ التَّعَدُّ أَخَفُّ مِنْ ضَرَرِ حَظَرِهِ، وَالْوَاجِبُ أَنْ يُتَّقَى أَشَدُّهُمَا بِإِبَاحَةِ أَحْفَهُمَا - تَبَعًا لِقَاعِدَةِ ارْتِكَابِ أَخَفِّ الضَّرَرَيْنِ - وَتَرْكُ الْأَمْرِ لِلْقَاضِي مِمَّا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ، فَلَيْسَتْ هُنَاكَ مَقَايِيسُ صَحِيحَةٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَعْرِفَ بِهَا ظُرُوفَ النَّاسِ وَأَحْوَالِهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ ضَرُّهُ أَقْرَبَ مِنْ نَفْعِهِ. وَلَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ - مِنَ الْعَهْدِ الْأَوَّلِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا - يَتَزَوَّجُونَ بِأَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يَتْلُغْنَا أَنْ أَحَدًا حَاوَلَ حَظَرَ

التعدد، أو تقييده على النُحْوِ الْمُقْتَرَحِ، فَلْيَسَعْنَا مَا وَسِعَهُمْ، وما ينبغي لنا أن نُضَيِّقَ رَحْمَةَ اللَّهِ الْوَاسِعَةَ، وننتقص من التشريع الذي جمع من المزايا والفضائل ما شَهِدَ به الأعداء؛ فضلاً عن الأصدقاء.

تَارِيخُ تَعَدُّدِ الزَّوْجَاتِ: الْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا النُّظَامَ كَانَ سَائِداً قَبْلَ ظُهُورِ الإسلامِ في شعوبٍ كثيرة منها: «العبريون» و«العرب» في الجاهلية، وشعوب «الصقالية»، أو «السلافيون». وهي التي ينتمي إليها مُعْظَمُ أَهْلِ البلاد التي تُسَمِّيها الآن: «رُوسيا، وليتوانيا، وليثونيا، واستونيا، ويولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا». وعند بعض الشعوب الجرمانية والسكسونية التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي تُسَمِّيها الآن: «ألمانيا، والنمسا، وسويسرا، وبلجيكا، وهولندا، والدانمارك، والسويد، والنرويج، وانجلترا». فليس بِصَحِيحٍ إِذْنِ ما يدَّعُوهُ مِنْ أَنَّ الإسلامَ هو الذي قد أتى بهذا النُّظَامِ. والحقيقة كذلك أَنَّ نظام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقتِ الحاضرِ منتشرًا في عِدَّةِ شعوبٍ لا تُدِينُ بالإسلام كإفريقيا، والهند، والصين، واليابان.

فليس بِصَحِيحٍ إِذْنِ ما يزعمونه من أَنَّ هَذَا النُّظَامَ مَقْصُورٌ عَلَى الأُمَمِ التي تَدِينُ بالإسلام... وَالْحَقِيقَةُ كَذَلِكَ أَنَّهُ لَا عِلَاقَةَ لِلدِّينِ الْمَسِيحِيِّ فِي أَصْلِهِ بِتَحْرِيمِ التَّعَدُّدِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَرَدْ فِي الْإِنْجِيلِ نَصٌّ صَرِيحٌ يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّحْرِيمِ. وَإِذَا كَانَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ إِلَى الْمَسِيحِيَّةِ مِنْ أَهْلِ أوروپَا قَدْ سَارُوا عَلَى نِظَامِ وَحْدَةِ الزَّوْجَةِ فَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ مُعْظَمَ الأُمَمِ الأوروپِيَّةِ الوثنية التي انتشرت فيها المسيحية في أَوَّلِ الأمرِ - وهي شعوب اليونان، والرومان - كانت تَقَالِيدُهَا تُحَرِّمُ تَعَدُّدَ الزَّوْجَاتِ المَعْقُودِ عليهن، وقد سار أهلها - بعد اعتناقهم المسيحية - على ما وَجَدُوا عَلَيْهِ آبَاءَهُمْ مِنْ قَبْلُ. إِذْنِ

فلم يَكُنْ نِظَامٌ وَحْدَةَ الزَّوْجَةِ لَدَيْهِمْ نِظَامًا طَارِئًا جَاءَ بِهِ الدِّينُ الْجَدِيدُ الَّذِي دَخَلُوا فِيهِ، وَإِنَّمَا كَانَ نِظَامًا قَدِيمًا جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي وَثَنِيَّتِهِمُ الْأُولَى، وَكُلُّ مَا هُنَاكَ أَنَّ النُّظُمَ الْكَنْسِيَّةَ الْمُسْتَحْدَثَةَ بَعْدَ ذَلِكَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ وَاعْتَبَرَتْ هَذَا التَّحْرِيمَ مِنْ تَعَالِيمِ الدِّينِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَسْفَارَ الْإِنْجِيلِ نَفْسَهَا لَمْ يَرِدْ فِيهَا شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّحْرِيمِ. وَالْحَقِيقَةُ كَذَلِكَ، أَنَّ نِظَامَ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ لَمْ يَبْدُ فِي صُورَةٍ وَاضِحَةٍ إِلَّا فِي الشُّعُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْحَضَارَةِ، عَلَى حِيْنِ أَنَّهُ قَلِيلُ الْإِنْتِشَارِ أَوْ مُنْعَدِمٌ فِي الشُّعُوبِ الْبِدَائِيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ عُلَمَاءُ الْاجْتِمَاعِ وَمُؤَرِّخُو الْحَضَارَاتِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ (وِسترمارك، وهوبهوس، وهيلير، وجنربرج).

فَقَدْ لَوَحِظَ أَنَّ نِظَامَ وَحْدَةِ الزَّوْجَةِ كَانَ النِّظَامُ السَّائِدُ فِي أَكْثَرِ الشُّعُوبِ تَأْخَرًا وَبِدَائِيَّةً، وَهِيَ الشُّعُوبُ الَّتِي تَعِيشُ عَلَى الصَّيْدِ، أَوْ جَمْعِ الثَّمَارِ الَّتِي تَجُودُ بِهَا الطَّبِيعَةُ عَفْوًا، وَفِي الشُّعُوبِ الَّتِي تَنْزَحِرُ حَرْحَرًا كَبِيرًا عَنْ بِدَائِيَّتِهَا، وَهِيَ الشُّعُوبُ الْحَدِيثَةُ الْعَهْدُ بِالزَّرَاعَةِ. عَلَى حِيْنِ أَنَّ نِظَامَ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ لَمْ يَبْدُ فِي صُورَةٍ وَاضِحَةٍ إِلَّا فِي الشُّعُوبِ الَّتِي قَطَعَتْ مَرَحَلَةً كَبِيرَةً فِي الْحَضَارَةِ، وَهِيَ الشُّعُوبُ الَّتِي تَجَاوَزَتْ مَرَحَلَةَ الصَّيْدِ الْبِدَائِيَّ إِلَى مَرَحَلَةِ اسْتِئْتِاسِ الْأَنْعَامِ وَتَرْبِيَّتِهَا وَرَغِيهَا وَاسْتِغْلَالِهَا، وَالشُّعُوبُ الَّتِي تَجَاوَزَتْ جَمْعَ الثَّمَارِ وَالزَّرَاعَةَ الْبِدَائِيَّةَ إِلَى مَرَحَلَةِ الزَّرَاعَةِ. وَيَرَى كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْاجْتِمَاعِ وَمُؤَرِّخِي الْحَضَارَاتِ أَنَّ نِظَامَ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ سَيَسْبُغُ نِظَامَهُ حَتْمًا، وَيَكْثُرُ عَدَدُ الشُّعُوبِ الْآخِذَةِ بِهِ كَلَمَا تَقَدَّمَتِ الْمَدِينَةُ وَاتَّسَعَ نِطاقُ الْحَضَارَةِ.. فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذَنْ مَا يَزْعُمُونَهُ مِنْ أَنَّ نِظَامَ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ مُرْتَبِطٌ بِتَأْخُرِ الْحَضَارَةِ، بَلْ عَكْسُ ذَلِكَ تَمَامًا هُوَ الْمُتَّفَقُ مَعَ الْوَاقِعِ. هَذَا هُوَ الْوَضْعُ الصَّحِيحُ لِنِظَامِ التَّعْدِدِ مِنَ النَّاحِيَةِ التَّارِيخِيَّةِ وَهَذَا هُوَ

موقف المسيحية منه، وهذه هي الحقيقة فيما يتعلق بمدى انتشاره، وارتباطه بتقدم الحضارة، ولم نذكر لتدبير هذا النظام، وإنما ذكرناه لمجرد وضع الأمور في نصابها وبيان ما تنطوي عليه حملة الفرنجة من تزيف للحقيقة والتاريخ.

الْوَلَايَةُ عَلَى الزَّوْجِ

مَعْنَى الْوَلَايَةِ: الْوَلَايَةُ حَقٌّ شَرْعِيٌّ، يَنْفَعُ بِمُقْتَضَاهُ الْأَمْرُ عَلَى الْغَيْرِ جَبْرًا عَنْهُ... وَهِيَ وِلَايَةٌ عَامَّةٌ، وَوَلَايَةٌ خَاصَّةٌ... وَالْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ وِلَايَةٌ عَلَى النَّفْسِ، وَوَلَايَةٌ عَلَى الْمَالِ. وَالْوَلَايَةُ عَلَى النَّفْسِ هِيَ الْمَقْصُودَةُ هُنَا، أَيْ وِلَايَةٌ عَلَى النَّفْسِ فِي الزَّوْجِ.

شُرُوطُ الْوَلِيِّ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَلِيِّ: الْحُرِّيَّةُ، وَالْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، سَوَاءً كَانَ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرَ مُسْلِمٍ... فَلَا وِلَايَةَ لِعَبْدٍ، وَلَا مَجْنُونٍ، وَلَا صَبِيٍّ، لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِوَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ عَلَى نَفْسِهِ، فَأَوَّلَى الْأُتُكُونُ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ. وَيُزَادُ عَلَى هَذِهِ شَرْطُ رَابِعٍ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، إِذَا كَانَ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ مُسْلِمًا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَغَيْرِ الْمُسْلِمِ وِلَايَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِ لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١) :

عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ: وَلَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِي الْوَلِيِّ، إِذِ الْفُسْقُ لَا يَسْلُبُ أَهْلِيَّةَ التَّرْوِيجِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ بِهِ الْفُسْقُ إِلَى حَدِّ التَّهْتِكِ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يُؤْتَمَنُ عَلَى مَا تَحْتَ يَدِهِ، فَيَسْلُبُ حَقَّهُ فِي الْوَلَايَةِ.

اعْتِبَارُ وِلَايَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا فِي الزَّوْجِ: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى

(١) سورة النساء: الآية ١٤١.

أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَزُوجُ نَفْسَهَا وَلَا غَيْرَهَا، وَإِلَى أَنَّ الزَّوْاجَ لَا يَنْعَقِدُ بِعِبَارَتِهَا، إِذْ إِنَّ الْوَلَايَةَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ، وَأَنَّ الْعَاقِدَ هُوَ الْوَلِيُّ... وَاحْتَجُّوا لِهَذَا.

١ - يَقُولُ اللَّهُ - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا يَتَزَوَّجُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عِبَادِكُمُ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ﴾ (١).

٢ - ويقولو - سبحانه - : ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا...﴾ (٢).
وَوَجْهُ الْاِحْتِجَاجِ بِالْآيَتَيْنِ: أَنَّ اللَّهَ - تعالى - خَاطَبَ بِالنِّكَاحِ الرِّجَالَ، وَلَمْ يَخَاطَبْ بِهِ النِّسَاءَ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُنكِحُوا أَيُّهَا الْأَوْلِيَاءُ مُؤَلِّاتِكُمْ لِلْمُشْرِكِينَ.

٣ - وعن أبي موسى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن جبر، والحاكم وصححه، والثنائي في الحديث يَتَّبِعُهُ إِلَى الصَّحَّةِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ الْمَجَازِينَ إِلَى الذَّاتِ، فَيَكُونُ الزَّوْاجُ بِغَيْرِ وَلِيِّ بَاطِلًا، كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - رضي الله عنها.

٤ - وروى البخاري عن الحسن قال: «... فَلَا تَقْبَلُونَهَا...» (٣).
قال: «حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه. قال: زوجت أختاً لي من رجل فطلقها حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك، وقريشتك، وأكثر منك فطلقها، ثم جئت تخطبها!! لا والله لا تعود إليها أبداً، وكان رجلاً لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن تزجج إليه، فأنزل الله هذه الآية: ﴿فَلَا تَقْبَلُونَهَا﴾ (٤) فقلت: الآن أفعل يا رسول الله. قال: فزوجتها إياه».

(١) سورة النور: الآية ٣٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٢.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٢.

قال الحافظُ في الفتح: ومن أقوى الحجج هذا السَّبَبُ المذكورُ في نزولِ هذه الآيةِ المذكورةِ، وهي أَصْرَحُ دليلٍ على اعتبارِ الوليِّ؛ وإلا لَمَا كَانَ لِعَضْلِهِ مَعْنَى، ولأنَّها لو كَانَ لها أَنْ تُزَوَّجَ نَفْسَهَا لم تَخْتَجِ إِلَى أَخِيهَا، ومن كَانَ أَمْرُهُ إِلَيْهِ لَا يَقَالُ إِنَّ غَيْرَهُ مَنَعَهُ مِنْهُ.

٥ - وعن عائشةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا^(١) فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ». رواه أحمد، وأبو داود، وابنُ ماجَّة، والتِّرْمِذِيُّ، وقال: حديثٌ حَسَنٌ. قال الفَرُطِيُّ: وهذا الحديثُ صَحِيحٌ. ولا اعتبارُ بقولِ ابْنِ عُثَيْمٍ عن ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قال: سَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيَّ، فلم يَعْرِفْهُ، ولم يَقُلْ هَذَا أَحَدٌ عن ابْنِ جُرَيْجٍ غَيْرَ ابْنِ عُثَيْمٍ، وقد رواه جماعةٌ عن الزُّهْرِيَّ ولم يَذْكُرُوا ذَلِكَ... ولو ثَبَتَ هَذَا عن الزُّهْرِيَّ لم يَكُنْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ، لَأَنَّهُ قد نَقَلَهُ عَنْهُ يَقَات: مِنْهُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، وهو ثِقَّةٌ إمامٌ، وجعفرُ بْنُ رَبِيعَةَ... فلو نَسِيَ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ لِأَنَّ النُّسْبَانَ لَا يُعَصِّمُ مِنْهُ ابْنُ آدَمَ. قال الحاكم: وقد صَحَّتِ الرِّوَايَةُ فِيهِ عن أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ: عائشة، وأُمُّ سَلَمَةَ، وَرَبِيعَةُ... ثم سَرَدَ تَمَامَ ثَلَاثِينَ حَدِيثًا. وقال ابْنُ الْمُثَنِّ: إِنَّهُ لَا يُعْرَفُ عن أَحَدٍ من أَصْحَابِهِ خِلَافَ ذَلِكَ.

٦ - قالوا: ولأنَّ الزَّوَاجَ لَهُ مَقاصِدٌ مُتَعَدِّدَةٌ، والمرأةُ كَثِيرًا ما تَخْصَعُ لِحُكْمِ العاطِفَةِ، فلا تُحْسِنُ الاختيارَ، فيفوتُها حصولُ هذه المقاصدِ؛ فَمُنِعَتْ مِنْ مُبَاشَرَةِ العقدِ وجُعِلَ إِلَى وَلِيِّهَا، لِتَحْصُلَ على مقاصدِ الزَّوَاجِ على

(١) أي ائتمنوا عن التزويج.

الْوَجْهِ الْأَكْمَلُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ: مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؛ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةُ. وَبِمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا مِنْ فَهَاءِ التَّابِعِينَ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَشَرِيحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ التَّخْفِيُّ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَغَيْرُهُمْ. وَبِهَذَا يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ شَيْبَرَةَ، وَاحْمَدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالطَّبْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ - حِينَ تَأَيَّمَتْ، وَعَقَدَ عَلَيْهَا عُمَرُ النِّكَاحَ، وَلَمْ تَعْقُدْهُ هِيَ - إِنْطَالُ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: إِنْ مَنْ قَالَ: إِنْ لِلْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ الْمَالِكَةَ لِتَنْفِسَهَا تَزْوِيجَ نَفْسِهَا وَعَقْدَ النِّكَاحِ دُونَ وَلِيِّهَا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَهَا لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْعَ خُطْبَةَ حَفْصَةَ لِتَنْفِسَهَا؛ إِذَا كَانَتْ أَوْلَى بِنَفْسِهَا مِنْ أَبِيهَا وَخُطْبَتِهَا إِلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ أَمْرَهَا وَلَا الْعَقْدَ عَلَيْهَا. وَيُرَى أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ: أَنَّ الْمَرْأَةَ الْعَاقِلَةَ الْبَالِغَةَ لَهَا الْحَقُّ فِي مُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ لِنَفْسِهَا. بِكَرَاهٍ كَانَتْ أَوْ قَبِيحًا... وَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَكِلَ عَقْدَ زَوَاجِهَا لِوَلِيِّهَا، صَوْنًا لَهَا عَنِ التَّبَذُّلِ إِذَا هِيَ تَوَلَّتْ الْعَقْدَ بِمُخْضَرٍ مِنَ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ عَنْهَا. وَلَيْسَ لَوَلِيِّهَا الْعَاصِبِ^(١) حَقٌّ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهَا، إِلَّا إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفَاءٍ أَوْ كَانَ مَهْرُهَا أَقَلُّ مِنْ مَهْرِ الْجِثْلِ. فَإِنْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ كُفَاءٍ، وَبِغَيْرِ رِضَا وَلِيِّهَا الْعَاصِبِ - فَالْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ؛ وَالْمُقْتَضَى بِهِ فِي الْمَذْهَبِ عَدَمُ صِحَّةِ زَوَاجِهَا؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ وَلِيٍّ يُخَسِّنُ الْمُرَافَعَةَ، وَلَا كُلُّ قَاضٍ يَغْدِلُ، فَاقْتَرَأَ بِعَدَمِ صِحَّةِ الزَّوْاجِ سَدًّا لِبَابِ

(١) الْعَاصِبُ: الْوَارِثُ.

الخصومة. وفي رواية أن للولي حق الاعتراض بأن يطالب من الحاكم التفريق، دفعاً لصرار العار ما لم تليد من زوجها، أو تحبل حبلاً ظاهراً، فإنه حينئذ يسقط حقه في طلب التفريق لئلا يضيع الولد، ومحافظة على الحمل من الضياع.

وإن كان الزوج كفواً؛ وكان المهر أقل من مهر المثل فإن قيل الزوج لزم العقد، وإن رفض رفع الأمر للقاضي ليفسحه. وإن لم يكن لها ولي عاصب. بأن كانت لا ولي لها أصلاً، أو لها ولي غير عاصب، فلا حق لأحد في الاعتراض على عقدها، سواء زوجت نفسها من كفء أو غير كفء، بمهر المثل، أو أقل، لأن الأمر في هذه الحالة يرجع إليها وحدها؛ وأنها تصرفت في خالص حقها، وليس لها ولي يتأله العار لزواجها من غير كفء، ومهر مثلها قد سقط بتنازلها عنه. واستدل جمهور الأحناف بما يأتي:

١ - قول الله تعالى: ﴿إِن طَلَّقَهَا فَلَا مَحِلَّ لَهَا مِنْ بَدُوِّ حَتَّى تَخْضَعَ زَوْجًا

عَورًا﴾ (١).

٢ - وقوله سبحانه: ﴿وَلَا طَلَقُكُمْ الْإِسَاءُ فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْمَلُوهُنَّ أَنْ يَكُونَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ (٢). ففي هاتين الآيتين إسناده الزواج إلى المرأة، والأصل في الإسناد أن يكون إلى الفاعل الحقيقي...

٣ - ثم إنها تستقبل بعقد البيع وغيره من العقود فين حقها أن تستقبل بعقد زواجها؛ إذ لا فرق بين عقد وعقد... وعقد الزواج وإن كان لأوليائها

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٢.

حق فيه فهو لم يُلغ، إذ اعتُبر في حاله ما إذا أساءت التصرف، وتزوجت من غير كفء، إذ إن سوء تصرفها يلحق عاراً أوليائها. قالوا: وأحاديث اشتراط الولاية في الزواج تُحمل على ناقصة الأهلية، كأن تكون صغيرة، أو مجنونة... وتخصيص العام، وقصره على بعض أفراد القياس جائز عند كثير من أهل الأصول.

وجوب استئذان المرأة قبل الزواج: ومهما يكن من خلاف في ولاية المرأة فإنه يجب على الولي أن يبدأ بأخذ رأي المرأة، ويعرف رضاها قبل العقد، إذ إن الزواج معاشرة دائمة، وشركة قائمة بين الرجل والمرأة... ولا يدوم الوثاق ويبقى الود والانسجام ما لم يُعلم رضاها، ومن ثم منع الشرع إكراه المرأة بكرًا كانت أو ثيبًا - على الزواج، وإجبارها على من لا رغبة لها فيه، وجعل العقد عليها قبل استئذانها غير صحيح، ولها حق المطالبة بالفسخ إبطالاً لتصرفات الولي المستبد إذا عقد عليها:

١ - فعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الْثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا^(١) مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبُكَرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا»^(٢). رواه الجماعة إلا البخاري. وفي رواية لأحمد، ومسلم، وأبي داود، والنسائي «وَالْبُكَرُ يَسْتَأْمِرُهَا آبُوهَا». أي يطلب أمرها قبل العقد عليها.

٢ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ^(٣) حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا الْبُكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ:

(١) أي أنها أحق بنفسها في أن الولي لا يعقد عليها إلا برضاها لا أنها أحق بنفسها في أن تعقد على نفسها دون وليها.

(٢) أي أن سكوتها إذن.

(٢) الأيم من لا زوج لها ولا بد من تصريحها بالرضا بما يدل عليه، من نطق أو غيره.

كَيْفَ إِذْنُهَا...؟ قال: «أَنْ تَسْكُتَ».

٣ - وعن خنساء بنتِ خِذَامٍ: «أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَزَدَ نِكَاحَهَا». أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا.

٤ - وعن ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ جَارِيَةَ بِكَرٍّ، أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا، وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ». رواه أحمد، وأبو داود، وابنُ ماجَّة، والدارقُطَنِيُّ.

٥ - وعن عَبدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عن أبيه قال: «جاءت فتاةٌ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فقالت: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ ليرْفَعَ بِي خَمِيْسَتَهُ. قال: فجعل الأمرُ إليها؛ فقالت: قد أَجْزْتُ ما صَنَعَ أَبِي، ولكنْ أَرَدْتُ أَنْ أُعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ». رواه ابنُ ماجَّة. ورجالُه رجالُ الصَّحِيحِ.

زَوَاجُ الصَّغِيرَةِ: لهذا بالنسبة للبالغة، أما الصغيرة، فإنه يجوز للأب تزويجها دون إذنها؛ إذ لا رأي لها.. والأب والجدُّ يَرْعِيَانِ حقَّها ويَحَافِظَانِ عليها... وقد زَوَّجَ أبو بَكْرٍ - رضي الله عنه - ابْنَتَهُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ من رسولِ اللَّهِ ﷺ وهي صغيرةٌ دونَ إذنها، إذ لم تكن في سِنٍّ يُعْتَبَرُ فيها إِذْنُهَا. وليس لها الْخِيَارُ إذا بلغت. واستحبَّ الشافعيةُ ألا يزوجهَا الأبُّ حتى تَبْلُغَ وَيَسْتَأْذِنَهَا، لئلا يوقعها في أسْرِ الزَّوْاجِ وهي كَارِهَةٌ. وذَهَبَ الجمهورُ إلى أَنَّهُ لا يجوزُ لغيرِ الأبِّ والجدِّ من الأولياء أَنْ يُزَوِّجَ الصَّغِيرَةَ، فإن زَوَّجَهَا لم يَصِحَّ. وقال أبو حنيفةُ والأوزاعيُّ وجماعةٌ من السُّلَفِ: يجوزُ لجميعِ الأولياء ويصحُّ، ولها الْخِيَارُ إذا بلغت وهو الأصحُّ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ أُمَامَةَ بِنْتَ حَمْزَةَ - وهي صغيرةٌ - وجعل لها الْخِيَارَ إذا بلغت. وإنما زَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ - لِقُرْبِهِ منها. ولا يَتَوَصَّلُ إليها،

ولم يزوجهَا بِصَفَتِهِ نَبِيًّا، إِذْ لَوْ زَوَّجَهَا بِصَفَتِهِ نَبِيًّا لَمْ يَكُنْ لَهَا حَتَّى الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ، لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(١).

وهذا المذهب قال به من الصحابة عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

ولاية الإِجْبَارِ: تثبت ولاية الإِجْبَارِ على الشخصِ الفاقِدِ الأهليةِ مثل المجنون، والصبيِّ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ، كما تثبت هذه الولاية على الشخصِ الناقِصِ الأهليةِ مثل الصبيِّ والمعتوه المميِّزَيْنِ. ومعنى ثُبُوتِ ولاية الإِجْبَارِ - أن للوليِّ حقَّ عقدِ الزواجِ لِمَنْ لَهُ الولايةُ عليه من هؤلاء دون الرُّجُوعِ إليهم لأخِذَ رَأْيِهِمْ، ويكونُ عقْدُهُ نافِذًا على المُوَلَّى عليه دون توقُّفٍ على رِضَاه. وقد جعلَ الشارِعُ هذه الولايةَ إجباريَّةً لِلنَّظَرِ في مصالحِ المُوَلَّى عليه، إذ إنَّ فاقِدَ الأهليةِ، أو ناقِصَهَا عاجِزٌ عن النظرِ في مصالحِ نفسه، وليسَ لَهُ من القُدْرَةِ العقليةِ ما يستطيعُ بها أن يُدْرِكَ مصلحتَهُ في العقود التي يَعتَقِدُهَا، والتصرُّفات التي تُصَلِّحُ عنه بسببِ الصَّغَرِ أو الجُنُونِ أو العَتَمَةِ، ومن ثَمَّ فإنَّ تصرفاتِ فاقِدِ الأهليةِ أو ناقِصَهَا تَرْجِعُ إلى وليِّهِ. إلَّا أنَّ فاقِدَ الأهليةِ إذا عَقَدَ الزواجَ فإنَّ عقْدَهُ يَقَعُ باطلاً، إذ لا تُعْتَبَرُ عِبَارَاتُهُ في إنشاءِ العقود والتصرفاتِ لِعَدَمِ التمييزِ الذي هو أصلُ الأهليةِ.

أما ناقِصُ الأهليةِ إذا عَقَدَ عَقْدَ الزواجِ فإنَّ عقْدَهُ يَقَعُ صَحيحًا، متى توفَّرَتِ الشروطُ اللازمةُ، إلَّا أنَّه يتوقَّفُ على إجازةِ الوليِّ، فإنَّ شاءَ أجازَهُ، وإنَّ شاءَ رَدَّهُ. وقالَ الأحنافُ: إنَّ ولايةَ الإِجْبَارِ هذه تُثَبِّتُ لِلْعَصَبَاتِ النَّسَبِيَّةِ

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

على الصغار، والمجانين، والمعتوهين. أما غير الأحناف، فقد فرقوا بين الصغار وبين المجانين والمعتوهة، فاتفقوا على أنَّ الولاية على المجانين، والمعتوهة تثبت للأب، والجد، والوصي، والحاكم. واختلفوا فيما تثبت له هذه الولاية على الصغيرة والصغير فقال الإمام مالك وأحمد: تثبت للأب، ووصي فقط ولا تثبت لغيرهما. وذهب الشافعي إلى أنها تثبت للأب والجد.

مَنْ هُمْ الْأَوْلِيَاءُ؟ ذهب جمهور العلماء، منهم مالك والثوري، والليث والشافعي إلى أنَّ الأولياء في الزواج هم العصباء... وليس لِلْحَالِ ولا لِلْإِخْوَةِ، ولا لولد الأم، ولا لأي من ذوي الأرحام ولاية. قال الشافعي: لا ينعقد نكاح امرأة إلا بعبارة الولي القريب؛ فإن لم يكن فعبارة الولي البعيد، فإن لم يكن فعبارة السُّلْطَانِ^(١). فإن زوّجت نفسها بإذن الولي، أو بغير إذنه بطل الزواج، ولم يتوقف. وعند أبي حنيفة أنَّ لغير العصبية من الأقارب ولاية التزويج. ولصاحب الروضة التديّة تحقيق في هذا الموضوع قال: الذي ينبغي التعويل عليه عندي هو أنَّ يُقال: «إنَّ الأولياء هم قرابة المرأة: الأدنى فالأدنى، الذين تلحقهم العَصَاصَةُ إذا تزوّجت بغير كفء، وكان المزوج لها غيرهم».

ولهذا المعنى لا يختص بالعصبات، بل قد يوجد في ذوي السهام،

(١) أي أن الترتيب عنده يجب أن يكون هكذا: الأب، ثم الجد أبو الأب، ثم الأخ للاب والأم، ثم الأخ للاب، ثم ابن الأخ للاب والأم، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابنه. على هذا الترتيب، ثم الحاكم. أي أنه لا يزوج أحد وهناك من هو أقرب منه، لأنه حق مستحق بالتعصب، فأشبه الإرث، فلو زوج أحد منهم على خلاف هذا الترتيب المذكور لم يصح الزواج.

كالأخ لأُمٍّ، وذوي الأرحام كإبنِ البنتِ. وَزَيْمًا كَانَتْ الْغَضَاضَةُ مَعَهُمَا أَشَدَّ مِنْهَا مَعَ بَنِي الْأَعْمَامِ وَنَحْوِهِمْ، فَلَا وَجْهَ لَتَخْصِيصِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ بِالْعَصَبَاتِ، كَمَا أَنَّهُ لَا وَجْهَ لَتَخْصِيصِهَا بِمَنْ يَرِثُ. وَمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ أَوْ الثَّقُلُ؛ بَأَنَّ مَعْنَى الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ شَرْعًا أَوْ لُغَةً هُوَ هَذَا. قَالَ: وَلَا زَيْبٌ أَنَّ بَعْضَ الْقَرَابَةِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ... وَهَذِهِ الْأَوَّلِيَّةُ لَيْسَتْ بِاعْتِبَارِ اسْتِحْقَاقِ تَخْصِيصِ الْمَالِ، وَاسْتِحْقَاقِ التَّصَرُّفِ فِيهِ حَتَّى يَكُونَ كَالْمِيرَاثِ؛ أَوْ كَوْلَايَةِ الصَّغِيرِ، بَلْ بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ آخَرَ؛ وَهُوَ مَا يَجِدُهُ الْقَرِيبُ مِنَ الْغَضَاضَةِ الَّتِي هِيَ الْعَارُ اللَّاصِقُ بِهِ؛ وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْعَصَبَاتِ، بَلْ يُوجَدُ فِي غَيْرِهِمْ... وَلَا شَكَّ أَنَّ بَعْضَ الْقَرَابَةِ أَدْخَلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ مِنْ بَعْضٍ... فَالْأَبَاءُ وَالْأَبْنَاءُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ، ثُمَّ الْإِخْوَةُ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ الْإِخْوَةُ لِأَبٍ، أَوْ لَأُمٍّ، ثُمَّ أَوْلَادُ الْبَنِينَ، وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ، ثُمَّ أَوْلَادُ الْإِخْوَةِ، وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ، ثُمَّ الْأَعْمَامُ، وَالْأَخْوَالُ، ثُمَّ هُكُنَا مَنْ بَعْدَ هَؤُلَاءِ.

وَمَنْ زَعَمَ الْاِخْتِنَاصَ بِالْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ فَلْيَأْتِ بِحُجَّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِيَدِهِ إِلَّا مُجَرَّدُ أَقْوَالٍ مَنْ تَقَدَّمَ فَلَسْنَا مِمَّنْ يُعَوَّلُ عَلَى ذَلِكَ^(١).

جَوَّازُ تَزْوِيجِ الرَّجُلِ نَفْسَهُ مِنْ مُوَلِّيَّتِهِ: يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَزُوجَ نَفْسَهُ مِنَ الْمَرْأَةِ الَّتِي يَلِي أَمْرَهَا دُونَ الْاِخْتِنَاصِ إِلَى وَلِيِّ آخَرَ، إِذَا رَضِيَتْ بِهِ زَوْجًا لَهَا. فَمَنْ سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ أُمِّ حَكِيمِ بِنْتِ قَارِظٍ، قَالَتْ لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: إِنَّهُ خَطَبَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، فَزَوَّجَنِي أَيُّهُمْ رَأَيْتُ... قَالَ: وَتَجْعَلِينَ ذَلِكَ إِلَيَّ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: قَدْ تَزَوَّجْتُكَ... وَقَالَ مَالِكٌ: لَوْ قَالَتِ الثَّيْبُ لَوَلِيَّهَا: زَوَّجْنِي بِمَنْ رَأَيْتُ، فَزَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ مِمَّنْ اخْتَارَ لَهَا - لَزِمَهَا ذَلِكَ، وَلَوْ

لم تَعْلَمْ عَيْنُ الزَّوْجِ. ولهذا مذهبُ الأحنافِ، والمالِئِثِ، والثَّوْرِيِّ، والأَوْزَاعِيِّ. وقال الشَّافِعِيُّ، ودَاوُدُ: يُزَوِّجُهَا السُّلْطَانُ، أو وَلِيُّ آخَرٍ مِثْلُهُ، أو أَبْعَدُ مِنْهُ، لأنَّ الْوَلَايَةَ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ، فلا يَكُونُ النَّاكِحُ مُنْكِحاً كَمَا لَا يَبِيعُ مَنْ نَفْسِهِ.

وَنَاقَشَ ابْنُ حَزْمٍ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ، ودَاوُدَ، فقال: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّاكِحُ هُوَ الْمُنْكِحُ، ففي هَذَا نَارِغَتَاهُمَا بَلْ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ النَّاكِحُ هُوَ الْمُنْكِحُ، فَدَعَوَى كَدْعَوَى. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مَنْ نَفْسِهِ، فَهِيَ جُمْلَةٌ لَا تَصِحُّ كَمَا ذَكَرُوا، بَلْ جَائِزٌ إِنْ وُكِّلَ بِبَيْعِ شَيْءٍ أَنْ يَتَنَاعَهُ لِنَفْسِهِ إِنْ لَمْ يُحَابِهَا بِشَيْءٍ، ثُمَّ سَاقَ الْبُرْهَانَ عَلَى صَحَّةِ مَا رَجَّحَهُ مِنْ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَبِيَّةً، وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَأَوَّلَمَ عَلَيْهَا بِحَيْسٍ^(١)». قَالَ: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: زَوْجَ مَوْلَانَهُ مِنْ نَفْسِهِ وَهُوَ الْحِجَّةُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ؛ ثُمَّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ فَقِرَءَ يُنْهِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾^(٢) فَمَنْ أُنْكِحَ أَيْمَةً مِنْ نَفْسِهِ بِرِضَاهَا فَقَدْ فَعَلَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ. وَلَمْ يَمْنَعِ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُنْكِحُ لِأَيْمَةٍ هُوَ النَّاكِحُ لَهَا، فَصَحَّ أَنَّهُ الْوَاجِبُ.

هَيْبَةُ الْوَلِيِّ: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ الْمُسْتَوْفِي شُرُوطِ الْوَلَايَةِ مُوجُوداً فَلَا وِلَايَةَ لِلْبَعِيدِ مَعَهُ، فَإِذَا كَانَ الْأَبُ - مَثَلًا - حَاضِرًا لَا يَكُونُ لِلْآخِ وِلَايَةُ التَّزْوِيجِ، وَلَا لِلْعَمِّ، وَلَا لِغَيْرِهِمَا... فَإِنْ بَاشَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا زَوَاجَ الصَّغِيرَةِ وَمَنْ فِي حُكْمِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبِ وَتَوَكُّيلِهِ كَانَ فُضُولِيًّا، وَعَقْدُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى

(١) الْحَيْسُ: هُوَ التَّمْرُ الْمَخْلُوطُ بِسَمْنٍ.

(٢) سُورَةُ النُّورِ: آيَةُ ٣٢.

إجازة مَنْ لَهُ الولاية، وهو الأب. أمّا إذا غاب الأقرب بحيث لا ينتظر الخاطب الكُفَّ استطلاع رأيهِ، فإنَّ الولاية تنتقل إلى مَنْ يليه، حتّى لا تفوت المصلحة، وليس للغائب بعد عودته أن يعترض على ما باشره من يليه؛ لأنّه لغيبه اعتبر كالمعدوم، وصارت حقّ مَنْ يليه... وهذا مذهب الأحناف. وقال الشافعي: إذا زوّجها مِنْ أوليائها الأبعد - والأقرب حاضر - فالنكاح باطل؛ وإذا غاب أقرب أوليائها لم يكن للذي يليه تزويجها؛ ويزوّجها القاضي. وقال في «بداية المجتهد»: اختلف في ذلك قول مالك: فمرة قال: إن زوّج الأبعد مع حضور الأقرب فالنكاح مفسوخ. ومرة قال: النكاح جائز. ومرة قال: للأقرب أن يُجيز أو يفسخ. قال: وهذا الخلاف كلّهُ فيما عدا الأب في ابنته البكر، والوصيّ في مخجورته.

فإنّه لا يختلف قوله: «أنَّ النكاح في هذين مفسوخ»... أعني تزويج غير الأب البنت البكر مع حضور الأب، أو غير الوصي المحجورة مع حضور الوصي. ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي البعيد في حالة ما إذا غاب الولي القريب.

الولي القريب المخبوس مثل البعيد: وفي المعنى: وإذا كان القريب مخبوساً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تُمكن مُراجعته فهو كالبعيد؛ فإنَّ البعد لم يُعتبر لعينه، بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره... وهذا موجودُها هنا، ولذلك إن كان لا يُعلم أقرب أم بعيد... أو يُعلم أنّه قريب لم يُعلم مكانه فهو كالبعيد.

عقد الوليتين: إذا عقد الوليان لامراً، فلما أن يكون العقدان في وقت واحد، أو يكون أحدهما متقدماً والآخر متأخراً. فإن كان العقدان في وقت واحد بطلاً. وإن كانا مُرتبّين كانت المرأة للأول منهما، سواء دخل بها

الثاني أم لا. فإن دخل بها مع عليٍّ بأثماً معقود لها على غيره قبل عقده هو؛ كأن زانياً مستحقاً للحد. وإن كان جاهلاً رُدَّتْ إلى الأول، ولا يقام عليه الحد لجهله. فَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رواه أحمد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي. فعموم هذا الحديث يقتضي أنها للأول، دخل بها الثاني، أم لم يدخل.

المرأة التي لا ولي لها، ولا تستطيع أن تصل إلى القاضي: قال القُرطبي: وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه؛ ولا ولي لها - فإنها تُصَيَّرُ أَمْرَهَا إِلَى مَنْ يُوَثِّقُ بِهِ مِنْ جِيرَانِهَا، فَيَزَوِّجُهَا، ويكون هو وليها في هذه الحال؛ لأن الناس لا بد لهم من التزويج وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن^(١). وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال: إنه يزوجه من تُسَيِّدُ أَمْرَهَا إليه، لأنها ممن تضعف عن السلطان، فأشبهت من لا سلطان بحضرتها، فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها. وقال الشافعي: إذا كان في الرُّفَقَةِ امرأة لا ولي لها فَوَلَّتْ أَمْرَهَا رجلاً حتى زوجه جازاً، لأن هذا من قبيل التحكيم والمحكم يقوم مقام الحاكم.

عَصْلُ الْوَلِيِّ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَعْصِلَ مُوَلَّيَّتَهُ، وَيَظْلِمَهَا بِمَنْعِهَا مِنَ الزَّوْاجِ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كُفْءً بِمَهْرٍ مِثْلِهَا... فإذا منعها في هذه الحال كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليزوجهَا... ولا تنتقل الولاية في هذه الحالة إلى ولي آخر يلي هذا الولي الظالم، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة، لأن العَصْلَ ظلم، وولاية رفع الظلم إلى القاضي. فأما إذا كان الامتناع بسبب عذر مقبول. كأن يكون الزوج غير

(١) الجامع لأحكام القرآن ص ٧٦ جزء ٣.

كُفُو، أو المهر أقل من مهر المثل، أو لوجود خاطب آخر أكفأ منه - فإن الولاية في هذه الحال لا تنتقل عنه، لأنه لا يُعد عاضلاً. عن معقل بن يسار قال: كانت لي أخت تُخطب إلي فأتاني ابن عم لي، فأتكحنتها إياه، ثم طلقها طلاقاً له رجعة، ثم تركها حتى انقضت عدتها، فلما خطبت إلي أتاني يخطبها، فقلت: لا. والله لا أتكحنها أبداً قال: ففي نزك هذه الآية: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ يَكُنَّ لَكُمْ بَلَاءٌ فَلَا تَقْبَلُوهُنَّ أَنْ يَكُنَّ زَوَاجَهُنَّ﴾^(١) الآية. قال: «فكفرت عن يميني، فأتكحنتها إياه».

زَوَاجُ الْيَتِيمَةِ: يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ. ويتولى الأولياء العقد عليها، ولها الخيار بعد البلوغ... وهو مذهب عائشة - رضي الله عنها وأحمد وأبي حنيفة. قال الله تعالى: ﴿وَسَتَقُولُكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُتَيِّبُكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمِّ النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوَفُّهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَضَوْنَ أَنْ تَكُونُنَّ﴾^(٢). قالت عائشة رضي الله عنها: «هي اليتيمة تكون في جحر وليها، فيزعب في نكاحها، ولا يُفسيط لها سنة صداقها، فتها عن نكاحهن إلا أن يُفسيطوا لهن سنة صداقهن». وفي السنن الأربعة عنه عليه السلام: «اليتيمة تُستأمر في نفسها، فإن صمتت فهو إفنها وإن أبته فلا جواز عليها». وقال الشافعي: لا يصح تزويج اليتيمة إلا بعد البلوغ، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام «اليتيمة تُستأمر» ولا استئمار إلا بعد البلوغ، إذ لا فائدة من استئمار الصغيرة.

انعقاد الزواج بمعاقد واحد: إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٢٧.

والزوجة يجوز له أن يلي العقد، فللمجد أن يزوج ابن ابنه الصغير من بنت ابنه الصغيرة، وكما إذا كان وكيلًا.

وَلَايَةُ السُّلْطَانِ (القاضي): تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين:

١ - إذا تَشَاخَرَ الأولياء.

٢ - إذا لم يكن الولي موجوداً، ويصدق ذلك بعدمه مطلقاً، أو غَيْبِيَّةً... فإذا حَضَرَ الكُفْءُ، وَرَضِيَتِ المرأةُ البالغةُ به، ولم يكن أحد من الأولياء حاضراً، بأن كان غائباً ولو في محل قريب، إذا كان خارجاً عن بلد المرأة، ومن يريد زواجها، فإن للقاضي في هذه الحالة حق العقد إلا أن تَرْضَى المرأةُ ومن يريد الزوج بها انتظار قدوم الغائب، فذلك حق لها وإن طالَّتِ المدة... أما مع عدم الرضا فلا وجه لإيجاب الانتظار. ففي الحديث: «ثَلَاثٌ لَا يُؤَخَّرْنَ. وَهِنَّ: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدَتْ كُفْؤاً» رواه البيهقي وغيره عن علي، وسنده ضعيف وقد ورد في الباب أحاديث كلها وإهيّة، أمثلها هذا.

الْوَكَاةُ فِي الزَّوْاجِ

الْوَكَاةُ: من العقود الجائزة في الجملة، لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم. وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جائز أن يعقده الإنسان بنفسه، جاز أن يوكل به غيره؛ كالبيع، والشراء، والإجارة واقتضاء الحقوق، والخصومة في المطالبة بها، والتزويج، والطلاق، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة. وقد كان النبي، صلوات الله وسلامه عليه، يقوم بغير الوكيل في عقد الزواج بالنسبة لبعض أصحابه. روى أبو داود، عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال لرجل: «أَتَرْضَى أَنْ

أَزْوَاجَكَ ثَلَاثَةً؟ قال: نَعَمْ. وقال للمرأة: «أَتَرْضَيْنَ أَنْ أَزْوَاجَكَ ثَلَاثًا؟». قالت: نَعَمْ. فزَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَدَخَلَ بِهَا، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يُعْطِهَا شَيْئًا... وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ: وَكَانَ مِنْ شَهِدِ الْحَدِيثِيَّةِ لَهُمْ سَهْمٌ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاءُ. قال: إن رسول الله ﷺ زَوَّجَنِي ثَلَاثَةً، وَلَمْ أَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ أُعْطِهَا شَيْئًا، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سَهْمِي بِخَيْرٍ، فَاخْذَتْ سَهْمَهُ فَبَاعَتْهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ.

وفي هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلًا عن الطرفين. وعن أم حبيبة: «أنها كانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة، فزَوَّجَهَا النَّجَاشِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وهي عنده» رواه أبو داود. وكان الذي تَوَلَّى الْعَقْدَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيُّ وكيلًا عن رسول الله ﷺ وكله بذلك وأما النَّجَاشِيُّ، فهو الذي كان قد أعطى لها المهر فأسند التزويج إليه.

مَنْ يَصِحُّ تَوْكِيلُهُ وَمَنْ لَا يَصِحُّ: يَصِحُّ التَّوْكِيلُ مِنَ الرَّجُلِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْحُرِّ، لِأَنَّهُ كَامِلُ الْأَهْلِيَّةِ^(١). وكلُّ مَنْ كَانَ كَامِلَ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ تَزْوِيجَ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ... وكلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُوَكَّلَ عَنْهُ غَيْرُهُ. أمَّا إِذَا كَانَ الشَّخْصُ فَاقِدَ الْأَهْلِيَّةِ، أَوْ نَاقِضَهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْحَقُّ فِي تَوْكِيلِ غَيْرِهِ؛ كَالْمَجْنُونِ، وَالصَّبِيِّ، وَالْعَبْدِ، وَالْمَعْتُورِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ الْأَسْتِقْلَالَ فِي تَزْوِيجِ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ. وقد اختلف الفقهاء في صحته توكيل المرأة الْبَالِغَةِ، الْعَاقِلَةِ فِي تَزْوِيجِ نَفْسِهَا، حَسَبَ اخْتِلَافِهِمْ فِي انْعِقَادِ الزَّوَاجِ بِعِبَارَتِهَا... فقال أبو حنيفة: يَصِحُّ مِنْهَا التَّوْكِيلُ كَمَا يَصِحُّ مِنَ الرَّجُلِ؛ إِذْ حَقَّقَهَا أَنْ تُشِيرَ الْعَقْدَ... وما دام ذلك حقًا مِنْ حَقَّقِهَا، فَمِنْ حَقَّقَهَا أَنْ

(١) لا بد من اعتبار هذه الشروط في التوكيل. وقالت الأحناف: يصح توكيل الصبي المميز والعبد.

تُوكِّلَ عنها مَنْ يَقُومُ بِأَنْشَائِهِ. أَمَّا جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ لِرَوْلِيَّهَا الْحَقَّ فِي أَنْ يَتَّقِدَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَوَكُّلٍ مِنْهَا لَهُ... وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ رِضَاهَا كَمَا تَقَدَّمَ. وَفَرَّقَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ بَيْنَ الْأَبِّ وَالْجَدِّ، وَبَيْنَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ... فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى تَوَكُّلِ الْأَبِّ وَالْجَدِّ... أَمَّا غَيْرُهُمَا فَلَا بُدَّ مِنَ التَّوَكُّلِ مِنْهَا لَهُ.

التَّوَكُّلُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ: والتَّوَكُّلُ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَمُقَيَّدًا: فَالْمُطْلَقُ: أَنْ يُوكِّلَ شَخْصٌ آخَرَ فِي تَزْوِيجِهِ دُونَ أَنْ يَتَّقِدَهُ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ بِمَهْرٍ أَوْ بِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَهْرِ. وَالْمُقَيَّدُ: أَنْ يُوكِّلَهُ فِي التَّزْوِيجِ، وَيَتَّقِدَهُ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ امْرَأَةٍ مِنْ أُسْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ بِقَدَرٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَهْرِ. وَحُكْمُ التَّوَكُّلِ الْمُطْلَقِ، أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَتَّقِدُ بِأَيِّ قَيْدٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ... فَلَوْ زَوَّجَ الْوَكِيلُ مُوَكَّلَهُ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ غَيْرِ كُفَاءٍ، أَوْ بِمَهْرٍ زَائِدٍ عَنِ مَهْرِ الْمِثْلِ جَازَ ذَلِكَ^(١)، وَكَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا نَافِذًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضِي الْإِطْلَاقِ. وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَا بُدَّ أَنْ يَتَّقِدَ بِالسَّلَامَةِ وَالْكَفَاءَةِ وَمَهْرِ الْمِثْلِ... وَيَتَجَاوَزُ عَنِ الزِّيَادَةِ الْيَسِيرَةِ الَّتِي يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِيهَا عَادَةً. وَحُجَّتُهُمَا: أَنَّ الَّذِي يُوكِّلُ غَيْرَهُ إِنَّمَا يُوكِّلُهُ لِيَكُونَ عَوْنًا لَهُ عَلَى اخْتِيَارِ الْأَصْلَحِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ... وَتَرْكُ التَّقْيِيدِ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَأْتِيَ لَهُ بِأَيِّ امْرَأَةٍ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ أَنْ يَخْتَارَ لَهُ امْرَأَةٌ مُمَائِلَةٌ بِمَهْرٍ مُمَائِلٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُلَاحَظَةِ هَذَا الْمَفْهُومِ وَاعْتِبَارِهِ، لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا.

وهذا هو الرأي الذي لا ينبغي التعويلُ إلا عليه. وَحُكْمُ التَّوَكُّلِ الْمُقَيَّدِ: أَنَّهُ لَا تَجُوزُ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ إِلَى مَا هُوَ

(١) ويستثنى من هذا ما فيه تهمة، كأن يزوجه ابنته، أو امرأة تحت ولايته، فإنه لا ينفذ إلا برضا الموكل.

أَحْسَنُ... بَأَن تَكُونَ الزَّوْجَةُ الَّتِي اخْتَارَهَا الْوَكِيلُ أَجْمَلَ وَأَفْضَلَ مِنَ الزَّوْجَةِ الَّتِي عَيَّنَهَا لَهُ، أَوْ يَكُونَ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنَ الْمَهْرِ الَّذِي عَيَّنَهُ. فَإِذَا كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحاً غَيْرَ لَازِمٍ عَلَى الْمَوْكَلِّ... فَإِنْ شَاءَ أَجَارَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ. وَقَالَتِ الْأَحْنَفُ: إِنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمَوْكَلَّةُ، فَإِذَا أَنْ تُوكَّلَهُ بِمُعَيَّنٍ، أَوْ بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَلَا يَنْفُذُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا وافقَهَا فِي كُلِّ مَا أَمَرْتَهُ بِهِ، سِوَاءَ كَانَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْاجِ أَوْ الْمَهْرِ.

وإن كان الثاني - وهو ما إذا أَمَرْتَهُ بِتَزْوِيجِهَا، بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَمَا إِذَا قَالَتْ لَهُ: وَكُلْتُكَ فِي أَنْ تُزَوِّجَنِي رَجُلًا، فزَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ لِأَبِيهِ، أَوْ لِابْنِهِ - لَا يَلْزَمُ الْعَقْدُ، لِلتَّهْمَةِ... فَإِنْ حَصَلَ ذَلِكَ تَوَقَّفَ تَعَاذُ الْعَقْدِ عَلَى إِجَارَتِهَا. فَإِنْ زَوَّجَهَا بِغَيْرِ مَنْ دُكِّرَ: أَيِ بَأْجَنِيٍّ. فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ كُفُوًا، وَالْمَهْرُ مَهْرُ الْمُثَلِّ، لَزِمَ النِّكَاحُ وَلَيْسَ لَهَا وَلَا لِوَلِيِّهَا رَدُّهُ. وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ كُفُوًا، وَالْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ وَكَانَ الْعَبْنُ فَاحِشًا - فَلَا يَنْفُذُ الْعَقْدُ، بَلْ يَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَارَتِهَا وَإِجَارَةِ وَلِيِّهَا، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ حَقٌّ فِي ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ كُفُوٍّ وَقَعَ الْعَقْدُ فَاسِدًا. سِوَاءَ كَانَ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ، أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا تُلْحَقُهُ الْإِجَارَةُ، لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تُلْحَقُ الْفَاسِدَ وَإِنَّمَا تُلْحَقُ الزَّوْاجَ الْمَوْقُوفَ.

الوكيل في الزواج سفير ومعبّر: ^(١) تَخْتَلِفُ الْوَكَالَةُ فِي الزَّوْاجِ عَنِ الْوَكَالَةِ فِي الْعُقُودِ الْآخَرَى... فَالْوَكِيلُ فِي الزَّوْاجِ مَا هُوَ إِلَّا سَفِيرٌ وَمَعْبَرٌ لَا غَيْرُ، فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ حَقُوقُ الْعَقْدِ، فَلَا يُطَالَبُ بِالْمَهْرِ ^(٢) وَلَا بِإِدْخَالِ الزَّوْجَةِ

(١) أي سفير عن موكله ومعبّر عن إرادته.

(٢) إلا إذا ضمن المهر عن الزوج، فإنه يطالب به كضامن؛ لا كوكيل.

في طاعة زوجها إذا كان وكيل الزوجة، ولا يقبض المهر عن الزوجة إذا كان وكيلاً عنها إلا إذا أدنت له، فيكون إذنتها توكيلاً له بالقبض... وهو غير توكيل الزواج الذي ينتهي بمجرد إتمام العقد.

الكفاءة في الزواج

تعريفها: الكفاءة: هي المساواة، والمماثلة، والكفاءة والكفاءة، والكفاءة: المثل والتقدير. والمقصود بها في باب الزواج أن يكون الزوج كفواً لزوجته. أي مساوياً لها في المثالة، ونظيراً لها في المركز الاجتماعي، والمستوى الخلقي والمالي. وما من شك في أنه كلما كانت منزلة الرجل مساوية لمنزلة المرأة؛ كان ذلك أذعن لنجاح الحياة الزوجية، وحفظ لها من الفشل والإخفاق.

حكمها: ولكن ما حكم هذه الكفاءة؟... وما مدى اعتبارها؟. أما ابن حزم، فذهب إلى عدم اعتبار هذه الكفاءة. فقال: «أي مسلم - ما لم يكن زانياً - فله الحق في أن يتزوج أمة مسلمة؛ ما لم تكن زانية». قال: وأهل الإسلام كلهم إخوة لا يحرم على ابن من زوجة لغيره^(١) نكاح ابنته الخليفة الهاشمي... والفاقد المسلم الذي بلغ الغاية من الفسق - ما لم يكن زانياً - كفء للمسلمة الفاسقة ما لم تكن زانية. قال: والحجة قول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٢) وقوله - عز وجل - مخاطباً جميع المسلمين... ﴿فَالْيَاكُفُّوا مَا كَلَبَ لَكُمْ مِنْ السَّلَوةِ﴾^(٣).

(١) لفية: غير معروفة النسب.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٠.

(٣) سورة النساء: الآية ٣.

وذكر - عز وجل - ما حَرَّمَ عَلَيْنَا مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَجَلَ
لَكُمْ مَا وَرَكَ ذَلِكَكُمْ﴾^(١). وقد أُنْكَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ
زَيْدًا مَوْلَاهُ... وَأُنْكَحَ الْمُقْدَادُ ضِبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. قال: وأما
قولنا في الفَاسِقِ والفَاسِيقَةِ فَيُلْزَمُ مَنْ خَالَفَنَا أَلَّا يُجِيزَ لِلْفَاسِقِ أَنْ يَنْكِحَ إِلَّا
فَاسِيقَةً، وَأَنْ لَا يُجِيزَ لِلْفَاسِيقَةِ أَنْ يَنْكِحَهَا إِلَّا فَاسِقٌ... وهذا لا يَقُولُهُ أَحَدٌ...
وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٢) وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ
وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(٣).

اغْتِبَارُ الْكَفَاءَةِ بِالْإِسْتِقَامَةِ وَالْخُلُقِ: وذهب جماعة إلى أن الكفاءة
مُعْتَبَرَةٌ، وَلَكِنْ اغْتِبَارُهَا بِالْإِسْتِقَامَةِ وَالْخُلُقِ خَاصَّةً، فَلَا اغْتِبَارَ لِنَسَبٍ، وَلَا
لِصِنَاعَةٍ، وَلَا لِغِنَى، وَلَا لِشَيْءٍ آخَرَ... فيجوز للرجل الصالح الذي لَا نَسَبَ
لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ النَّسَبِيَّةَ، وَلصاحبِ الْحِرْفَةِ الدِّيْنِيَّةِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ
الرَّفِيعَةَ الْقَدْرِ، وَلِمَنْ لَا جَاهَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ صَاحِبَةَ الْجَاهِ وَالشُّهُرَةِ؛ وَلِلْفَقِيرِ أَنْ
يَتَزَوَّجَ الْمُثْرِيَّةَ الْغَنِيَّةَ - مَا دَامَ مُسْلِمًا عَافِيًا - وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ
الاعْتِرَاضُ، وَلَا طَلَبُ التَّفْرِيقِ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَوٍ فِي الدَّرَجَةِ مَعَ الْوَلِيِّ
الَّذِي تَوَلَّى الْعَقْدَ مَا دَامَ الزَّوْاجُ كَانَ عَنْ رِضَى مِنْهَا، فَإِذَا لَمْ يَتَوَفَّرْ شَرْطُ
الْإِسْتِقَامَةِ عِنْدَ الرَّجُلِ فَلَا يَكُنْ كُفْوًا لِلْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ... وَلَهَا الْحَقُّ فِي طَلَبِ
فَسْخِ الْعَقْدِ إِذَا كَانَتْ بِكَرًا وَأَجْبَرَهَا أَبُوْهَا عَلَى الزَّوْاجِ مِنَ الْفَاسِقِ. وَفِي
بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَلَمْ يَخْتَلِفِ الْمَذْهَبُ - الْمَالِكِيَّةُ - أَنَّ الْبِكْرَ إِذَا زَوَّجَهَا الْأَبُ
مِنْ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَبِالْجُمْلَةِ مِنَ الْفَاسِقِ، أَنَّ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنَ النِّكَاحِ،

(١) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٠.

(٣) سورة التوبة: الآية ٧١.

وَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ. فَيَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ إِذَا زَوَّجَهَا مِنْ مَالِهِ حَرَامٌ، أَوْ مِنْ هُوَ كَثِيرُ الْحَلِيفِ بِالطَّلَاقِ.

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ بِمَا يَأْتِي:

١ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ﴾^(١). ففي هذه الآية تقريرُ أَنَّ النَّاسَ مُتَسَاوُونَ فِي الْخَلْقِ، وَفِي الْقِيَمَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا أَحَدٌ أَكْرَمُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا مِنْ حَيْثُ تَقَرَّوْا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِإِدَاءِ حَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ النَّاسِ.

٢ - وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الْمُرَزِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرَضَّوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ...» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟ قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرَضَّوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». ففي هذا الحديثِ تَوْجِيهُ الْخُطَّابِ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُزَوِّجُوا مُوَلِّيَاتِهِمْ مَنْ يَخْطُبُهُنَّ مِنْ ذَوِي الدِّينِ وَالْأَمَانَةِ وَالْخُلُقِ... وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ بِعَدَمِ تَزْوِيجِ صَاحِبِ الْخُلُقِ الْحَسَنِ، وَرَغْبُوا فِي الْحَسَبِ، وَالنَّسَبِ، وَالْجَاهِ، وَالْمَالِ - كَانَتِ الْفِتْنَةُ وَالْفَسَادُ الَّذِي لَا آخِرَ لَهُ.

٣ - وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي بَيَّاضَةَ أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ»^(٢)... وَكَانَ حَجَّامًا... قَالَ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُ فِي الْكِفَاءَةِ بِالذِّينِ وَحَدَهُ دُونَ غَيْرِهِ... وَأَبُو هِنْدٍ مَوْلَى بَنِي بَيَّاضَةَ، لَيْسَ مِنْ أَتَقْسِيهِمْ.

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(٢) أي زوجه وتزوجوا منه.

٤ - وَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ لَزِيدِ بْنِ حَارِثَةَ، فَأَمْتَنَتْ، وَأَمْتَنَ أَخُوها عَبْدُ اللَّهِ، لِنِسْبِها فِي قُرَيْشٍ، وَأَنَّهُا كَانَتْ بِنْتُ عَمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.. وَأُمُّها أَمِيئَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - وَأَنَّ زَيْدًا كَانَ عَبْدًا، فَزَلَّ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (١) فَقَالَ أَخُوها لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مُرْنِي بِمَا شِئْتَ. فَزَوَّجَهَا مِنْ زَيْدٍ.

٥ - وَزَوَّجَ أَبُو حُدَيْفَةَ سَالِمًا مِنْ هِنْدِ بِنْتِ الْوَلِيدِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ - وَهُوَ مَوْلَى لَامِرَاءَ مِنَ الْأَنْصَارِ.

٦ - وَتَزَوَّجَ بِلَالُ بْنُ رِيَّاحٍ بِأَخْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

٧ - وَسُئِلَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - عَنْ حُكْمِ زَوَاجِ الْأَكْفَاءِ، فَقَالَ: النَّاسُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ، عَرَبِيُّهُمْ وَعَجَبِيُّهُمْ، قُرَشِيُّهُمْ وَهَاشِمِيُّهُمْ إِذَا أَسْلَمُوا وَأَمَنُوا. وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ... قَالَ الشُّوْكَانِيُّ، وَنُقِلَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَرَجَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فَقَالَ: قَالَ لِي يَقْتَضِيهِ حُكْمُهُ ﷺ إِبْتِغَاءَ الْكِفَاءَةِ فِي الدِّينِ أَصْلًا وَكَمَالًا... فَلَا تُزَوَّجُ مُسْلِمَةٌ بِكَافِرٍ وَلَا عَفِيفَةٌ بِفَاجِرٍ... وَلَمْ يَتَّخِذِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ فِي الْكِفَاءَةِ أَمْرًا وَرَاءَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ حَرَّمَ عَلَى الْمُسْلِمَةِ نِكَاحَ الزَّانِي الْخَبِيثِ وَلَمْ يَتَّخِذْ نِسْبًا، وَلَا صِنَاعَةً، وَلَا غِنًى، وَلَا حِرْفَةً... فَيَجُوزُ لِلْعَبْدِ الْفَقِيرِ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ النَّسَبِيَّةِ الْغَنِيَِّّةِ إِذَا كَانَ عَفِيفًا مُسْلِمًا... وَجُوزَ لِغَيْرِ الْقُرَشِيِّينَ نِكَاحَ الْقُرَشِيَّاتِ، وَلِغَيْرِ الْهَاشِمِيِّينَ نِكَاحَ الْهَاشِمِيَّاتِ، وَلِلْفُقَرَاءِ نِكَاحُ الْمُؤَسَّرَاتِ (٢).

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

(٢) زاد المعاد جزء ٤ ص ٢٢.

ملعبُ جمهور الفقهاء: وإذا كان المالكية وغيرهم من العلماء الذين سبقت الإشارة إليهم، يرون أن الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح لا غير - فإن غير هؤلاء من الفقهاء يرون أن الكفاءة معتبرة بالاستقامة والصلاح وأن الفاسق ليس كفوا للعفيفة - إلا أنهم لا يقصرون الكفاءة على ذلك، بل يرون أن ثمة أموراً أخرى لا بد من اعتبارها. ونحن نشير إلى هذه الأمور فيما يأتي:

أولاً - النسب: فالعرب بعضهم أكفاء لبعض، وقريش بعضهم أكفاء لبعض، فالأعجمي لا يكون كفوا للعربية، والعربي لا يكون كفوا للقرشية. ودليل ذلك:

١ - ما رواه الحاكم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «العرب أكفاء بعضهم لبعض، قبيلة لقبيل، وحي لحي، ورجل لرجل، إلا حاكاً أو حجاماً».

٢ - وروى البراء عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال: «العرب بعضهم لبعض أكفاء، والموالي بعضهم أكفاء بعضهم».

٣ - وعن عمر قال: «لأمتن تزوج فوات الأحساب إلا من الأكفاء». رواه الدارقطني. وحديث ابن عمر سأل عنه ابن أبي حاتم أباه فقال: هذا كذب لا أصل له. وقال الدارقطني في العلل: لا يصح؛ قال ابن عبد البر: هذا منكرو موضوع. وأما حديث معاذ، ففيه عبد الرحمن سليمان بن أبي الجون. قال ابن القطان: لا يعرف... ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذ، ولم يسمع منه... والصحيح أنه لم يثبت في اعتبار الكفاءة والنسب من حديث. ولم يختلف الشافعية، ولا الحنفية في اعتبار الكفاءة بالنسب على هذا النحو المذكور... ولكنهم اختلفوا في التفاصيل بين القرشيين.

فالأحناف يَرَوْنَ أَنَّ القرشيَّ كُفَّءٌ للهاشمية^(١). أما الشافعية فَإِنَّ الصحيحَ من مذهبيهم أَنَّ القرشيَّ لَيْسَ كُفُوءاً للهاشمية والمُطَّلِبِيَّة... واستدلُّوا لذلك بِمَا رواه وإِلَهُ بْنُ الْأَسْنَعِ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ، وَاضْطَفَى مِنْ كِنَانَةِ قُرَيْشًا، وَاضْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاضْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ.. فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ، مِنْ خِيَارٍ». رواه مُسْلِمٌ.

قال الحافظُ في التَّحْتِ: والصحيحُ تقديمُ بني هاشمٍ، والمُطَّلِبِ على غَيْرِهِمْ... وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ. والحقُّ خلافُ ذلك. فَإِنَّ النبيَّ ﷺ زَوَّجَ ابْنَتَيْهِ عُمَيَّانَ بَنَ عَقَّانَ، وَزَوَّجَ أَبَا الْعَاصِ بِنَ الرَّبِيعِ زَيْنَبَ. وهما من عَبْدِ شَمْسٍ... وَزَوَّجَ عَلِيَّ عَمْرَ ابْنَتَهُ، أُمَّ كُلْثُومٍ، وَعُمَرَ عَدُوِّي. على أَنَّ شَرَفَ الْعِلْمِ دُونَهُ كُلِّ نَسَبٍ، وَكُلُّ شَرَفٍ... فالعالمُ كُفَّءٌ لَأَيِّ امْرَأَةٍ. مهما كان نسبُها، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ معروفٌ، لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: «النَّاسُ مَعَادِنٌ، كَمَعَادِنِ اللَّحَبِ وَالْفِضَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فُقِهُوا». وقولُ اللَّهِ - تعالى - : ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْوِلَايَةَ دَرَجَاتٍ﴾^(٢). وقولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْلِكُونَ﴾^(٣). هذا بِالنَّسَبِ لِلْعَرَبِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَعَاجِمِ فَقَلِيلٌ: لَا كِفَاءَ بَيْنَهُمْ بِالنَّسَبِ... وَرُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْكِفَاءَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي أَنْسَابِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ قِيَاساً عَلَى الْعَرَبِ، وَلَئِنْهُمْ يُعِيرُونَ إِذَا تَزَوَّجَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمْ زَوْجاً دُونَهَا نَسَباً؛ فَيَكُونُ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الْعَرَبِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ.

(١) القرشي من كان من ولد النضر بن كنانة، والهاشمي من كان من ولد هاشم بن عبد مناف، والعرب من جمعهم أب فوق النضر.

(٢) سورة المجادلة: الآية ١١.

(٣) سورة الزمر: الآية ٩.

ثانياً - الحرّة: فالعبد ليس بكفء للحرّة، ولا العتيق كفؤاً لحرّة الأصل، ولا من مَسَّ الرِّقَ أَحَدٌ آبَايَهُ كُفُوءاً لِمَنْ لَمْ يَمَسَّهَا رِقٌ، ولا أحداً من آبائِها، لأنَّ الحرّة يَلْحَقُهَا العارُ بكونِها تحت عبد، أو تحت مَنْ سَبَقَ مَنْ كَانَ فِي آبَائِهِ مُسْتَرَقًّا.

ثالثاً - الإسلام: أي التَّكَاثُفُ فِي إِسْلَامِ الْأَصُولِ. وهو مُعْتَبَرٌ فِي غَيْرِ الْعَرَبِ... أمَّا الْعَرَبُ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِمْ، لِأَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِالتَّفَاخُرِ بِأَنْسَابِهِمْ، وَلَا يَتَفَاخَرُونَ بِإِسْلَامِ أَصُولِهِمْ. وَأَمَّا غَيْرُ الْعَرَبِ مِنَ الْمَوَالِي وَالْأَعَاجِمِ، فَيَتَفَاخَرُونَ بِإِسْلَامِ الْأَصُولِ... وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُسْلِمَةً لَهَا أَبٌ وَأَجْدَادٌ مُسْلِمُونَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفِيهَا الْمُسْلِمُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ أَبٌ وَلَا جَدٌّ... وَمَنْ لَهَا أَبٌ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ يَكْفِيهَا مَنْ لَهُ أَبٌ وَاحِدٌ فِيهِ... وَمَنْ لَهُ أَبٌ وَجَدٌّ فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ كُفْءٌ لِمَنْ لَهَا أَبٌ وَأَجْدَادٌ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمَرْءِ يَتِمُّ بِأَبِيهِ وَجَدُّوهُ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا زَادَ.

ورأي أبي يوسف أنَّ مَنْ لَهُ أَبٌ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ كُفْءٌ لِمَنْ لَهَا آبَاءٌ، لِأَنَّ التَّعْرِيفَ عِنْدَهُ يَكُونُ كَامِلًا بِذِكْرِ الْأَبِ، أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ فَلَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ عِنْدَهُمَا كَامِلًا إِلَّا بِالْأَبِ وَالْجَدِّ.

رابعاً - الحرقة: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ أَسْرَةٍ تُمَارِسُ حِرْقَةَ شَرِيفَةٍ، فَلَا يَكُونُ صَاحِبُ الْحِرْقَةِ الدِّينِيَّةِ كُفُوءاً لَهَا، وَإِذَا تَقَارَبَتِ الْحِرْقَةُ فَلَا اعْتِبَارَ لِلتَّفَاوُتِ فِيهَا. وَالْمُعْتَبَرُ فِي شَرَفِ الْحِرْفِ وَدَنَاءَتِهَا الْعُرْفُ... فَقَدْ تَكُونُ حِرْقَةٌ مَا شَرِيفَةٌ فِي مَكَانٍ مَا، أَوْ زَمَانٍ مَا، بَيْنَمَا هِيَ دَنِيَّةٌ فِي مَكَانٍ مَا، أَوْ زَمَانٍ مَا. وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِاعْتِبَارِ الْكِفَاءَةِ بِالْحِرْقَةِ بِالْحَدِيثِ الْمَتَّقَمِ «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ... إِلَى: حَائِكَا أَوْ حَجَّامَا». وَقَدْ قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ وَكَيْفَ تَأْخُذُ بِهِ وَأَنْتَ تُضَعِّفُهُ. قَالَ: الْعَمَلُ

على هذا، قال في المغني: يعني أنه ورد موافقاً لأهل العرف. ولأن أصحاب الصنائع الجليلة والجرّف الشريفة يعتبرون تزويج بناتهم لأصحاب الصنائع الدنيئة - كالحائك، والدباغ، والكناس، والزبال - نقصاً يلحقهم... وقد جرى عُرْف الناس بالتعير بذلك، فأشبه النقص في النسب... وهذا مذهب الشافعية، ومحمد وأبي يوسف من الحنفية. ورواية عن أحمد وأبي حنيفة. ورواية عن أبي يوسف أنها لا تُعتبر إلا أن تُفحش.

خامساً - المال: وللشافعية اختلاف في اعتباره... فمنهم من قال باعتباره، فالفقير عند هؤلاء ليس بكفء، للموسرة لما روى سمره أن رسول الله ﷺ قال: «الحسب المال، والكرم التقوى». قالوا: ولأن نفقة الفقير دون نفقة الموسر... ومنهم من قال: لا يُعتبر؛ لأن المال غاد ورائح؛ ولأنه لا يفتخر به ذوو المروات، وأنشدوا قول الشاعر:

غَنِينًا^(١) زَمَانًا بِالتَّصْلُكِ وَالْفَقِيرَ وَكُلًّا سَقَانًا بِكَاسِيهِمَا الدُّهْرَ
فَمَا زَادَنَا بَغِيًّا عَلَى ذِي قَرَابَةٍ غِنَانًا، وَلَا أَزْرَى بِأَحْسَابِنَا الْفَقْرَ
وعند الأحناف اعتبار المال... والمعتبر فيه أن يكون مالكا المهر والنفقة، حتى إن من لم يملكهما، أو لا يملك أحدهما لا يكون كفوا... والمزاد بالمهر قدر ما تعارفوا تعجيله، لأن ما وراءه مؤجل عرفاً. وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر، لأنه تجري المساهلة فيه، ويعد المرء قادراً عليه بيسار أبيه. واعتبار المال في الكفاءة رواية عن أحمد، لأن على الموسرة ضرراً في إعسار زوجها، لإخلاله بنفقتها ومؤنة

(١) غنيا زماناً: أي أقمتا، والتصلك: الفقر، والصلوك: الفقر، وعروة الصعاليك: رجل عربي كان يجمع الفقراء في مكان ويرزقهم مما ينتم.

أولادها، ولأنَّ النَّاسَ يَعْتَبِرُونَ الْفَقْرَ نَقْصاً، ويتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب، وأبْلَغَ.

سادساً - السَّلامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ: وقد اعتَبَرَ أصحابُ الشافعيِّ - وفيما ذكره ابنُ نُصْرٍ عَنْ مَالِكٍ - السَّلامَةَ مِنَ الْعُيُوبِ من شروطِ الكفاءة... فَمَنْ بِهِ عَيْبٌ مُثَبَّتٌ لِلْفَسْخِ لَيْسَ كُفُوءاً لِلسَّليمةِ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُثَبَّتاً لِلْفَسْخِ عِنْدَهُ وَكَانَ مُتَمَرِّداً كَالْعَمَى، وَالْقَطْعِ، وَتَشْوِيهِ الْخُلُقِ. فَرَجَاهُ، وَاخْتِيَارُ الرُّوْيَانِيِّ أَنَّ صَاحِبَهُ لَيْسَ بِكُفُوءٍ. وَلَمْ يَعْتَبِرْهَا الْأَحْنَفُ وَلَا الْحَنَابِلَةُ. وَفِي الْمُعْنِيِّ: وَأَمَّا السَّلامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ فَلَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الْكِفَاءَةِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ بَعْدِيهِ، وَلَكِنَّهَا تُثَبِّتُ الْخِيَارَ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الْأَوْلِيَاءِ، لِأَنَّ ضَرَرَةَ مُحْتَظِّصٍ بِهَا، وَلَوْلِيِّهَا مَنْعُهَا مِنْ نِكَاحِ الْمَجْدُومِ، وَالْأَبْرَصِ وَالْمَجْنُونِ.

فَيَمُنُّ تُعْتَبَرُ؟ وَالْكَفَاءَةُ فِي الزَّوْجِ مُعْتَبَرَةٌ فِي الزَّوْجِ دُونَ الزَّوْجَةِ. أَيْ أَنَّ الرَّجُلَ هُوَ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ كُفُوءاً لِلْمَرْأَةِ وَمُمَايِلًا لَهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ كُفُوءاً لِلرَّجُلِ^(١).

وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

أَوَّلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ حِينَئِذٍ جَارِيَةً، فَعَلِمَهَا وَأَحْسَنَ تَغْلِيمَهَا، وَأَحْسَنَ إِلَيْهَا، ثُمَّ أَهْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا - فَلَهُ أَجْرَانِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

- (١) يرى الأحناف أن الكفاءة من جانب الزوجة معتبرة في حسرة التين: الآية ١ - فيما إذا وكل الرجل عنه مَنْ يزوجُه امرأة غير معينة، فإنه يشترط لنفاذ تزويج الوكيل على الموكل أن يزوجَه ممن تكافئه. كما تقدم في الوكالة.
- ٢ - وفيما إذا كان الولي الذي زوج الصغيرة غير الأب الذي لم يعرف بسوء الاختيار فإنه يشترط لصحة التزويج أن تكون الزوجة كُفُوءاً له احتياطاً لمصلحته.

ثانياً: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا مُكَافِئَ لَهُ فِي مَثَرِلِهِ وَقَدْ تَزَوَّجَ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، وَتَزَوَّجَ مِنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ، وَكَانَتْ يَهُودِيَّةً وَأَسْلَمَتْ.

ثالثاً: أَنَّ الزَّوْجَةَ الرَّفِيعَةَ الْمَنْزَلَةَ، هِيَ الَّتِي تُعَيَّرُ هِيَ وَأَوْلِيَاؤُهَا عَادَةً، إِذَا تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ الْكُفَاءِ. أَمَّا الزَّوْجُ الشَّرِيفُ فَلَا يُعَيَّرُ إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ حَسِيْسَةً وَدَوْنَهُ مَثَرِلَةً.

الْكُفَاءَةُ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ: يَرَى جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْكُفَاءَةَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَزَوِّجَ الْمَرْأَةَ مِنْ غَيْرِ كُفَاءٍ إِلَّا بِرِضَايَا وَرِضَا سَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ^(١). لِأَنَّ تَزْوِيجَهَا بِغَيْرِ الْكُفَاءِ فِيهِ إِلْحَاقُ عَائِرٍ بِهِمْ، فَلَمْ يَجُزْ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُمْ جَمِيعاً... فَإِذَا رَضِيتُ، وَرَضِيَ أَوْلِيَاؤُهَا جَازَ تَزْوِيجُهَا لِأَنَّ الْمَنْعَ لِحَقِّهِمْ، فَإِذَا رَضُوا زَالَ الْمَنْعُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيَ لِمَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ فِي الْمَالِ. وَقَالَ أَحْمَدُ - فِي رِوَايَةٍ: هِيَ حَقٌّ لَجَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ: قَرِيبِهِمْ وَبَعِيدِهِمْ... فَمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنْهُمْ فَلَهُ الْقَسْخُ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ، فَلَوْ رَضِيَ الْأَوْلِيَاءُ وَالزَّوْجَةُ بِإِسْقَاطِ الْكُفَاءَةِ لَا يَصِحُّ رِضَاهُمْ، وَلَكِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ الْكُفَاءَةَ فِي الدِّينِ لَا غَيْرُ، كَمَا جَاءَ فِي إِخْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْهُ.

وَقَدْ اِهْتَبَارَهَا: وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ وَجُودُ الْكُفَاءَةِ عِنْدَ إِنْشَاءِ الْعَقْدِ، فَإِذَا تَخَلَّفَ وَصِفٌ مِنْ أَوْصَافِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ، وَلَا يَغَيِّرُ مِنَ الرِّوَاقِعِ شَيْئاً، وَلَا يُؤَثِّرُ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ، لِأَنَّ شُرُوطَ الزَّوْاجِ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ عِنْدَ الْعَقْدِ... فَإِنَّ كَانَ الزَّوْجُ صَاحِبَ حِرْفَةٍ شَرِيفَةٍ، أَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْإِنْفَاقِ،

(١) إِذَا زَوَّجَتِ الْمَرْأَةَ مِنْ غَيْرِ كُفَاءٍ بِغَيْرِ رِضَايَا وَغَيْرِ رِضَا الْأَوْلِيَاءِ فَقِيلَ: إِنَّ الزَّوْاجَ بَاطِلٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ صَحِيحٌ، وَبُيِّنَ فِيهِ الْخِيَارُ. هَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَرَأْيِ الْأَحْنَافِ مُبِينٌ فِي الْوِلَايَةِ.

أو كان صالحاً... ثم تغيرت الظروف، فاخترَفَ مهنةً دنيئةً، أو عَجَزَ عن الإنفاقِ أو فَسَقَ عن أمرِ رَبِّهِ بعدَ الزواجِ، فإنَّ العقدَ باقٍ على ما هو عليه... فإنَّ الدهرَ قُلْبٌ، والإنسانَ لا يدومُ على حالٍ واحدةٍ... وعلى المرأةُ أنْ تقبلَ الواقعَ، وتَصْبِرَ وتتَّقِي، فإنَّ ذلكَ من عَزمِ الأمورِ.

الحقوق الزوجية

إذا وقعَ العقدُ صحيحاً نافذاً تَرَتَّبَتْ عليه آثارُهُ، وَجَبَتْ بمقتضاهُ الحقوقُ الزوجيةُ.. وهذه الحقوقُ ثلاثةُ أقسامٍ:

- ١ - منها حقوق واجبةٌ للزوجةِ على زوجها.
- ٢ - ومنها حقوق واجبةٌ للزوجِ على زوجته.
- ٣ - ومنها حقوقٌ مُشتركةٌ بينهما، وقِيَامُ كُلٍّ من الزوجينِ بواجبه، والاضطرَّاعُ بمسؤوليَّتهِ هو الذي يوفِّرُ أسبابَ الاطمئنانِ والهدوءِ النَّفْسِيِّ، وبذلكَ تَنبُتُ السعادةُ الزوجيةُ. وفيما يلي تفصيلُ وبيانُ بعضِ هذه الحقوقِ.

الحقوقُ المُشتركةُ بينَ الزوجينِ

والحقوقُ المُشتركةُ بينَ الزوجينِ هي:

- ١ - حِلُّ العِشرةِ الزوجيةِ واستمتاع كُلٍّ من الزوجينِ بالآخر. ولهذا الحِلُّ مُشترَكٌ بينهما، فَيَحِلُّ للزوجِ مِنْ زَوْجَتِهِ ما يَحِلُّ لَهَا مِنْهُ... ولهذا الاستمتاعُ حقٌّ للزوجينِ، ولا يَحْصُلُ إلا بِمُشارَكتهما معاً، لأنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ أَحدهُما.

- ٢ - حُرْمَةُ المصاهرة: أي أنَّ الزوجةَ تَحْرُمُ على آباءِ الزوجِ،

وأجداده، وأبنائه، وفروع أبنائه وبناته، كما يحرم هو على أمهاتها، وبناتها، وفروع أبنائها وبناتها.

٣ - ثبوت التوارث بينهما بمجرد إتمام العقد، فإذا مات أحدهما بعد إتمام العقد ورثه الآخر ولو لم يتم الدخول.

٤ - ثبوت نسب الولد من الزوج صاحب الفرائس.

٥ - المعاشرة بالمعروف: فيجب على كل من الزوجين أن يعاشر الآخر بالمعروف حتى يسودهما الوتام، ويظلهما السلام... قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١).

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها:

١ - حقوق مالية: وهي المهر، والثقة.

٢ - وحقوق غير مالية: مثل العدل بين الزوجات إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من واحدة، ومثل عدم الإضرار بالزوجة. ونذكر تفصيل ذلك فيما يلي:

المهر

من حُسن رعاية الإسلام للمرأة واحترامها لها، أن أعطاهم حقها في التملك إذ كانت في الجاهلية مهضومة الحق مهينة الجناح، حتى إن وليها

(١) سورة النساء: الآية ١٩.

كَانَ يَتَصَرَّفُ فِي خَالِصِ مَالِهَا، لَا يَدْعُ لَهَا فَرَسَةً التَّمْلُكِ، وَلَا يُسَكِّنُهَا مِنْ التَّصَرُّفِ. فَكَانَ أَنْ رَفَعَ الْإِسْلَامُ عَنْهَا هَذَا الْإِصْرَ؛ وَقَرَضَ لَهَا الْمَهْرَ، وَجَعَلَهُ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ لَهَا وَلَيْسَ لِأَبِيهَا، وَلَا لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهَا أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْهَا إِلَّا فِي حَالِ الرِّضَا وَالِاخْتِيَارِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَا النِّسَاءِ صَدَقَاتُنَّ يُطْلَقُ لَكُمْ عَنْ مَنِّهِمْ إِنَّهُمَا قَدْ كَلَّوْهُمَا فَبَيْنَكُمَا حَرِيمَةٌ﴾^(١). أَيْ. وَأَتُوا النِّسَاءَ مُهْرَهُنَّ عَطَاةً مَفْرُوضًا لَا يَقَابِلُهُ عَوَضٌ. فَإِنْ أُعْطِيَتْ شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ بَعْدَمَا مَلَكَتَ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ وَلَا حَيَاءٍ وَلَا خَدِيعَةٍ - فَخَذَوهُ سَائِفًا، لَا عُصَّةً فِيهِ، وَلَا إِثْمَ مَعَهُ.

فَإِذَا أُعْطِيَتْ الزَّوْجَةُ شَيْئًا مِنْ مَالِهَا حَيَاءً، أَوْ خَوْفًا، أَوْ خَدِيعَةً؛ فَلَا يَجِلُّ أَخْذُهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَرَدُكُمْ أَنْتَبَدِلَ ذَوِجٍ مَكَاتٍ ذَوِجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِيَّاهُمْ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ حَرْشًا أَوْ تَأْخُذُوا مِنْهُ بِغِلْتَانٍ وَأَنَا مُبِينٌ﴾^(٢) وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَيْنَكُمْ إِلَيْكَ بَعْضٌ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا^(٣)؟. وَهَذَا الْمَهْرُ الْمَفْرُوضُ لِلْمَرْأَةِ؛ كَمَا أَنَّهُ يُحَقِّقُ هَذَا الْمَعْنَى، فَهُوَ يُطَيِّبُ نَفْسَ الْمَرْأَةِ وَيُرْضِيهَا بِقَوَامَةِ الرَّجُلِ عَلَيْهَا. قَالَ تَعَالَى: ﴿الْإِنْسَانُ قَوَّامٌ عَلَى الْإِنْسَانِ وَمَا أَفْضَى اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٤) مَعَ مَا يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ تَوْثِيقِ الصَّلَاتِ، وَتَبَايُغِ أَسْبَابِ الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ.

فَقَدْزُ الْمَهْرُ: لَمْ تَجْعَلِ الشَّرِيعَةُ حَدًّا لِإِقْلَتِهِ، وَلَا لِكَثْرَتِهِ، إِذِ النَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَتَفَاوَتُونَ فِي السَّعَةِ وَالضَّرِيْقَةِ؛ وَلِكُلِّ جِهَةٍ

(١) سورة النساء: الآية ٤.

(٢) سورة النساء: الآيتان ٢٠، ٢١.

(٣) سورة النساء: الآية ٢٤.

عادتها وتقاليدها، فَتَرَكْتَ التَّخْدِيدَ لِئُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى قَدْرِ طَاقَاتِهِ، وَحَسَبِ حَالَتِهِ، وَعَادَاتِ عَشِيرَتِهِ؛ وَكُلُّ النُّصُوصِ جَاءَتْ تُبَيِّرُ إِلَى أَنَّ الْمَهْرَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئاً لَهُ قِيَمَةٌ؛ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الْقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ... فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ، أَوْ قَدْحاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ تَعْلِماً لِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ، إِذَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْمُتَعَاقِدَانِ.

١ - فعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى ثَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضَيْتِ عَنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ ثَعْلَيْنِ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَجَازَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

٢ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي وَهَيْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ قِيَاماً طَوِيلاً، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْتِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُضَدِّقُهَا إِلَيَّ؟» فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِزَارَكَ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمَسَ شَيْئاً»، فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئاً فَقَالَ: «الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ». فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئاً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، سُورَةٌ كَذَا، وَسُورَةٌ كَذَا؛ لِسُورَةٍ يَسْمِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ: «عَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ قُدِّرَ ذَلِكَ بِعَشْرِينَ آيَةً.

٣ - وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ خَطَبَ أُمَّ سَلِيمٍ، فَقَالَتْ: «وَاللَّهِ مَا مِثْلُكَ يُرَدُّ... وَلَكِنَّكَ كَافِرٌ وَأَنَا مُسْلِمَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، فَإِنْ تُسَلِّمَ قَدْ لِكَ مَهْرِي، وَلَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ... فَكَانَ ذَلِكَ مَهْرَهَا». فَذَلِكَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْمَهْرِ شَيْئاً قَلِيلاً. وَعَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْمُنْفَعَةِ مَهْراً. وَإِنَّ

تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ مِنَ الْمَنْفَعَةِ. وَقَدْ قَلَدَ الْأَخْنَفُ أَقْلَ الْمَهْرِ بِعَشْرِ دَرَاهِمَ، كَمَا قَدَّرَهُ الْمَالِكِيَّةُ بِثَلَاثَةِ... وَهَذَا التَّقْدِيرُ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى دَلِيلٍ يُعَوِّلُ عَلَيْهِ، وَلَا حُجَّةٌ يُعْتَدُّ بِهَا. قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي أَقْلِ الصَّدَاقِ لَا يَنْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ - تَعْلِيقًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ: «وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَتْهُ أُمُّ سُلَيْمٍ مِنْ انْتِفَاعِهَا بِإِسْلَامِ أَبِي طَلْحَةَ وَبَذْلِ نَفْسِهَا لَهُ إِنْ أَسْلَمَ... وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيْهَا مِنَ الْمَالِ الَّذِي يَبْذُلُهُ الزَّوْجُ، فَإِنَّ الصَّدَاقَ شَرِعٌ فِي الْأَصْلِ حَقًّا لِلْمَرْأَةِ تَنْتَفِعُ بِهِ، فَإِذَا رَضِيََتْ بِالْعِلْمِ وَالْدِّينِ، وَإِسْلَامِ الزَّوْجِ، وَقِرَائَةِ الْقُرْآنِ - كَانَ هَذَا مِنْ أَفْضَلِ الْمُهِورِ، وَأَنْفَعِهَا، وَأَجْلَهَا... فَمَا خَلَا الْعَقْدُ عَنْ مَهْرٍ، وَابْنَ الْحَكَمِ بِتَقْدِيرِ الْمَهْرِ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ، أَوْ عَشْرَةَ مِنْ النَّصِ، وَالْقِيَاسُ إِلَى الْحُكْمِ بِصَحَةِ كَوْنِ الْمَهْرِ مَا ذَكَرْنَا نَصًّا وَقِيَاسًا... وَلَيْسَ هَذَا مُسْتَوِيًّا بَيْنَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَبَيْنَ الْمُوهُوبَةِ الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَالِصَةٌ لَهُ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّ تِلْكَ وَهَبَتْ نَفْسَهَا هِبَةً مُجَرَّدَةً مِنْ وَلِيِّ وَصَدَاقٍ. بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَكَاحُ بُولِيٍّ وَصَدَاقٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَالِيٍّ... فَإِنَّ الْمَرْأَةَ جَعَلَتْهُ عِوَضًا عَنِ الْمَالِ؛ لِمَا يَزْجَعُ إِلَيْهَا مِنْ مَنْفَعَةٍ. وَلَمْ تَهَبْ نَفْسَهَا لِلزَّوْجِ هِبَةً مُجَرَّدَةً؛ كِهَبَةِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهَا بِخِلَافِ الْمُوهُوبَةِ الَّتِي خَصَّ اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ ﷺ.

هَذَا مُقْتَضَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ... وَقَدْ خَالَفَ فِي بَعْضِهِ مَنْ قَالَ: لَا يَكُونُ الصَّدَاقُ إِلَّا مَالًا، وَلَا يَكُونُ مَنَافِعُ أُخَرَ، وَلَا عِلْمُهُ وَلَا تَعْلِيمُهُ صَدَاقًا كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ. وَمَنْ قَالَ: لَا يَكُونُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمَ كَمَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَشْرَةَ دَرَاهِمَ كَأَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ. وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخْرَى شَاذَّةٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا قَوْلٍ صَاحِبٍ. وَمَنْ ادَّعَى فِي هَذِهِ

الأحاديث التي ذكرناها، اختصاصها بالنبي ﷺ وأنها منسوخة، أو أن عمل أهل المدينة على خلافها فدعوى لا يقوم عليها دليل... والأصل يَرُدُّهَا... وقد زُوِّجَ سَيِّدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّابِعِينَ - سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - ابْنَتُهُ عَلَى دِرْهَمَيْنِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، بَلْ عُدَّ ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِبِهِ وَفَضَائِلِهِ. وَقَدْ تَزَوَّجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ عَلَى صَدَاقٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِ الْمَقَادِيرِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ صَاحِبِ الشَّرْعِ. أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْكَثْرَةُ - فَإِنَّهُ لَا حَدَّ لَكثيرِ الْمَهْرِ. فَعَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ نَهَى وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، أَنْ يُزَادَ فِي الصَّدَاقِ عَلَى أَرْبَعِمِائَةٍ دِرْهَمٍ. ثُمَّ نَزَلَ. فَاعْتَرَضَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَتْ: أَمَّا سَمِعْتَ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا تَنْبِتُهُنَّ لِأَحَدٍ مِنْكُمْ﴾^(١)، فَقَالَ: اللَّهُمَّ عَفَوًا، كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْ عُمَرَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَرَكِبَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ قَدْ نَهَيْتُكُمْ أَنْ تَزِيدُوا فِي صَدَقَاتِهِنَّ عَلَى أَرْبَعِمِائَةٍ دِرْهَمٍ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُعْطِيَ مِنْ مَالِهِ مَا أَحَبَّ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو يَعْلَى بِسَنَدٍ جَيِّدٍ.

وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبٍ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: «لَا تَزِيدُوا فِي مَهْرِ النِّسَاءِ عَلَى أَرْبَعِينَ أَوْفِيَّةً مِنْ فِضَّةٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْفِيَّةً جَعَلْتُ الزَّيَادَةَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: «مَا ذَاكَ لَكَ. قَالَ: وَلِمَ؟». فَقَالَتْ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَا تَنْبِتُهُنَّ لِأَحَدٍ مِنْكُمْ﴾^(٢). فَقَالَ عُمَرُ: امْرَأَةٌ أَصَابَتْ، وَرَجُلٌ أَخْطَأَ.

كَرَاهَةُ الْمُعَالَاةِ فِي الْمَهْرِ: وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يَخْرِصُ عَلَى إِبَاحَةِ فَرَصِ الزَّوْاجِ لَأَكْثَرِ عِدَدٍ مُمَكِّنٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ لِيَسْتَمْتِعَ كُلُّ بِالْحَلَالِ الطَّيِّبِ... وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ وَسِيلَتُهُ مَذْلَلَةً،

(١) سورة النساء: الآية ٢٠.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٠.

وطريقته ميسرة. بحيث يقلد عليه الفقراء الذين يُجهدهم بذل المال الكثير، ولا سيما أنهم الأكثرية، فكرة الإسلام التغالي في المهور، وأخير أن المهر كلما كان قليلاً كان الزواج مباركاً، وأن قلة المهر من يمن المرأة. فعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَكْثَرَ النَّكَاحِ بَرَكَةٌ، أَيْسَرُهُ مُؤْنَةٌ». وقال: «يُؤْنُ الْمَرْأَةُ خِفَةُ مَهْرِهَا، وَيُسْرُ نِكَاحِهَا، وَحُسْنُ خُلُقِهَا؛ وَشُؤْمُهَا غَلَاءُ مَهْرِهَا، وَصُسْرُ نِكَاحِهَا، وَسُوءُ خُلُقِهَا». وكثير من الناس جهل هذه التعاليم، وحاذ عنها، وتعلق بعبادات الجاهلية من التغالي في المهور، ورفض التزويج إلا إذا دفع الزوج قدراً كبيراً من المال يزيفه، ويضايقه، كأن المرأة سلعة يساوم عليها، ويتجر بها. وقد أدى ذلك إلى كثرة الشكوى، وعانى الناس من أزمة الزواج التي أصرت بالرجال والنساء على السواء، ونتج عنها كثير من الشرور والمفاسد، وكسدت سوق الزواج، وأصبح الحلال أضمت مثلاً من الحرام.

تَعْجِيلُ الْمَهْرِ وَتَأْجِيلُهُ: يجوز تعجيل المهر وتأجيله، أو تعجيل البعض وتأجيل البعض الآخر، حسب عادات الناس، وعرفهم... ويستحب تعجيل جزء منه؛ لما روى ابن عباس: أن النبي ﷺ منع علياً أن يدخل بفاطمة حتى يُعطيها شيئاً. فقال: ما عندي شيء. فقال: «فَإِنَّ دِرْعَكَ الْخَطْلِيَّةَ؟». فأعطاه إياها. روى أبو داود، والنسائي، والحاكم وصححه. وروى أبو داود، وابن ماجه عن عائشة قالت: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُدْخِلَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَها شَيْئاً» فهذا الحديث يدل على أنه يجوز دخول المرأة قبل أن يُقدّم لها شيء من المهر. وحديث ابن عباس يدل على أن المنع كان على سبيل التدبّر. قال الأوزاعي: «كانوا يستحسنون ألا يدخل عليها حتى يُقدّم لها شيئاً». وقال الزهري: «بلغنا في

السَّئَةِ أَلَّا يَدْخُلَ بِامْرَأَةٍ حَتَّى يُقَدَّمَ نَفَقَةٌ أَوْ يَكْسُوَ كِسْوَةً... ذَلِكَ مِمَّا عَمِلَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ». وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى زَوْجَتِهِ... وَعَلَيْهَا أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَيْهِ، وَلَا تَمْتَنِعَ عَلَيْهِ وَلَوْ لَمْ يُعْطِهَا مَا اشْتَرَطَ تَعَجِيلُهُ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ - وَإِنْ كَانَ يُحْكَمُ لَهَا بِهِ.

قال ابنُ حَزْمٍ: «وَمَنْ تَزَوَّجَ فَسَمِيَ صَدَاقًا أَوْ لَمْ يُسَمَّ فَلَهُ الدَّخُولُ بِهَا أَحَبَّتْ، أَمْ كَرِهَتْ... وَيُقْضَى لَهَا بِمَا سَمِيَ لَهَا - أَحَبَّتْ، أَمْ كَرِهَتْ - وَلَا يُمْتَنَعُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مِنَ الدَّخُولِ بِهَا، لَكِنْ يُقْضَى لَهُ عَاجِلًا بِالدَّخُولِ وَيُقْضَى لَهَا عَلَيْهِ حَسَبَ مَا يُوجَدُ عِنْدَهُ مِنَ الصَّدَاقِ. فَإِنْ كَانَ لَمْ يُسَمَّ لَهَا شَيْئًا قُضِيَ عَلَيْهِ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا؛ إِلَّا أَنْ يَتَرَاضِيََا بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ». وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «إِنَّ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَحَبَّتْ أَمْ كَرِهَتْ، إِنْ كَانَ مَهْرُهَا مُؤَجَّلًا لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي رَضِيَتْ بِالتَّأْجِيلِ وَهَذَا لَا يُسْقِطُ حَقَّهُ... وَإِنْ كَانَ مُعَجَّلًا كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى يُؤَدِّيَ إِلَيْهَا مَا اشْتَرَطَ لَهَا تَعَجِيلُهُ، وَلَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ نَفْسَهَا مِنْهُ حَتَّى يُؤَقِّبَهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَى تَعَجِيلِهِ». قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْتَنِعَ مِنْ دَخُولِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا» وَقَدْ نَاقَشَ صَاحِبُ الْمُحَلَّلِ هَذَا الرَّأْيَ. فَقَالَ: «لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّهُ مِنْ حِينِ يَقْعُدُ عَلَيْهَا الزَّوْجُ فَإِنَّهَا زَوْجَةٌ لَهُ... فَهُوَ حَلَالٌ لَهَا، وَهِيَ حَلَالٌ لَهُ... فَمَنْ مَنَعَهَا مِنْهُ حَتَّى يُعْطِيَهَا الصَّدَاقَ أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ بِلا نَصٍّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ رَسُولِهِ. لَكِنَّ الْحَقَّ مَا قُلْنَا: أَلَّا يُمْتَنَعَ حَقُّهُ مِنْهَا وَلَا تُمْتَنَعَ هِيَ حَقُّهَا مِنْ صَدَاقِهَا، لَكِنْ لَهُ الدَّخُولُ عَلَيْهَا - أَحَبَّتْ أَمْ كَرِهَتْ - وَيُؤْخَذُ بِمَا يُوجَدُ لَهُ صَدَاقُهَا، أَحَبَّتْ، أَمْ كَرِهَتْ. وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَضْوِيبُ قَوْلِ الْقَائِلِ: «أَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ».

مَتَى يَجِبُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ: يَجِبُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ فِي إِحْدَى
الْحَالَاتِ الْآتِيَةِ:

١ - إذا حصل الدخول الحقيقي لقول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَرَدْتُمْ
أَنْتَأْخِذُوا بِنِسَائِكُمْ وَلَمَّا تَكُنْ بِأَحَدٍ مِنْهُمَا مَانِعٌ شَرْعِيٌّ
أَتَأْخِذُونَهُ بِنِسَائِكُمْ وَإِنَّمَا تَأْخِذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى
بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^(١).

٢ - إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول. وهو مُجْمَع عليه.

٣ - ويرى أبو حنيفة: أنه إذا اختلج بها خلوة صحيحة استحققت
الصداق المسمى... وذلك بأن ينفرد الزوجان في مكان يأمنان فيه اطلاع
أحدٍ عليهما. ولم يكن باحدٍ منهما مانع شرعي، مثل أن يكون أحدهما
صائماً صيام فرض عليه، أو تكون حائضاً. أو مانع حسي؛ مثل مرض
أحدهما مريضاً لا يستطيع معه الدخول الحقيقي، أو مانع طبيعي بأن يكون
معهما ثالث. واستدل أبو حنيفة بما رواه أبو عبيدة عن زائدة بن أبي
أزرق، قال: «قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه إذا أغلق الباب، وأرخى
السُّتر، فقد وجب الصداق». وروى وكيع عن نافع بن جبير قال: «كان
أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إذا أرخى السُّتر، وأغلق الباب، فقد
وجب الصداق». ولأن التسليم المستحق وجد من جهتها فيستقر به البذل.

وخالف في ذلك الشافعي، ومالك وداود فقالوا: لا يستقر المهر كله
إلا بالوطء^(٢). ولا يجب بالخلوة الصحيحة إلا نصف المهر، لقول الله

(١) سورة النساء: الآيات ٢٠، ٢١.

(٢) إلا أن مالكا قال: إذا بنى عليها وقالت هذه الحظوة - فإن المهر يستقر، وإن لم يوطأ؟
وحله ابن قاسم من أتباعه.

تعالى: ﴿وَلَكِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا
فَرَضْتُمْ﴾^(١). أي أن نصف ما فُرض من المهر يجب إذا وقع الطلاق قبل
الميسر الذي هو الدخول الحقيقي... وفي حالة الخلوة لم يقع ميسر،
فلا يجب المهر كله. قال شريح: «لَمْ أَسْمَعْ اللَّهَ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ أَبًا، وَلَا
يَتَرَأً إِذَا زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَمْسَهَا فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ». وروى سعيد بن منصور
عن ابن عباس أنه كان يقول في رجل دخلت عليه امرأته، ثُمَّ طَلَّقَهَا، فزَعَمَ
أَنَّهُ لَمْ يَمْسَهَا: «عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ». وروى عبد الرزاق عنه قال: «لَا
يَجِبُ الصَّدَاقُ وَإِلَّا حَتَّى يُجَامِعَهَا».

وُجُوبُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى بِالْدُخُولِ فِي الزَّوْجِ الْفَاسِدِ: إذا عَقَدَ الرَّجُلُ
على المرأة، ودخل بها، ثُمَّ تَبَيَّنَ فسادُ الزَّوْجِ لسببٍ من الْأَسْبَابِ، وَجِبَ
المهرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: أَنَّ بَصْرَةَ بْنَ أَكْثَمَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِكَرَاءٍ
فِي كِبَرِهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ حُبْلَى فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: «لَهَا
الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا». وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. ففِي هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوبُ
المهرِ الْمُسَمَّى فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ كَمَا أَنَّهُ تَضَمَّنَ فسادَ النِّكَاحِ وَيُطْلَأُ إِذَا
تَزَوَّجَهَا فَوَجَدَهَا حُبْلَى مِنَ الزَّوْجِ.

الزَّوْجُ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ: الزَّوْجُ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ، وَيُسَمَّى: زَوَاجَ
التَّشْوِيزِ، يَصِحُّ فِي قَوْلِ عَائِةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٢). وَمَعْنَى
الآيَةِ: أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَى مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ الْمَيْسَرِ، وَقَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

مَهْرًا. والطلاق لا يكون إلا بَعْدَ الزواج. فإذا تزَوَّجَ بغيرِ ذِكْرِ المهرِ، واشتَرَطَ أن لا مهرَ عليه فقيل: إنَّ الزواجَ غيرُ صحيح... وإلى هذا ذهبَت المالِكيَّةُ وابنُ حَزْمٍ. قال: وأما لو اشترَطَ فيه أن لا صَدَاقَ - فهو مَفْسُوخٌ - لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ بَاطِلٌ». وهذا شرطٌ ليس في كتابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فهو باطلٌ، بل في كتابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - يُطَالُهُ... قال اللَّهُ تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتَيْنِ﴾ (١).

فإذْهُنَّ هو باطلٌ، فالنكاحُ المذكورُ لم تنعقدْ صحتهُ إلا على تَصْحيحٍ ما لا يَصِحُّ، فهو نكاحٌ لا صَحَّةَ لَهُ. وذهبَت الأحنافُ إلى القولِ بالجوازِ؛ إذِ المهرُ ليس رُكْنًا ولا شَرْطًا في عَقْدِ الزَّوْجِ.

وَجُوبُ مَهْرِ الْجُمْلِ بالدخولِ أو بالمَوْتِ قَبْلَهُ: وإذا دخلَ بها الزوجُ أو ماتَ قَبْلَ الدخولِ بها في هذه الحالِ فللزوجةِ مهرُ الجُمْلِ والميراثُ، لِمَا رواه أبو داودَ عن عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي - فَإِنْ كَانَ صَوَابًا قَمِنَ اللَّهُ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً قَمِنِي - أَرَى لَهَا صَدَاقَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهَا: لَا وَكَسَ (٢)، وَلَا شَطَطَ، وعليها العِدَّةُ، ولها الميراثُ فقامَ مَعْقُولٌ بِنِّ يَسَارٍ، فقال: أَشْهَدُ لَقَضَيْتَ فِيهَا بِقِضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَزْوَجَ بِنْتِ وَائِثِقٍ. وإلى هذا ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وأحمدُ، وداودُ، وأصحُّ قولُ الشافعيِّ.

مَهْرُ الْجُمْلِ: مهرُ المثلِ هو المهرُ الذي تَسْتَحِقُّهُ الْمَرْأَةُ، مِثْلُ مَهْرٍ مِّنْ

(١) سورة النساء: الآية ٤.

(٢) لَا وَكَسَ: لا نقص عن مهر نساها، ولا شَطَطَ: ولا زيادة.

يمائِلُهَا وَفَتَ الْعَقْدَ فِي الْبَيْنِ، وَالْجَمَالِ، وَالْمَالِ، وَالْعَقْلِ، وَالْدِّينِ، وَالْبَكَارَةِ، وَالْثُبُوبَةِ، وَالْبَلَدِ، وَكُلُّ مَا يَخْتَلَفُ لِأَجْلِهِ الصَّدَاقُ. كَوُجُودِ الْوَلَدِ أَوْ عَدَمِ وَجُودِهِ، إِذْ إِنْ قِيَمَةُ الْمَهْرِ لِلْمَرْأَةِ تَخْتَلَفُ عَادَةً بِاخْتِلَافِ هَذِهِ الصِّفَاتِ. وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْمُمَائِلَةِ مِنْ جِهَةِ عَصَبِيَّتِهَا كَأَخْتِهَا وَعَمَّتِهَا وَبَنَاتِ أَعْمَامِهَا. وَقَالَ أَحْمَدُ: هُوَ مُعْتَبَرٌ بِقَرَابَتِهَا مِنَ الْعَصَبَاتِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهَا. وَإِذَا لَمْ تُوجَدْ امْرَأَةٌ مِنْ أَقْرِبَائِهَا مِنْ جِهَةِ الْأَبِ مُتَّصِفَةً بِأَوْصَافِ الزَّوْجَةِ الَّتِي تَرِيدُ تَقْدِيرَ مَهْرِ الْمِثْلِ لَهَا، كَانَ الْمُعْتَبَرُ مَهْرُ امْرَأَةٍ أجنبيَّةٍ مِنْ أُسْرَةٍ تَمَائِلُ أُسْرَةَ أَبِيهَا.

زَوَاجُ الصَّغِيرَةِ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ: ذَهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَدَاوُدُ، وَإِسْرَافُ حَزْمٍ، وَالصَّاحِبَانِ مِنَ الْأَحْنَافِ، إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ مِثْلِهَا، وَلَا يَلْزَمُ حُكْمُ أَبِيهَا فِي ذَلِكَ، وَتَبْلُغُ إِلَى مَهْرِ مِثْلِهَا وَلَا بُدَّ، إِذْ إِنْ الْمَهْرُ حَقٌّ لَهَا، وَلَا حُكْمَ لِأَبِيهَا فِي مَالِهَا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا زَوَّجَ الْأَبُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ، وَنَقَصَ مِنْ مَهْرِهَا، جَازَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ.

تَشْطِيطُ الْمَهْرِ: يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا، وَكَانَ قَدْ فَرَضَ لَهَا قَدْرُ الصَّدَاقِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَمْسُوهُنَّ﴾ (١) ﴿أَوْ يَمُوتَا أَلَا يَظُنُّونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ (٢) ﴿الْكَافُ﴾ وَأَنْ تَمُوتَا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٧﴾ (٣).

(١) يعفون: أي النساء المكلفات.

(٢) بيده عقدة النكاح: هو الزوج وقيل: هو الولي.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

وَجُوبُ الْمُتَعَةِ: إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَمْ يَقْرَضْ لَهَا صَدَاقًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْمُتَعَةُ تعويضاً لها عما فَاتَهَا. وهذا نوعٌ مِنَ التَّشْرِيعِ الجميل، والتسريحِ بإحسان، قال اللهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا سَأَلُوهُ يُعْزِفُهُ أَوْ تَنْسِيحُ بِهِ﴾ (١). وقد أجمعَ العلماءُ على أنَّ التي لم يَقْرَضْ لَهَا ولم يَدْخُلْ بها - لا شيءَ لها غَيْرُ الْمُتَعَةِ. وَالْمُتَعَةُ تختلف باختلاف نِزْوَةِ الرَّجُلِ. وليس لها حَدٌّ مُعَيَّنٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرُبُوهُنَّ لهنَّ فَرِيضَةٌ وَمِمَّا يُغْنِي عَنْهُ الْوَيْصُ﴾ (٢) ﴿قَدْ دَرَّ﴾ (٣) ﴿وَعَلَى الْمُقْتَرِ﴾ (٤) ﴿قَدْ دَرَّ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٥) ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (٦).

سُقُوطُ الْمَهْرِ: وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ كُلُّهُ عَنِ الزَّوْجِ، فلا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِلزَّوْجَةِ فِي كُلِّ فُرْقَةٍ كَانَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ مِنَ قِبَلِ الْمَرْأَةِ، كَأَنْ اِزْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ. أَوْ فَسَخَتِ الْعَقْدَ لِإِعْسَارِهِ، أَوْ عَيْبِهِ، أَوْ فَسَخَهُ هُوَ بِسَبَبِ عَيْبِهَا أَوْ بِسَبَبِ خِيَارِ الْبُلُوغِ.. ولا يَجِبُ لَهَا مُتَعَةٌ لِأَنَّهَا أَتَلَقَّتِ الْعَوَظَ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ، فَسَقَطَ الْبَدَلُ كُلُّهُ كَالْبَائِعِ يُتْلَفُ الْمَبِيعُ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ. وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ كَذَلِكَ إِذَا أَبْرَأَتْهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا، أَوْ وَهَبَتْهُ لَهَا، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهَا لَهُ. وَهُوَ حَقٌّ خَالِصٌ لَهَا.

الزِّيَادَةُ عَلَى الصَّدَاقِ بَعْدَ الْعَقْدِ: قال أبو حنيفة: إِنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) الموسع: ذو السعة وهي البسطة والغنى.

(٣) قدره: طاقته.

(٤) المقتر: الفقير قليل المال.

(٥) متاعاً بالمعروف: المعروف ما يتعارف عليه الناس بينهم.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

الصداق بعد العقد ثابتة إن دخل بالزوجة، أو مات عنها... فأما إن طلقها قبل الدخول فإنها لا تثبت وكان لها نصف المسمى فقط^(١) وقال مالك: الزيادة ثابتة إن دخل بها، فإن طلقها قبل الدخول فلها نصفها مع نصف المسمى. وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت، وكان لها المسمى بالعقد. وقال الشافعي: هي هبة مستأنفة. إن قبضها جازت، وإن لم يقبضها بطلت. وقال أحمد: حكمها حكم الأصل.

مهر السر ومهر العلانية: إذا اتفق العاقدان في السر على مهر، ثم تعاقدا في العلانية بأكثر منه ثم اختلفا إلى القضاء فبم يحكم القاضي؟ قال أبو يوسف: يحكم بما اتفقا عليه سرا، لأنه يمثل الإرادة الحقيقية وهو مقصد العاقلين. وقيل: يحكم بمهر العلانية؛ لأنه هو المذكور في العقد، وما كان سرا فاعلمه إلى الله، والحكم يتبع الظاهر. وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد، وظاهر قول أحمد في رواية الأثرم وقول الشافعي وابن أبي ليلى، وأبي عبيد.

قبض المهر: إذا كانت الزوجة صغيرة فللاب قبض صداقها؛ لأنه يلي مالها، فكان له قبضه كتمن مبيعها. وإن لم يكن لها أب ولا جد، فوليها المالي قبض صداقها ويودعه في المحاكم الحسبية، ولا يتصرف فيه إلا بإذن من المحكمة المختصة. أما صداق الثيب الكبيرة، فلا يقبضه إلا بإذنها، إذا كانت رشيدة، لأنها المتصرف في مالها. والأب إذا قبض المهر يحضرتها، اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا سكنت، وتبرأ ذمة الزوج، لأن إذنها في قبض صداقها كتمن مبيعها. وفي البكر البالغة العاقلة: إن الأب لا

(١) لهذا ما جرى عليه العمل.

يَقْبِضُ صَدَاقَهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا إِذَا كَانَتْ رَشِيدَةً^(١)، كَالثَيِّبِ. وَقِيلَ لَهُ قَبْضُهُ بغيرِ إِذْنِهَا، لِأَنَّهَا الْعَادَةُ وَلِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الصَّغِيرَةَ.

الجهاز

الجهازُ هو الأثاث الذي تُعِدُّهُ الزوجةُ هي وأهلُها ليكونَ معها في البيتِ، إذا دخلَ بها الزوجُ... وقد جرى العُرفُ، على أن تقومَ الزوجةُ، وأهلُها، بإعدادِ الجهازِ وتأتيثِ البَيْتِ... وهو أسلوبٌ من أساليبِ إدخالِ السروءِ على الزوجةِ بمناسبةِ زفافِها. وقد روى النسائي عن عليٍّ رضي الله عنه قال: «جَهَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ فِي خَمِيلٍ^(٢)، وَفَرْزَةِ، وَوِسَادَةٍ حَشْوَهَا إِذْخِرَ». ولهذا مُجَرَّدُ عُرْفٍ جرى عليه الناسُ. وأما المسؤولُ عن إعدادِ البَيْتِ إعداداً شرعياً، وتجهيزِ كُلِّ ما يُحْتَاجُ لَهُ مِنَ الْأَثاثِ، وَالْقَرَشِ، وَالْأَدَوَاتِ، فهو الزوجُ، والزوجةُ لا تُسألُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، مهما كانَ مَهْرُهَا، حتى ولو كانتَ زيادةُ المهرِ من أجلِ الأثاثِ، لأنَّ المهرَ إنما تَسْتَحِقُّهُ الزوجةُ في مُقَابِلِ الاستمتاعِ بها، لا مِنْ أَجْلِ إعدادِ الجهازِ لبيتِ الزوجيةِ، فالمهرُ حقٌّ خالِصٌ لها، ليس لأبيها، ولا لزوجها، ولا لأحدٍ حقٌّ فيه... وقد رأى المالكيةُ، أنَّ المهرَ لَيْسَ حقّاً خالِصاً للزوجةِ، ولهذا لا يجوزُ لها أنْ تُنْفِقَ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهَا، وَلَا تَقْضِي مِنْهُ دَيْناً عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ لِلْمُحْتَاجَةِ أَنْ تُنْفِقَ مِنْهُ، وَتَلْتَمِسَ بِالشَّيْءِ الْقَلِيلِ بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنْ تَقْضِي مِنْهُ الدَّيْنَ الْقَلِيلَ كَالدِينَارِ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ كَثِيراً.

(١) سن الرشد بمقتضى القوانين المصرية إحدى وعشرون سنة.

(٢) الخميل القطيفة، وهي كل ثوب له خميل ووبر من أي شيء، والإذخر نبت طيب الرائحة تحشى به الوسائد....

وإنما ليس لها شيء من ذلك الذي ذكرناه لأن عليها أن تتجهز
 لزوجها بالمعروف، أي بما جرت به العادة في جهاز مثلها لمثلها بما قبضته
 من المهر قبل الدخول إن كان حالاً أو بما تقبضه منه إن كان مؤجلاً،
 وحل الأجل قبل الدخول بها فإن تأخر قبض شيء من المهر حتى دخل
 زوجها بها، لم يكن عليها أن تتجهز بشيء مما تقبضه من بعد إلا إذا كان
 ذلك مشروطاً أو جرى به العرف. وقد استوحي وأضغو مشروع قانون
 الأحوال الشخصية مذنب الإمام مالك في هذه الناحية، فقد جاء في المادة
 رقم ٦٦ منه: «أن الزوجة تلزم بتجهيز نفسها بما يتناسب وما تعجل من
 مهر قبل الدخول، ما لم يتفق على غير ذلك، فإذا لم يعجل شيء من
 المهر فلا تلزم بالجهاز، إلا بمقتضى الاتفاق أو العرف»^(١). والجهاز إذا
 اشترته الزوجة بمالها أو اشتراه لها أبوها فهو ملك خالص لها، ولا حق
 للزوج ولا لغيره فيه ولها أن تمكّن زوجها وصيوقة من الانتفاع به؛ كما أن
 لها أن تمتنع عن التمكين من الانتفاع وإذا امتنعت لا تجبر عليه. وقال
 مالك: يجوز للزوج أن يتنعم بجهاز زوجته الانتفاع الذي جرى به العرف.

التَّقَهُُّ

المقصود بالتقهُ هنا: توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام، ومسكن،
 وخدمة، ودواء وإن كانت غنيّة. وهي واجبة بالكتاب، والسنة، والإجماع.
 أمّا وجوبها بالكتاب:

١ - فليقول الله تعالى: ﴿وَعَلِ الْوُلْدِ لَهُ يَتْلُوهُنَّ وَيَسْمَعْنَ بِالْمَعْرُوفِ لَا تَكْلَفُ

(١) ص ٢١٤ أحكام الأحوال الشخصية، الدكتور يوسف موسى.

نَفْسٍ إِلَّا وَسَمَاءً^(١) . والمراد بالمولود له: الأب. والرزق في هذا الحكم: الطعام الكافي. والكسوة: اللباس. والمعروف: المتعارف في عرف الشرع. ومن غير تقربط، ولا إفراط.

٢ - وقوله سبحانه: ﴿أَتَكْفُرُونَ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ مِنْ دُونِكُمْ وَلَا تَسْأَلُونَ لِنُفِيقُوا عَلَيْهِمْ وَلَئِنْ كُنَّا أُولَئِكَ لَمَلِكًا لَنَفِيقُوا عَلَيْهِمْ حَقًّا يَصْنَعُ الْكَافِرُونَ^(٢) .

٣ - وقوله تعالى: ﴿لَنَفِيقُ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُلِدَ عَلَيْهِ رَزَقُهُمْ فَلْيَفِيقُوا يَمَّا آتَاهُ اللَّهُ^(٣) . وأما وجوبها بالسنّة:

١ - فقد روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال في حجّة الوداع: «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَأَسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُوْطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُهُنَّ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ، وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

٢ - وروى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ هِنْدًا بِنْتُ عُثْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي وَزَلْدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ - وهو لا يعلم - قال: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ».

٣ - وعن معاوية القُشَيْرِيّ - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟... قال: «تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ، وَلَا تُضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تُقْبِحُ وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». وأما

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٧.

الإجماع: فقد قال ابنُ قدامة: اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوبِ نَفَقَاتِ الزَّوْجَاتِ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ إِذَا كَانُوا بِالْغَيْبِ، إِلَّا الْتَاثِيزُ مِنْهُنَّ. ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُثَنِّ وَغَيْرُهُ. قَالَ: وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْعَيْبَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَحْبُوسَةً عَلَى الزَّوْجِ يَمْنَعُهَا مِنَ النَّصْرِفِ وَالْاِخْتِسَابِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنَّ يُتَوَقَّعَ عَلَيْهَا.

سَبَبُ وَجُوبِ النِّفَقَةِ: وَإِنَّمَا أَوْجَبَ الشَّارِعُ النِّفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ لِزَوْجِيَّتِهِ، لِأَنَّ الزَّوْجَةَ بِمَقْتَضَى عَقْدِ الزَّوَاجِ الصَّحِيحِ تُصْبِحُ مَقْصُورَةً عَلَى زَوْجِهَا، وَمَحْبُوسَةً لِحَقِّهِ؛ لِاسْتِدَامَةِ الْاِسْتِمْتَاعِ بِهَا، وَيَجِبُ عَلَيْهَا طَاعَتُهُ، وَالْقَرَارُ فِي بَيْتِهِ، وَتَدْبِيرُ مَنَزْلِهِ، وَحَضَانَةُ الْأَطْفَالِ وَتَرْبِيَةُ الْأَوْلَادِ، وَعَلَيْهِ نَظِيرُ ذَلِكَ أَنْ يَقُومَ بِكِفَايَتِهَا وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، مَا دَامَتِ الزَّوْجِيَّةُ بَيْنَهُمَا قَائِمَةً، وَلَمْ يُوْجَدْ نُشُوزٌ، أَوْ سَبَبٌ يَمْنَعُ مِنَ النِّفَقَةِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ الْعَامِّ: كُلُّ مَنْ اخْتِيسَ لِحَقِّ غَيْرِهِ وَمَنْفَعَتِهِ، فَتَفَقَّهَتْ عَلَى مَنْ اخْتِيسَ لِأَجْلِهِ.

شُرُوطُ اسْتِحْقَاقِ النِّفَقَةِ: وَيُشْتَرَطُ لاسْتِحْقَاقِ النِّفَقَةِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

- ١ - أَنْ يَكُونَ عَقْدُ الزَّوَاجِ صَحِيحًا.
- ٢ - أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى زَوْجِهَا.
- ٣ - أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنَ الْاِسْتِمْتَاعِ بِهَا.
- ٤ - أَلَّا تَمْتَنِعَ مِنَ الْاِثْتِقَالِ حَيْثُ يُرِيدُ الزَّوْجُ^(١).
- ٥ - أَنْ يَكُونَ مِنَ أَهْلِ الْاِسْتِمْتَاعِ.

فَإِذَا لَمْ يَتَوَقَّعْ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، فَلَنْ النِّفَقَةَ لَا تَجِبُ. ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْدَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا؛ بَلْ كَانَ فَاسِدًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ

(١) [إِذَا كَانَ الزَّوْجُ يَرِيدُ الْإِضْرَارَ بِهَا بِالسَّفَرِ، أَوْ لَا تَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ مَالِهَا.

المُفَارَقَةُ - دَفْعًا لِلْفَسَادِ. وكذلك إذا لم تُسَلِّمْ نَفْسَهَا إِلَى زَوْجِهَا، أو لم تُمَكِّنْهُ مِنَ الاستمتاع بها، أو امتنعت من الانتقال إلى الجهة التي يريدُها، ففي هذه الحالات لا تجبُ النفقة حَيْثُ لم يَتَحَقَّقِ الاختِيَارُ الذي هو سببُها؛ كما لا يجبُ ثَمَنُ المبيع إذا امتنعَ البائع من تسليم المبيع، أو سَلَّمَ في موضع دونَ موضع. ولأنَّ النبي ﷺ تَزَوَّجَ عَائِشَةَ رضي الله عنها ودخلت عليه بعد سنتين ولم يُنَوِّقْ عليها إلا من حين دخلت عليه، ولم يلتزم نفقتها لما مضى. وإذا أسلمت المرأة نَفْسَهَا إلى الزوج، وهي صغيرة لا يُجَامَعُ مِثْلُهَا، فعند المالكية والصحيح من مذهب الشافعية أنَّ النفقة لا تجبُ، لأنَّه لم يوجد التمكنُ التامُّ من الاستمتاع. فلا تستحقُّ العَوَضَ من النفقة. قالوا: وإن كانت كبيرة والزوج صغير فالصحيح أنها تجبُ؛ لأنَّ التمكنَ وجدَ من جهتها، وإنما تعذر الاستيفاء من جهته، فوجبَتِ النفقة كما لو سلَّمت إلى الزوج، وهو كبير فهُرَبَ مِنْهَا.

وَالْمُفْتَى بِهِ عِنْدَ الْأَخْنَفِ: أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا اسْتَبَقَى الصَّغِيرَةَ فِي بَيْتِهِ، وَأَسْكَنَهَا لِلْإِسْتِنَاسِ بِهَا؛ وَجِبَتْ لَهَا النِّفَقَةُ لِرِضَاهَا هَذَا الْإِحْتِبَاسَ النَّاقِصَ؛ وَإِنْ لَمْ يُمَسِّكْهَا فِي بَيْتِهِ فَلَا نِفَقَةَ لَهَا^(١). وَإِذَا سَلَّمَتِ الزَّوْجَةَ نَفْسَهَا وَهِيَ مَرِيضَةٌ مَرَضًا يَمْنَعُهَا مِنْ مَبَاشَرَةِ الزَّوْجِ لَهَا وَجِبَتْ لَهَا النِّفَقَةُ. وَلَيْسَ مِنْ حُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَا مِنَ الْمَعْرُوفِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ مَقَوًى مَا وَجِبَ لَهَا مِنَ النِّفَقَةِ. وَمِثْلُ الْمَرِيضَةِ الرَّثَقَاءِ^(٢)،

(١) هذا ملهَب أبي يوسف، أما مذهب أبي حنيفة ومحمد فهو مثل مذهب الشافعية لأنَّ احتباسها كعدمه حيث لا يوصل إلى الغرض المقصود من الزواج فلا تجب لها النفقة.

(٢) الرثقاء: التي سد فرجها.

وَالثَّغِيَّةُ^(١)، وَالْمَعِيْبَةُ بِعَيْبٍ يَمْتَنِعُ مِنْ مُبَاشَرَةِ الزَّوْجِ لَهَا. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ عَيْنِيًّا، أَوْ مَجْبُوبًا^(٢)، أَوْ خَصْبِيًّا، أَوْ مَرِيضًا مَرَضًا يَمْتَنِعُ مِنْ مُبَاشَرَةِ النِّسَاءِ، أَوْ حُسٍ فِي دَيْنٍ أَوْ جَرِيْمَةٍ أَرْتَكِبُهَا، لِأَنَّهُ وَجَدَ التَّمَكُّيْنَ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ مِنْ جَهَّتَيْهَا، وَمَا تَعَلَّزَ فَهُوَ مِنْ جَهَّتَيْهِ، وَهُوَ سَبَبٌ لَا تُنْسَبُ فِيهِ إِلَى رِبْطٍ، وَإِنَّمَا هُوَ الَّذِي قَوَّتْ حَقَّهُ عَلَى نَفْسِهِ. وَلَا تَجِبُ الثَّغَّةُ إِذَا انْتَقَلَتْ الزَّوْجَةُ مِنْ مَنْزِلِ الزَّوْجِيَّةِ إِلَى مَنْزِلٍ آخَرَ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ، أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِالْحَجِّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. فَإِنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِإِذْنِهِ، أَوْ خَرَجَ مَعَهَا لَمْ تَسْقُطِ الثَّغَّةُ، لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ طَاعَتِهِ وَقَبْضَتِهِ. وَكَذَلِكَ لَا تَجِبُ لَهَا الثَّغَّةُ إِذَا مَنَعَتْهُ مِنَ الدَّخُولِ عَلَيْهَا فِي بَيْتِهَا الْمَقِيمِ مَعَهَا فِيهِ، وَلَمْ تَكُنْ طَلَبَتْ مِنْهُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى غَيْرِهِ فَأَمْتَنَعَ. فَإِنْ كَانَتْ طَلَبَتْ مِنْهُ الْإِنْتِقَالَ فَأَبَى، فَمَنَعَتْهُ مِنَ الدَّخُولِ، فَلَا تَسْقُطُ الثَّغَّةُ. وَكَذَلِكَ لَا تَجِبُ الثَّغَّةُ إِذَا حَبَسَتْ الزَّوْجَةَ فِي جَرِيْمَةٍ، أَوْ فِي دَيْنٍ، أَوْ كَانَ حَبْسُهَا ظُلْمًا، إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي حَبَسَهَا فِي دَيْنٍ لَهُ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَوَّتْ حَقَّهُ. وَكَذَلِكَ لَوْ غَضِبَهَا غَبَاصِبٌ وَحَالَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ الثَّغَّةَ مُدَّةَ غَضَبِهَا. وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ الْمُحْتَرَفَةُ الَّتِي تَخْرُجُ لِجِرْفَتِهَا إِذَا مَنَعَهَا زَوْجُهَا فَلَمْ تَمْتَنِعْ لَا تَسْتَحِقُّ الثَّغَّةَ. وَكَذَلِكَ إِنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا بِصَوْمٍ تَطَوُّعًا أَوْ بِاعْتِكَافٍ تَطَوُّعًا.

فَفِي كُلِّ هَذِهِ الصُّوَرَةِ لَا تَسْتَحِقُّ الزَّوْجَةُ الثَّغَّةَ، لِأَنَّهَا قَوَّتَتْ حَقَّ الزَّوْجِ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ. فَلَوْ كَانَ تَفْوِئُهَا حَقَّهُ لَوَجِبَ شَرْعِيٌّ لَمْ تَسْقُطِ الثَّغَّةُ، كَمَا إِذَا خَرَجَتْ مِنْ طَاعَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْكَنَ غَيْرُ

(١) الثَّغِيَّةُ: الهزيلة.

(٢) الْمَجْبُوبُ: الْمُقْطُوعُ الذِّكْرُ.

شَرْعِيٍّ أَوْ لِأَنَّ الزَّوْجَ غَيْرُ أَمِينٍ عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ مَالِهَا.

المرأة تُسَلِّمُ دُونَ زَوْجِهَا: وَإِذَا كَانَ الزَّوْجَانِ كَافِرَيْنِ، وَأَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الدَّخُولِ وَلَمْ يُسَلِّمِ الزَّوْجُ - لَمْ تَسْقُطِ الثِّقَّةُ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ الْأَسْتِمَاعَ بِهَا مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَتِهِ بِأَنْ يُسَلِّمَ، فَلَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا، كَالْمُسْلِمِ إِذَا غَابَ عَنْ زَوْجَتِهِ.

أَزِيدَادُ الزَّوْجِ لَا يَمْتَنِعُ الثِّقَّةُ: وَإِذَا أَزْتَدَ الزَّوْجُ بَعْدَ الدَّخُولِ لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا؛ لِأَنَّ أَمْتِنَاعَ الْوَطْءِ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَتِهِ بِالْعَوْدَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَزْتَدَتِ الزَّوْجَةُ، فَإِنَّ نَفَقَتَهَا تَسْقُطُ، لِأَنَّهَا مَنَعَتْ الْأَسْتِمَاعَ بِمَعْصِيَةٍ مِنْ قِبَلِهَا: فَتَكُونُ كَالثَّانِيَةِ.

مَذْهَبُ الظَّاهِرِيَّةِ فِي سَبَبِ اسْتِحْقَاقِ الثِّقَّةِ: وَلِلظَّاهِرِيَّةِ رَأْيٌ آخَرُ فِي سَبَبِ وَجُوبِ الثِّقَّةِ، وَهُوَ الزَّوْجِيَّةُ نَفْسُهَا. فَحَيْثُ وَجَدَتِ الزَّوْجِيَّةُ وَجَبَتْ الثِّقَّةُ: وَبَنُوا عَلَى مَذْهَبِهِمْ هَذَا وَجُوبَ الثِّقَّةِ لِلصَّغِيرَةِ، وَالثَّانِيَةِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى الشُّرُوطِ الَّتِي قَالَ بِهَا غَيْرُهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «وَيُتَوَقَّعُ الرَّجُلُ عَلَى أَمْرَائِهِ مِنْ حِينٍ يَعْقِدُ نِكَاحَهَا. دَعَا إِلَى الْبِنَاءِ، أَمْ لَمْ يَدْعُ. وَلَوْ أَنَّهَا فِي الْمَهْدِ، نَاشِزًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَ نَاشِزٍ، غَنِيَّةً كَانَتْ أَوْ فَقِيرَةً. ذَاتَ أَبٍ كَانَتْ أَوْ يَتِيمَةً. يَكْرًا كَانَتْ أَوْ تَبِيًّا. حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً عَلَى قَدْرِ حَالِهِ»^(١). قَالَ: وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: الثِّقَّةُ وَاجِبَةٌ لِلصَّغِيرَةِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا... وَافْتَى الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ - فِي امْرَأَةٍ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَاضِبَةً - هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ؟... قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَلَا يُحْفَظُ مَنَعُ الثَّانِيَةِ مِنَ الثِّقَّةِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ رُوِيَ عَنِ الثَّخَفِيِّ وَالشَّعْبِيِّ،

وحماد بن أبي سليمان، والحسن، والزهرى... وما نعلم لهم حجة، إلا أنهم قالوا: النفقة بإزاء الجماع. فإذا منعت الجماع منعت النفقة. انتهى بتصرف قليل.

تقدير النفقة واسمها إذا كانت الزوجة مقيمة مع زوجها، وكان هو قائماً بالنفقة عليها، ومتولياً إحصار ما فيه كفايتها، من طعام، وكسوة، وغيرهما - فليس للزوجة أن تطالب فَرْصَ نفقة؛ حيث إن الزوج قائم بالواجب عليه. فإذا كان الزوج بخيلاً لا يقوم بكفاية زوجته، أو أنه تركها بلا نفقة، يغير حق - فلها أن تطالب فَرْصَ نفقة لها من الطعام، والكسوة، والمسكن... وللقاضى أن يقضى لها بالنفقة، ويلزم لها متى ثبت لديه صحة دعوها. كما أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها بالمعروف^(١)، وإن لم يعلم الزوج؛ إذ أنه منع الواجب عليه وهي مستحقة له، وللمستحق أن يأخذ حقه ببلده متى قدر عليه. وأصل ذلك ما رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود والنسائي، عن عائشة - رضي الله عنها. أن هنداً قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني ولدي، إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم؟ فقال: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف». وفي الحديث دلالة على أن النفقة تقدر بكفاية المرأة مع التقييد بالمعروف، أي: المتعارف بين كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها، ولهذا يختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة، والأحوال، والأشخاص. وقد رأى صاحب الروضة الندية: أن الكفاية بالنسيء للطعام تعم جميع ما تحتاج إليه الزوجة، فيدخل فيه الفاكهة، وما هو معتاد من التوسعة في الأغنياء، وسائر الأشياء التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوقة، بحيث

(١) إذا كانت رشيده ولم تسرف في الأخذ.

يَحْضُلُ النَّصْرُ بِمَفَارِقَتِهَا، أَوْ التَّصَجُّرُ، أَوْ التَّكَدُّرُ، يقال: ويدخل فيه الأدوية ونحوها، وإليه يشير قوله تعالى: ﴿وَعَلَّ الْأُولَى لَمْ يَنْفَعَنَّ وَكَسَوْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١). فإنَّ هذا نص في كل نوع من أنواع الثِّقَقَاتِ: إنَّ الواجب على مَنْ عليه الثِّقَّةُ رِزْقٌ مِنْ عَلَيْهِ إِنْفَاقَهُ.

والرِّزْقُ يشمل ما ذكرناه... ثُمَّ ذَكَرَ رأيَ بَعْضِ الفقهاء في عدم جُوبِ ثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ، وَأَجْرَةِ الطَّبِيبِ، لَأَنَّهُ يُرَادُ حِفْظُ الْبَدَنِ كَمَا لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرُهُ إِصْلَاحَ مَا انْهَدَمَ مِنَ الدَّارِ. وَرَجَّحَ دُخُولَ الْعِلَاجِ فِي الثِّقَّةِ، وَأَنَّهُ وَاجِبٌ فَقَالَ: وَقَالَ فِي الْغَيْثِ: الْحُجَّةُ أَنَّ الدَّوَاءَ لِحِفْظِ الرُّوحِ فَأَنْشَبَ الثِّقَّةَ. قَالَ: وَهُوَ الْحَقُّ لِدُخُولِهِ تَحْتَ عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَا يَكْفِيكَ»، وَتَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَنْفَعَنَّ﴾^(٢)، فَإِنَّ الصِّبْغَةَ الْأُولَى عَامَّةٌ بِأَعْتِبَارِ لَفْظِ «مَا» وَالثَّانِيَّةُ عَامَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مَصْدَرٌ مُضَافٌ. وَهِيَ مِنْ صِبْغِ الْعُمُومِ.. وَأَخْتِصَّاصُهُ بِبَعْضِ الْمُسْتَحْقِّينَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِلْحَاقِ. قَالَ: وَبِمَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَا، يَمُرُّ لَكَ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ الثِّقَّةُ لِمَنْ لَهُ الثِّقَّةُ، هُوَ مَا يَكْفِيهِ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَقْوِيسُ أَمْرِ ذَلِكَ إِلَى مَنْ لَهُ الثِّقَّةُ، وَأَنَّهُ يَأْخُذُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ حَتَّى يَرُدَّ مَا أَوْرَدَهُ السَّائِلُ مِنْ حَشِيَّةِ السَّرْفِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، بَلِ الْمُرَادُ تَسْلِيمُ مَا يَكْفِيهِ عَلَى وَجْهِ لَا سَرْفَ فِيهِ، بَعْدَ تَبْيِينِ مِقْدَارِ مَا يَكْفِي بِاخْتِبَارِ الْمُخْبِرِينَ، أَوْ تَجْرِبَةِ الْمُجْرِبِينَ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «بِالْمَعْرُوفِ» أَي: لَا يَغْيِرُ الْمَعْرُوفِ وَهُوَ السَّرْفُ وَالتَّقْتِيرُ. نَعَمْ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يُسَلِّمُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الثِّقَّةِ جَازَ لَنَا الْإِذْنُ لِمَنْ لَهُ الثِّقَّةُ بِأَن يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ، إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الرُّشْدِ، لَا إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّرْفِ، وَالتَّبَذِيرِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَمَكِّيُّهِ مِنْ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

مَالٍ مِنْ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾^(١).

ثُمَّ قَالَ: وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْنَا إِذَا كَانَ مَنْ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ مَتَمَرِّدًا وَمَنْ لَهُ النَّفَقَةُ لَيْسَ بِذِي رُشْدٍ - أَنْ نَجْعَلَ الْأَخْذَ إِلَى وَلِيِّ مَنْ لَا رُشْدَ لَهُ، أَوْ إِلَى رَجُلٍ عَدْلٍ، أَنْتَهَى. وَبِمَا يَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسْطِ وَالصَّابُونِ وَالذَّهْنِ وَسَائِرِ مَا تَنْتَفِظُ بِهِ. وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: أَمَّا الطَّيِّبُ فَإِنْ كَانَ يُرَادُ لِقَطْعِ السُّهُوكَةِ^(٢) - لَزِمَهُ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ، وَإِنْ كَانَ يُرَادُ لِلتَّلَذُّذِ وَالِاسْتِمْنَاعِ، لَمْ يَلْزَمُهُ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ، فَلَا يُجَبِّرُ عَلَيْهِ.

رَأَى الْأَخَنَافُ فِي تَقْدِيرِ النَّفَقَةِ: رَأَى الْأَخَنَافُ: أَنَّ النَّفَقَةَ غَيْرُ مَقْدَرَةٍ بِالشَّرْعِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ قَدْرُ مَا يَكْفِيهَا مِنَ الطَّعَامِ، وَالْإِدَامِ، وَاللَّحْمِ وَالْخَضِرِ، وَالْفَاكِهَةِ، وَالزَّيْتِ، وَالسَّمَنِ... وَسَائِرِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْحَيَاةِ حَسَبَ الْمُتَعَارِفِ... وَأَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمَكِنَةِ، وَالْأَزْمِنَةِ، وَالْأَحْوَالِ... كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ كِسْوَتُهَا صَيْفًا وَشَتَاءً. وَرَأَوْا تَقْدِيرَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجَتِهَا بِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجِ، يُسْرًا وَعُسْرًا مَهْمَا تَكُنْ حَالَةُ الزَّوْجَةِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِيَفْقَ ذُو السَّعَةِ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قِلِيرٌ﴾^(٣) ﴿عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُسْقِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكِلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(٤). وَقَوْلُهُ مُبَحَّاهُ: ﴿أَشْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ مِنْ جَدَلِكُمْ﴾^(٥).

(١) سورة النساء: الآية ٥.

(٢) الرائحة الكريهة.

(٣) قلر: ضيق.

(٤) سورة الطلاق: الآية ٧.

(٥) والمعنى حسب قدرتك وحالتكم.

(٦) سورة الطلاق: الآية ٦.

مَلْهُبُ الشَّافِعِيَةِ فِي تَقْدِيرِ التَّفَقَّةِ: وَالشَّافِعِيَةُ لَمْ يَتْرُكُوا تَقْدِيرَ التَّفَقَّةِ إِلَى مَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، بَلْ قَالُوا: إِنَّمَا هِيَ مُقَدَّرَةٌ بِالشَّرْعِ، وَإِنْ اتَّفَقُوا مَعَ الْأَخَنَافِ فِي أَعْتِبَارِ حَالِ الزَّوْجِ يُسْرًا وَعُسْرًا. وَأَنَّ عَلَى الزَّوْجِ الْمَوْسِرِ وَهُوَ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى التَّفَقَّةِ بِمَالِهِ وَكَسْبِهِ - فِي كُلِّ يَوْمٍ مُدَّيْنٍ... وَأَنَّ عَلَى الْمُعْصِرِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّفَقَّةِ بِمَالٍ وَلَا كَسْبٍ - مُدًّا فِي كُلِّ يَوْمٍ... وَأَنَّ عَلَى الْمُتَوَسِّطِ مُدًّا وَنِصْفًا، وَأَسْتَدْلُوا لِمَذْهَبِهِمْ هَذَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْقِرْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ﴾^(١). قَالُوا: فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَوْسِرِ وَالْمُعْصِرِ، وَأَوْجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَدْرِ حَالِهِ، وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمَقْدَارَ فَوَجِبَ تَقْدِيرُهُ بِالْإِجْتِهَادِ، وَأَشْبَهَ مَا تُقَاسُ عَلَيْهِ التَّفَقَّةُ، الطَّعَامُ فِي الْكُفَّارَةِ، لِأَنَّهُ طَعَامٌ يَجِبُ بِالشَّرْعِ لِسَدِّ الْجَوْعَةِ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِبُ فِي الْكُفَّارَةِ لِلْمُسْكِينِ مُدَّانٍ فِي فِذْيَةِ الْأَذَى. وَأَقْلُ مَا يَجِبُ مُدٌّ وَهُوَ فِي كُفَّارَةِ الْجِمَاعِ فِي رَمَضَانَ، فَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا لَزِمَهُ مُدٌّ وَنِصْفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ إِلْحَاقُهُ بِالْمَوْسِرِ، وَهُوَ دُونُهُ، وَلَا بِالْمُعْصِرِ وَهُوَ فَوْقَهُ، فَمُجْعِلٌ عَلَيْهِ مُدٌّ وَنِصْفٌ، قَالُوا: وَلَوْ قَتَعَ بَابَ الْكِفَايَةِ لِلنِّسَاءِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ لَوْقَعَ التَّنَازُعِ، لَا إِلَى غَايَةٍ. فَتَعَيَّنَ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ اللَّائِقُ بِالْمَعْرُوفِ. وَهَذَا خِلَافٌ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الطَّعَامِ مِنَ الْإِدَامِ وَاللَّحْمِ، وَالْفَاكِهَةِ. وَقَالُوا: يَجِبُ لَهَا الْكِسْوَةُ مَعَ مُرَاعَاةِ حَالِ الزَّوْجِ مِنَ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ، فَلِزَوْجَةِ الْمَوْسِرِ مِنَ الْكِسْوَةِ، مَا يُلْبَسُ عَادَةً فِي الْبَلَدِ مِنْ رَفِيعِ الثِّيَابِ. وَلِامْرَأَةِ الْمُعْصِرِ الْعَلِيظِ مِنَ الْعُطْنِ، وَالْكِتَّانِ، وَنَحْوِهِمَا. وَلِامْرَأَةِ الْمُتَوَسِّطِ مَا بَيْنَهُمَا. وَيَجِبُ لَهَا مَسْكَنٌ عَلَى قَدْرِ يَسَارِهِ، وَإِعْسَارِهِ، وَتَوَسُّطِهِ، مَعَ تَأَثُّبِ الْمَسْكَنِ تَأَثُّبًا يَنْتَاسِبُ مَعَ حَالَتِهِ، وَقَالُوا: إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا يُنْفِقُ عَلَيْهَا أَدْنَى مَا يَكْفِيهَا مِنَ الطَّعَامِ،

والإدام، بالمعروف. ومنَ الكِسْوَةِ أَذْنَى مَا يَكْفِيهَا مِنَ الصَّبِيغَةِ وَالشَّتْوِيَةِ. وإن كان مُتَوَسِّطاً يُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ وَمِنْ الكِسْوَةِ أَرْفَعُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْمَعْرُوفِ. وإِنَّمَا كَانَتِ الثَّقَّةُ وَالْكِسْوَةُ بِالْمَعْرُوفِ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الزَّوْجَةِ وَاجِبٌ، وَذَلِكَ بِإِيجَابِ الْوَسْطِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَهُوَ تَفْسِيرُ الْمَعْرُوفِ.

الْعَمَلُ فِي الْمَحَاكِمِ الْآنَ: وما ذهبَ إليه الشافعية وبعضُ الأحنافِ من رِيعَايَةِ حَالِ الزَّوْجِ الْمَالِيَّةِ، حِينَ فَرَضَ الثَّقَّةُ، هو ما جَرَى بِهِ الْعَمَلُ الْآنَ فِي الْمَحَاكِمِ، تَطْبِيقاً لِلْمَادَّةِ ١٦ مِنَ الْقَانُونِ رَقْم ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ وَنُصُّهَا: تَقْدِيرُ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا بِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجِ يُسْرًا وَعُسْرًا، مَهْمَا كَانَتْ حَالَةُ الزَّوْجَةِ. ولهذا هو الْعَدْلُ، لِأَنَّهُ يُتَّفَقُ مَعَ الْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ.

تَقْدِيرُ الثَّقَّةِ عَيْنًا أَوْ نَقْدًا: يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَا يُفْرَضُ مِنَ الثَّقَّةِ مِنَ الْخُبْزِ، وَالْإِدَامِ وَالْكِسْوَةِ، أَصْنَافاً مُعَيَّنَةً، كَمَا يَصِحُّ أَنْ تُفْرَضَ قِيَمَتُهَا نَقْدًا لِنِشْتَرَاكِ بِهَ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَيَصِحُّ أَنْ تُفْرَضَ الثَّقَّةُ سَنَوِيَّةً، أَوْ شَهْرِيَّةً، أَوْ أَسْبُوعِيَّةً، أَوْ يَوْمِيَّةً، حَسَبَ مَا هُوَ مَيْسُورٌ لِلزَّوْجِ. وَالَّذِي يَسْرِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ فِي الْمَحَاكِمِ، هُوَ فَرَضُ بَدَلِ طَعَامِ الزَّوْجَةِ شَهْرِيًّا، وَبَدَلِ كِسْوَتِهَا عَنْ سِتَّةِ شُهُورٍ. بِأَعْيَانٍ لَهَا تَحْتَاجُ فِي السَّنَةِ إِلَى كِسْوَةٍ لِلصَّبِغِ، وَأُخْرَى لِلنَّشَاءِ. وَبَعْضُ الْقَضَاةِ يُفْرَضُ مَبْلَغًا شَهْرِيًّا لِلثَّقَّةِ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ بِدُونِ تَفْصِيلٍ، مُرَاعِيًا أَنْ يَكُونَ فِيمَا يَفْرَضُهُ لَهَا كِفَايَةً لِمَطْعَمِهَا، وَكِسْوَتِهَا، وَمُسْكَنَاتِهَا، حَسَبَ حَالَةِ الزَّوْجِ عُسْرًا وَيُسْرًا.

تَغْيِيرُ الْأَسْعَارِ أَوْ تَغْيِيرُ حَالِ الزَّوْجِ الْمَالِيَّةِ: إِذَا تَغَيَّرَتِ الْأَسْعَارُ عَنْ وَقْتِ الْفَرَضِ، أَوْ تَغَيَّرَتِ حَالَةُ الزَّوْجِ الْمَالِيَّةِ، فَلَمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّغْيِيرُ فِي الْأَسْعَارِ إِلَى زِيَادَةٍ، أَوْ إِلَى نَقْصٍ، أَوْ يَكُونَ تَغْيِيرُ حَالَةِ الزَّوْجِ الْمَالِيَّةِ إِلَى مَا

هو أَحْسَنُ أو أَسْوَأ. ولا بُدُّ من رِعَايَةِ كُلِّ حَالَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَالَاتِ:

فَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْأَسْعَارُ عَنْ وَقْتِ الْقَرْضِ إِلَى زِيَادَةٍ، كَانَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ بَزِيَادَةَ نَفَقَتِهَا.

وَأِنْ تَغَيَّرَتْ إِلَى نَقْصٍ كَانَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَطْلُبَ تَخْفِيفَ النَّفَقَةِ.

وَأِنْ تَحَسَّنَتْ حَالَةُ الزَّوْجِ الْمَالِيَّةُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ حِينَ تَقْرِيرِ النَّفَقَةِ، كَانَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ زِيَادَةَ نَفَقَتِهَا.

وَأِنْ تَغَيَّرَتْ حَالَةُ الزَّوْجِ الْمَالِيَّةُ إِلَى أَسْوَأَ، كَانَ لِلزَّوْجِ الْحَقُّ فِي طَلْبِ تَخْفِيفِ النَّفَقَةِ.

الْمَحْطَأُ فِي تَقْدِيرِ النَّفَقَةِ: إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ تَقْدِيرِ النَّفَقَةِ أَنَّ التَّعْدِيرَ كَانَ خَطَأً لَا يَكْفِيهِ الزَّوْجَةُ حَسَبَ حَالَةِ الزَّوْجِ، مِنَ الْعُسْرِ أَوِ الْيُسْرِ - كَانَ مِنْ حَقِّ الزَّوْجَةِ الْمَطَالِبَةُ بِإِعَادَةِ النَّظَرِ فِي التَّعْدِيرِ، وَعَلَى الْقَاضِي أَنْ يُقَدِّرَ لَهَا مَا يَكْفِيهَا لِطَعَامِهَا، وَكِسْوَتِهَا، مَعَ مِلَاحَظَةِ حَالَةِ الزَّوْجِ.

دَيْنُ النَّفَقَةِ يُعْتَبَرُ دَيْنًا صَحِيحًا فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ: قُلْنَا: إِنْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ عَلَى زَوْجِهَا، مَتَى تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا... وَمَتَى وَجِبَتْ النَّفَقَةُ عَلَى الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ، لَوْجُودِ سَبَبِهَا، وَتَوَفُّرِ شُرُوطِهَا... ثُمَّ أَمْتَنَعَ عَنْ أَدَائِهَا تَصِيرُ ذِمَّتُهُ فِي ذِمَّتِهِ. شَأْنُهَا فِي هَذَا شَأْنُ الدَّيُونِ الثَّابِتَةِ الَّتِي لَا تَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوِ الْإِبْرَاءِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ، وَجَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ مُنْذُ صُدُورِ قَانُونِ رَقْمِ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٠ .. فَقَدْ جَاءَ فِيهِ:

مَادَّةُ ١ - : تُعْتَبَرُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ الَّتِي سَلَّمَتْ نَفْسَهَا لَزَوْجِهَا وَلَوْ حُكْمًا، دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ، مِنْ وَقْتِ أَمْتِنَاعِ الزَّوْجِ عَنِ الْإِنْفَاقِ مَعَ وَجُوبِهِ، بَلَا تَوَقُّفٍ عَلَى قَضَاءِ قَاضٍ، أَوْ تَرَاضٍ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُهَا إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوِ الْإِبْرَاءِ.

مادة ٢ - : الْمُطَلَّقةُ الَّتِي تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ، تُعْتَبَرُ نَفَقَتُهَا دَيْنًا، كَمَا جَاءَ فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ، مِنْ تَارِيخِ الطَّلَاقِ. وَقَدْ جَاءَ مَعَ هَذَا الْقَانُونِ تَعْلِيلَاتٌ مِنْ الْجِهَةِ الَّتِي صَدَرَ عَنْهَا^(١) وَهِيَ:

١ - إِنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ، أَوِ الْمُطَلَّقةِ، لَا يُشْتَرَطُ لاعتبارها دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ - الْقَضَاءِ، أَوِ الرِّضَا، بَلْ تُعْتَبَرُ دَيْنًا مِنْ وَقْتِ امْتِنَاعِ الزَّوْجِ عَنِ الْإِنْفَاقِ، مَعَ وَجُوبِهِ.

٢ - إِنَّ دَيْنَ النِّفَقَةِ مِنَ الدِّيُونِ الصَّحِيحَةِ، وَهِيَ الَّتِي لَا تَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوِ الْإِبْرَاءِ. وَيَتَرْتَبُ عَلَى هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ:

١ - أَنَّ لِلزَّوْجَةِ، أَوِ الْمُطَلَّقةِ أَنْ تَطْلُبَ لَهَا الْحُكْمَ بِالنِّفَقَةِ عَلَى زَوْجِهَا، عَنْ مَدَّةٍ سَابِقَةٍ عَلَى التَّرَافُعِ، وَلَوْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ، إِذَا أَدْعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا تَرَكَهَا مِنْ غَيْرِ نَفَقَةٍ، مَعَ وَجوبِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، طَالَتْ، أَمْ قَصُرَتْ. وَمَتَى أُثْبِتَ ذَلِكَ بِطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْإثْبَاتِ، وَلَوْ كَانَتْ شَهَادَةُ الْاِسْتِكْشَافِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمَادَّةِ ١٧٨ مِنَ اللَّائِحَةِ حُكْمَ لَهَا بِمَا طَلَبَتْ.

٢ - أَنَّ دَيْنَ النِّفَقَةِ لَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، وَلَا بِالطَّلَاقِ - وَلَوْ خُلِعًا - فَلِلْمُطَلَّقةِ مُطْلَقًا الْحَقُّ فِيمَا تَجَمَّدَ لَهَا مِنَ النِّفَقَةِ، حَالَ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ، مَا لَمْ يَكُنْ حُوضًا لَهَا عَنِ الطَّلَاقِ، أَوِ الْخُلْعِ.

٣ - أَنَّ الشُّوْرَ الطَّارِيءَ لَا يُسْقِطُ مَتَجَمِّدَ النِّفَقَةِ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ النُّشُورَ مُطْلَقًا مِنْ وَجُوبِهَا مَا دَامَتِ الزَّوْجَةُ، أَوِ الْمَعْتَدَةُ نَاشِئًا.

(١) وزارة العدل. وكانت تسمى وزارة الحفانية.

وبعد صدور هذا القانون، استغلّه بعض الزوجات، في ترك المطالبة بالثقة، حتى يتجمّع منها مبلغ باهظ، ثم يطالبن الزوج بالمتجمل كله، مما يزهق الزوج ويثقل كاهله. قرئني تدارك هذا الأمر بما يرفع الضرر عن الأزواج... وجاء في الفقرة ٦ من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاحق ترتيب المحاكم الشرعية، ما نصّه: «لَا تُسَمَّعُ دَعْوَى الثِّقَةِ مِنْ مَدَّةٍ مَاضِيَةٍ، لَأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ مِيلَادِيَّةٍ، نَهَائِثُهَا تَارِيخُ رَفْعِ الدَّعْوَى». وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون، بشأن هذه الفقرة ما نصّه: «أما الثقة عن المدّة المَاضِيَةِ فقد رُئي - أَخْذًا بِقَاعِدَةِ تَخْصِيصِ الْقَضَاءِ - أَلَّا تُسَمَّعَ الدَّعْوَى بِهَا لَأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ مِيلَادِيَّةٍ نَهَائِثُهَا تَارِيخُ قَبْدِ الدَّعْوَى. وَلَمَّا كَانَ فِي إِطْلَاقِ إِجَازَةِ الْمُطَالَبَةِ بِالثِّقَةِ الْمُتَجَمِّلَةِ عَنْ مَدَّةٍ سَابِقَةٍ عَلَى رَفْعِ الدَّعْوَى - أَحْتِمَالُ الْمُطَالَبَةِ بِنَفَقَةٍ سِنِينَ عَدِيدَةٍ تُزْهِقُ الشَّخْصَ الْمُتَزَمَّ بِهَا، رُئي مِنَ الْعَدْلِ دَفْعُ صَاحِبِ الْحَقِّ فِي الثِّقَةِ إِلَى الْمُطَالَبَةِ بِهَا، أَوَّلًا، فَأَوَّلًا، بِحَيْثُ لَا يَتَأَخَّرُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ، وَجُعِلَ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ مَنَعَ سَمَاعِ الدَّعْوَى. وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمُ ضَرَرٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ فِي الثِّقَةِ، إِذْ يُمَكِّنُهُ الْمُطَالَبَةُ بِهَا، قَبْلَ مَضِيِّ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ^(١). وَلَا زَالَ الْعَمَلُ مُسْتَمِرًّا بِهَذَا الْقَانُونِ إِلَى الْيَوْمِ.

الإبراء من دين الثقة والمقاصة به: وإذا كانت الثقة التي تستحقها الزوجة على زوجها تُعتبر ديناً في ذمته من الوقت الذي امتنع فيه عن أدائها

(١) ويؤخذ على هذا القانون أن التحديد بثلاث سنين لم تعرف حكمته من جهة، ولا دليل يمكن الاستناد إليه من جهة أخرى على أن هذه المدة تعتبر مدة طويلة، وقد تهرق الأزواج، ولهذا جاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية المادة رقم ٨١ من أنه لا تسمع دعوى الثقة عن مدة تزيد عن سنة سابقة على الدعوى.

بغير حق شرعي - فإنه يصبح للزوجة أن تُبرِّقه من هذا الدين، كله أو بعضه. ولو أبتزأته مما يكون لها من النفقة في المستقبل لا يصح، لأنه لم يثبت ديناً بعد، والإبراء لا يكون إلا من دين ثابت فعلاً. ويستثنى من ذلك الإبراء عن شهر واحد مستقبل؛ أو عن سنة واحدة - إن كانت النفقة فُرِضَتْ مُسَاهَرَةً، أو مُسَاهَةً، وإذا كانت النفقة معتبرة ديناً صحيحاً، لا يسقط إلا بالآداء أو الإبراء، وكان للزوج دين في ذمتها، وطلب أحدهما مقاصبة الدينين - أوجب إلى طلبه لاستواء الدينين في القوة. وللحنابلة رأي في المقاصبة... فهم يفرقون بين أن تكون المرأة ميسرة، أو معسرة... فإن كانت ميسرة: فله أن يختسب عليها بدينه مكان نفقتها؛ لأن من عليه حق فله أن يقضيه من أي أمواله شاء، وهذا من ماله. وإن كانت معسرة لم يكن له ذلك، لأن قضاء الدين إنما يجب في الفاضل من قوته، ودين زوجها الذي هو عليها لا يفضل عنها؛ ولأن الله تعالى أمر بإنظار المعسر. فقال: ﴿وَلَا تَكُنْ دُونَ عُسْرٍ فَتُظْلَمَ﴾ (١) فيجب إنظاره بما عليها.

تفجيل النفقة وطروء ما يمنع الاستحقاق: إذا عجل الزوج نفقة مدة مستقبله كشهر، أو سنة مثلاً ثم طرأ في أثناء المدة ما يجعلها لا تستحق النفقة؛ بأن مات أحد الزوجين أو نشزت الزوجة - فللزوج أن يسترد نفقة ما بقي من المدة، التي لا تستحق نفقة عنها؛ لأنها أخذته جزاء اختيارها لحق الزوج، ومتى فأت الاختباس بالموت أو النشوز، فعليها أن ترد النفقة التي عجلت لها بالنسيئة للمدة الباقية. وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي ومحمد بن الحسن (٢).

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٠.

(٢) يرى الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف أن الزوج لا يسترد شيئاً مما يعجل من النفقة؛ =

نَفَقَةُ الْمُعْتَدِلِ: وَلِلْمُعْتَدِلِ الرَّجُوعِيَّةُ، وَالْمُعْتَدِلُ الْحَامِلُ الثَّقَّةُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - فِي الرَّجُوعِيَّاتِ: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ بَيْنَ وَجْهِكُمْ﴾^(١)، وَلِقَوْلِهِ فِي الْحَوَامِلِ: ﴿وَلَا كُنْ أَرْكَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَقَّ يَمَعَنَ حَمَلِهِنَّ﴾^(٢)، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الثَّقَّةِ لِلْحَامِلِ - سَوَاءً أَكَانَتْ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجُوعِيِّ، أَوِ الْبَائِنِ، أَوْ كَانَتْ عِدَّتُهَا عِدَّةً وَقَاةً. أَمَّا الْبَائِنَةُ فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي وَجوبِ الثَّقَّةِ لَهَا، إِذْ لَمْ تُكُنْ حَامِلًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

١ - أَنَّ لَهَا السُّكْنَى وَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَأَسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ بَيْنَ وَجْهِكُمْ﴾^(٣).

٢ - أَنَّ لَهَا الثَّقَّةَ وَالسُّكْنَى، وَهُوَ قَوْلُ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَرِيزِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَخْطَابِ، وَأَسْتَدَلُّوا عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا بِعُمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ بَيْنَ وَجْهِكُمْ﴾^(٤)، فَهُوَ نَصٌّ فِي وَجوبِ السُّكْنَى، وَحَيْثَمَا وَجِبَتِ السُّكْنَى شَرَعًا وَجِبَتِ الثَّقَّةُ تَابِعَةً لِيُوجِبِ الْإِسْكَانَ فِي الرَّجُوعِيَّةِ، وَفِي الْحَامِلِ، وَفِي نَفْسِ الزَّوْجَةِ، وَقَدْ أُنْكَرَ عُمرُ وَعَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسِ الْحَدِيثِ الَّذِي أوردتهُ، وَقَالَ عُمرُ: لَا تَنْزُكُ كِتَابَ اللَّهِ^(٥). وَسَمِعْنَا نَبِيَّنَا، لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا تَنْذِرِي لَعَلَّهَا حَفِظْتُ، أَمْ نَسِيتَ. وَحِينَ بَلَغَ فَاطِمَةُ ذَلِكَ قَالَتْ: «بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ».

= لأنها وإن كانت جزءاً احتباس فيها شبه صلة وقد قبضتها الزوجة والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها.

(١) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٤) سورة الطلاق: الآية ٦.

(٥) يريد قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنَ مِنْ وَجْهِكُمْ﴾.

قال الله تعالى: ﴿طَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِھُنَّ وَأَحْضُوا أَلْمَدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَتْحٍ مُبِينٍ وَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(١). فاي أمر يحدث بعد الثلاث!

٣ - أنه لا نفقة لها ولا سُكْنَى، وهو قول أحمد، ودأود، وأبي ثور، وإسحاق، وحكي عن علي، وابن عباس، وجابر، والحسن، وعطاء، والشعمي، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والإمامية. وأستدلوا بما رواه البخاري، ومسلم، عن فاطمة بنت قيس قالت: «طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَجْعَلْ لِي نَفَقَةً وَلَا سُكْنَى». وفي بعض الروايات: أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّمَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ لِمَنْ لَزَّجَهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ». وروى أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي: أنه قال لها رسول الله ﷺ: «لَا نَفَقَةُ لَكَ، إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلَةً».

نفقة زَوْجَةِ الْغَائِبِ: جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ مادة ٥ «إذا كان الزوج غائبا غَيْبَةً قَرِيبَةً، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ نُفَقَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ فِي مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ أُغْلِزَ إِلَيْهِ الْقَاضِي بِالطَّرِيقِ الْمَعْرُوفَةِ وَصَرَّبَ لَهُ أَجَلًا، فَإِنْ لَمْ يُرْسِلْ مَا تُتَّقَى فِيهِ زَوْجَتُهُ عَلَى نَفْسِهَا. طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي بَعْدَ مُضِيِّ الْأَجَلِ. فَإِنْ كَانَ بَعِيدَ الْغَيْبَةِ لَا يَسْهُلُ الْوَصُولُ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ مَجْهُولَ الْمَحَلِّ، أَوْ كَانَ مَفْقُودًا، وَبُتَّ أَنَّ لَهُ مَالَ لَهُ تُتَّقَى مِنْهُ الزَّوْجَةُ، طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي».

(١) سورة الطلاق: الآية ٦.

الْحُقُوقُ غَيْرُ الْمَادِيَّةِ

تَقَدَّمَ أَنْ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا مِنْهَا مَا هُوَ مَادِيٌّ: وَهُوَ الْمَهْرُ وَالثَّقَقَةُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ غَيْرُ مَادِيٍّ وَهُوَ مَا نَذَكَرَهُ فِيمَا يَلِي:
حُسْنُ مُعَاشَرَتِهَا:

١ - أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ لَزْوَجَتِهِ إِكْرَامُهَا، وَحُسْنُ مُعَاشَرَتِهَا، وَمَعَامَلَتُهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَقْدِيمُ مَا يُمَكِّنُ تَقْدِيمُهُ إِلَيْهَا، مِمَّا يُؤَلَّفُ قَلْبُهَا؛ فَضْلاً عَنْ تَحْمِلِ مَا يَصْدُرُ مِنْهَا أَوْ الصَّبْرُ عَلَيْهِ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَعَايِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَفَرْتُمْ عَنْهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكُونُوا سَيِّئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَبَرًا كَثِيرًا﴾^(١)، وَمِنْ مَظَاهِرِ اكْتِمَالِ الْخُلُقِ، وَنَمُوِّ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ رَفِيقاً رَفِيقاً مَعَ أَهْلِهِ؛ يَقُولُ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: «أَحْسَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَاناً أَحْسَنُهُمْ خُلُقاً، وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِبَنَاتِهِمْ»، وَإِكْرَامُ الْمَرْأَةِ دَلِيلُ الشَّخْصِيَّةِ الْمُتَكَامِلَةِ، وَإِهَانَتُهَا عَلَامَةٌ عَلَى الْخِسَّةِ وَاللُّؤْمِ، يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «مَا أَكْرَمَهُنَّ إِلَّا كَرِيمٌ، وَمَا أَهَانَهُنَّ إِلَّا لَيْسِمٌ». وَمِنْ إِكْرَامِهَا التَّلَطُّفُ مَعَهَا وَمَدَاعِبَتُهَا. وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَتَلَطَّفُ مَعَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فُسَابِقُهَا. تَقُولُ: «سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ»^(٢) سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي؛ فَقَالَ: «هَلْوَ بِتِلْكَ السَّبَقَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَزَوْي أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ، أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ ابْنُ آدَمَ، فَهُوَ بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثاً: رَمِيَهُ عَنْ قَوْسِهِ، وَتَأْوِيَهُ قَرْصُهُ، وَمَلَاحِيَتُهُ أَهْلُهُ، فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ». وَمِنْ إِكْرَامِهَا أَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى مُسْتَوَاهُ، وَأَنْ يَتَحَنَّنَ أَذَاهَا، حَتَّى وَلَوْ بِالْكَلِمَةِ النَّابِيَةِ. فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا

(١) سورة النساء: الآية ١٩.

(٢) أي امتلا جسمها.

رسول الله: ما حقُّ زوجةٍ أحينا عليه؟ قال: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». والمرأة لا يَتَصَوَّرُ فيها الكمال، وعلى الإنسان أن يتقبلها على ما هي عليه. يقول الرسول ﷺ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ أَحْوَجَ وَإِنَّ أَحْوَجَ مَا فِي الضِّلْعِ أَهْلًا، فَإِنْ فَعَبْتَ تَقِيْمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَحْوَجَ». رواه البخاري ومسلم.

وفي هذا إشارة إلى أن في خلق المرأة عوجاً طبيعياً، وأن محاولة إصلاحه غير ممكنة، وأنه كالضلع المَعْوَجِ الْمُتَقَوِّسِ الذي لا يقبل التقويم. ومع ذلك فلا بُدَّ من مصاحبتها على ما هي عليه، ومعاملتها كأحسن ما تكونُ المعاملة؛ وذلك لا يمنع من تأديبها وإرشادها إلى الصواب إذا أَعْوَجَتْ في أيِّ أمرٍ من الأمور. وقد يُغضِي الرجلُ عن مَزايا الزوجةِ وفَضَائِلِهَا، ويتجسَّدُ في نظره بغضٌ ما يَكْرَهُ من خِصَالِهَا، فيَنْصَحُ الإسلامُ بوجودِ الموازنةِ بين حَسَنَاتِهَا وَسَيِّئَاتِهَا، وأنه إذا رأى منها ما يَكْرَهُ - فإنه يَرَى منها ما يُحِبُّ. يقول الرسول ﷺ: «لَا يَفْرَكُ^(١) مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا، رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ».

٢ - صِيَانَتُهَا: ويَجِبُ على الزوج أن يَصُونَ زوجته، ويحفظها من كلِّ ما يَخْدِشُ شَرَفَهَا، وَيَذِلُّ عِزَّهَا، وَيَمْنَعُ كِرَامَتَهَا، وَيُعَرِّضَ سَمْعَهَا لِمَقَالَةِ السوءِ، ولهذا من الْغَيْرَةِ التي يُحِبُّهَا اللهُ. روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَفَارُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَفَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْعَبْدُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ». وروي عن ابن مسعود أنه - صلوات الله وسلامه عليه - قال: «مَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ غَيْرَتِهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا

(١) لا يفرك: لا يغيض.

وَمَا بَطُنَ؛ وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَذْحُ مِنَ اللَّهِ؛ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَتَنَّى عَلَى نَفْسِي، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْعَذْرُ مِنَ اللَّهِ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلْتُ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ». وروى أيضاً أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ أَمْرَاتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْفِحٍ. فقال الرسولُ: «أَتَغْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ، حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ». وعن ابنِ عمرَ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقِ لِوَالِدَيْهِ، وَالذَّيْوُثُ، وَرَجُلَةٌ مِنَ النِّسَاءِ»، رواه التَّسَائِيّ وَالبَزَّازُ، وَالحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. وعن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ أَبَدًا: الذَّيْوُثُ، وَالرَّجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ، وَمُؤْمِنُ الْخَمْرِ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَمَّا مُؤْمِنُ الْخَمْرِ فَقَدْ عَرَفْنَاهُ. فَمَا الذَّيْوُثُ؟... قَالَ: «الَّذِي لَا يُتَالِي مَنْ دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ»، قلنا: فَمَا الرَّجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ؟ قَالَ: «الَّتِي تُشَبَّهُ بِالرَّجَالِ». رواه الطَّبْرَانِيُّ. قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَرَوَاتُهُ لَيْسَ فِيهِمْ مَجْرُوحٌ، وَكَمَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَغَارَ عَلَى زَوْجَتِهِ، فَإِنَّهُ يُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ يَتَوَدَّلَ فِي هَذِهِ الْغَيْرَةِ، فَلَا يُتَالَى فِي إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِهَا، وَلَا يُسْرِفُ فِي تَقْصِي كُلِّ حَرَكَاتِهَا وَسَكَتَاتِهَا، وَلَا يُخْصِي جَمِيعَ عُيُوبِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ الْعَلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ، وَيَقْطَعُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ. يقول الرسولُ ﷺ فيما يرويه أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيّ، وَابْنُ جَبَّانٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «إِنْ مِنْ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُهُ اللَّهُ، وَمِنْ الْخِيَلَاءِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُهُ اللَّهُ؛ فَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي الرَّبِّيةِ؛ وَالْغَيْرَةُ الَّتِي يُبْغِضُهَا اللَّهُ، فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رَبِّهِ»^(١)... وَالْاخْتِيَالُ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ اخْتِيَالُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ

(١) الرَّبِّية: الشُّكُّ وَالظَّنُّ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بَغِيضًا لِأَنَّهُ مِنْ سُوءِ الظَّنِّ وَإِنْ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ.

عِنْدَ الْقِتَالِ، وَعِنْدَ الصَّلَاةِ... وَالْاِخْتِيَالُ الَّذِي يُبَغِضُهُ اللَّهُ الْاِخْتِيَالُ فِي الْبَاطِلِ... وقال عليّ كرم الله وجهه: لَا تُكْثِرِ الْغَيْرَةَ عَلَى أَهْلِكَ، فَتَرَامِيَ بِالشَّوْءِ مِنْ أَجْلِكَ.

إِفْتِيَانُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَقَرَضَ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَجَامِعَ أَمْرَأَتَهُ الَّتِي هِيَ زَوْجَتُهُ، وَأَدْنَى ذَلِكَ مَرَّةً فِي كُلِّ طَهْرٍ، إِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ. وَإِلَّا فَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى... بَرَهَانُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا قَلَّهِنَّ فَاثْبُرْنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(١). وَدَعَبَ جَمَهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ كَسَائِرِ الْحَقُوقِ. وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَلَّهِنَّ فِي حَقِّ الْمَوْلِيِّ بِهَذِهِ الْمَدَّةِ، فَكَذَلِكَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ. وَإِذَا سَافَرَ عَنْ أَمْرَأَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ مَانِعٌ مِنَ الرَّجُوعِ، فَإِنْ أَحْمَدَ ذَهَبَ إِلَى تَوْقِيتِهِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ... وَسُئِلَ: كَمْ يَغِيبُ الرَّجُلُ عَنْ زَوْجَتِهِ؟... قَالَ: سِتَّةُ أَشْهُرٍ يُكْتَبُ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَبَى أَنْ يَرْجِعَ فَرُقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا... وَحَدَّثَهُ مَا رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: بَيْنَمَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْرُصُ الْمَدِينَةَ؛ فَمَرَّ بِأَمْرَأَةٍ فِي بَيْتِهَا وَهِيَ تَقُولُ:

نَطَاوَلْ هَذَا اللَّيْلُ وَأَسْوَدَ جَانِبُهُ وَطَالَ عَلَيَّ أَنْ لَا حَلِيلَ إِلَّا عِبُهُ
وَاللُّوْلُو لَا خَشْيَةَ لِلَّهِ وَخَدَهُ لِحُرِّكَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَائِبُهُ
وَلَكِنْ رَبِّي وَالْحَيَاءُ يَكْفِيْنِي وَأَكْرَمُ بَعْلِي أَنْ تُوطَا مَرَآئِبُهُ
فَسَأَلَ عَنْهَا عَمْرٌ، فَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ فُلَانَةُ، زَوْجُهَا غَائِبٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،
فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا تَكُونُ مَعَهُ، وَبَعَثَ إِلَى زَوْجِهَا، فَأَقْفَلَهُ^(٢) ثُمَّ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ،

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

(٢) أقفله: أرجعه.

فقال: يا بُنَيَّةُ... كم تَصْبِرُ المرأةُ على زَوْجِها؟... فقالت: سُبْحَانَ اللَّهِ. ومثلُكَ يسأل مثلي عن هذا؟... فقال: لولا أَنِّي أريدُ النَّظَرَ للمسلمينَ مَا سَأَلْتُكَ. قالت: خَمْسَةُ أَشْهُرٍ... مِثْلَهُ أَشْهُرٍ. فَوَقَّتْ للنَّاسِ في مغازيهم مِثْلَهُ أَشْهُرٍ... يَسِيرُونَ شَهْرًا، وَيَقِيمُونَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَيَسِيرُونَ رَاجِعِينَ شَهْرًا. وقال الغَزَالِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: وينبغي أن يَأْتِيَهَا في كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً، فهو أَغْدَلُ؛ لِأَنَّ عَدَدَ النِّسَاءِ أَرْبَعَةٌ، فجاز التَّأخِيرُ إلى هَذَا الحَدِّ... نَعَمْ ينبغي أن يَزِيدَ، أو يَنْقُصَ حَسَبَ حاجتها في التَّحْصِينِ، فَإِنَّ تَحْصِينَهَا واجبٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا تَثْبُتِ المطالبةُ بِالْوَطْءِ، فَذلك لِعُسْرِ المطالبةِ والوفاءِ بها.

وعند مُحَمَّدِ بْنِ مَعْنٍ الْعَقَّارِيِّ قال: أَتَيْتُ امْرَأَةً إلى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - فقالت: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ زَوْجِي يَصُومُ النَّهَارَ، وَيَقُومُ اللَّيْلَ، وَأَنَا أَكْزَرُهُ أَنْ أَشْكُوهُ وَهُوَ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فقال لها: نَعَمْ الزَّوْجُ زَوْجُكَ، فجعلت تُكْرِرُ هَذَا الْقَوْلَ وَيُكْرِرُ عَلَيْهَا الْجَوَابُ... فقال له كَعْبُ الْأَسَدِيِّ: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ تَشْكُو زَوْجَهَا فِي مِبَاعِدَيْهِ إِيَّاهَا عَنْ فِرَاشِهِ، فقال عمرُ: كَمَا فَهَمْتُ كَلَامَهَا فَأَقْضِ بَيْنَهُمَا. فَقَالَ كَعْبٌ: عَلَيَّ بِزَوْجِهَا فَأَتِي بِهِ، فقال له: إِنَّ أَمْرَاتِكَ هَذِهِ تَشْكُوكَ. قال: أفي طعامٍ، أو مُرَابٍ؟... قال: لا، فقالتِ الْمَرْأَةُ:

يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الْحَكِيمُ رُشْدُهُ	أَلْهَى حَلِيلِي عَنْ فِرَاشِي مَسْجِدُهُ
رُشْدُهُ فِي مَضْجَعِي تَعْبُدُهُ	فَأَقْضِ الْقَضَا، كَعْبُ، وَلَا تُرَدِّدُهُ
نَهَارُهُ وَلَيْلُهُ مَا يَزُقُّدُهُ	فَلَسْتُ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ أَحْمَدُهُ

فقال زَوْجُهَا:

رُغِدَنِي فِي النِّسَاءِ وَفِي الْحَجَلِ	أَنِّي أَمْرُو أَذْقَلَنِي مَا نَزَلَ
فِي سُورَةِ التَّحْلِ وَفِي السَّيْعِ الطُّوْلِ	وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَخْوِيفُ جَلَلِ

فقال كعب:

إِنَّ لَهَا عَلَيْكَ حَقًّا يَا رَجُلُ نَصِيبُهَا فِي أَزْوَاجِ لِمَنْ عَقْلٌ
قَطَطَهَا ذَاكَ وَدَخَ عَنْكَ الْمَرْءُ

ثم قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحَلَّ لَكَ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ، فَلَكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ تَعْبُدُ فِيهِنَّ رَبِّكَ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مِنْ أَيِّ أَمْرِنِكَ أَعْجَبُ؟ أَمِنْ فَهْمِكَ أَمْرُهُمَا، أَمْ مِنْ حُكْمِكَ بَيْنَهُمَا؟... أَذْهَبَ فَقَدْ وَلَيْتُكَ قَضَاءَ الْبَصْرَةِ. وَقَدْ ثَبَّتَ فِي السُّنَّةِ أَنَّ جَمَاعَ الرُّجُلِ رَزَجَتْهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ الَّتِي يُبْتِغَى اللَّهُ عَلَيْهَا. رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «...وَلَكَ فِي جَمَاعِ رُؤُوسِكَ أَجْرٌ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيَاتِي أَحَدُنَا شَهْوَةٌ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟... قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَّانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟... لِكُلِّكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي حَلَالٍ كَانَ لَهُ أَجْرٌ». وَيُسْتَحَبُّ الْمُدَاعَبَةُ، وَالْمُلَاعَبَةُ، وَالْمُلَاطَفَةُ، وَالتَّقْيِيلُ وَالْإِنْتِظَارُ حَتَّى تَقْضِيَ الْمَرْأَةَ حَاجَتَهَا. رَوَى أَبُو يَعْلَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَكَ أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ فَلْيَصْطَفِهَا، فَإِذَا قَضَى حَاجَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ حَاجَتَهَا فَلَا يَعْجَلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتَهَا...» وَقَدْ تَقَدَّمَ: «هَلَّا يَكْرَهُ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ».

التَّسْتُرُ عِنْدَ الْجَمَاعِ: أَمَرَ الْإِسْلَامُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا إِذَا افْتَضَى الْأَمْرُ كَشَفَهَا فَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ... عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَلْزَمُ...» قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ رُؤُوسِكَ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بِنَفْسِهِمْ فِي بَعْضٍ؟... قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَّا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَاهَا». قَالَ: قُلْتُ: إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟... قَالَ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنَ النَّاسِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَلَكِنْ

مع ذلك لا ينبغي أن يتجرّد الزوجان تجرّداً كاملاً. فعن عثبة بن عبد السليم قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم أهله فليستيز، ولا يتجرّدا تجرّد العيرين»^(١). رواه ابن ماجه. وعن ابن عمر أنّ النبي ﷺ قال: «إياكم والتعري؛ فإنّ معكم من لا يفارقكم، إلّا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكروموهم». رواه الترمذي وقال: حديث غريب. وقالت عائشة: «لم ير رسول الله ﷺ مني، ولم أر منه».

التسمية عند الجماع: يُسن أن يُسمّي الإنسان ويستعيذ عند الجماع. روى البخاري ومسلم، وغيرهما عن ابن عباس أنّ رسول الله ﷺ قال: «لو أنّ أحدكم إذا أتى أهله، قال: بِسْمِ اللَّهِ... اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَلَدٌ، لَنْ يَضُرَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ الشَّيْطَانُ أَبَدًا».

حرمة التكلم بما يجري بين الزوجين أثناء المباشرة: ذكر الجماع، والتحدّث به مخالف للمروءة، ومن اللغو الذي لا فائدة فيه، ولا حاجة إليه، وينبغي للإنسان أن يتزوّده عنه ما لم يكن هناك ما يستدعي التكلم به. ففي الحديث الصحيح: «من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». وقد مدح الله المعْرِضِينَ عَنِ اللَّغْوِ فقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾^(٢). فإذا استدعى الأمر التحدّث به ودعت الحاجة إليه فلا بأس، وقد ادّعت امرأة أنّ زوجها عاجز عن إتيانها. فقال يا رسول الله: «إني لأنفُسها نفص الأييم». فإذا توسّع الزوج أو الزوجة في ذكر تفاصيل

(١) العيرين: الحمارين.

(٢) سورة المؤمنون: الآية ٣.

المباشرة وأُفْشِيَ ما يجري بينهما من قول أو فعل، كان ذلك مُحَرَّمًا. فَعَنَ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». رواه أحمد.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى، فَلَمَّا سَلَّمَ، أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «مَجَالِسُكُمْ، هَلْ مِنْكُمْ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ أَخْلَقَ بَابَهُ وَأَرْخَى سِتْرَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَحْدُثُ فَيَقُولُ: قَعَلْتُ بِأَهْلِي كَذَا وَقَعَلْتُ بِأَهْلِي كَذَا»^(١). فَسَكَتُوا، فَأَقْبَلَ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ مَنْ تَحَدَّثُ؟».. فَجَعَتْ قَتَاةٌ كَعَابَ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهَا، وَتَطَاوَلَتْ لِيَرَاهَا الرَّسُولُ ﷺ وَلَيْسَمَعَ كَلَامَهَا، فَقَالَتْ: أَيْيَ وَاللَّهِ. إِنَّهُمْ يَتَحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثُونَ. فَقَالَ: «هَلْ تَقْرُونَ مَا مَثَلُ مَنْ قَعَلَ ذَلِكَ؟... إِنَّ مَثَلُ مَنْ قَعَلَ ذَلِكَ مَثَلُ شَيْطَانٍ وَشَيْطَانَةٍ، لَقِيَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ بِالسُّكَّةِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا - وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ». رواه أحمد، وأبو داود.

إِتْيَانُ الرَّجُلِ فِي غَيْرِ الْمَأْتِي: إِتْيَانُ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا تَنْفِيرُ مِنْهُ الْفُطْرَةُ، وَإِتْيَانُ الطَّعْنِ، وَيُحَرَّمُ الشَّرْعُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ فَأَقُوا رَبَّكُمْ آلَكُمْ وَنِسَاءَكُمْ^(٢)﴾. وَالْحَرْثُ: مَوْضِعُ الْعَرْسِ وَالزُّرْعِ، وَهُوَ هُنَا مَحَلُّ الْوَلَدِ؛ إِذْ هُوَ الْمَزْرُوعُ. فَالْأَمْرُ بِإِتْيَانِ الْحَرْثِ أَمْرٌ بِالْإِتْيَانِ فِي الْفَرْجِ خَاصَّةً. قَالَ تَعَلَّبَ:

إِنَّمَا الْأَرْحَامُ أَرْضُونَ لَنَا مُحْتَرَّمَاتٌ فَعَلَيْنَا الزُّرْعُ فِيهَا وَعَلَى اللَّهِ التَّبَاتُ وَهَذَا كَقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَأَقْوَصُ بَيْنَ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ^(٣)﴾. وَكَقَوْلِهِ: ﴿آلَكُمْ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٢.

شَيْئًا»^(١) أي كيف شَيْئًا. وسبب نزول هذه الآية ما رواه البخاري ومسلم.

أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَزْعُمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلَيْهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، وَكَانَ الْإِنْتِصَارُ يَتَّبِعُونَ الْيَهُودَ فِي هَذَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ فَأَقُولُوا وَكَلِمَاتِي﴾^(٢)... أي أَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي إِيْتَانِ النِّسَاءِ بِأَيِّ كَيْفِيَّةٍ، مَا دَامَ ذَلِكَ فِي الْفَرْجِ، وَمَا دُمْتُمْ تَقْصِدُونَ الْحَرْثَ. وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ صَرِيحَةً فِي النَّهْيِ عَنْ إِيْتَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا. رَوَى أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَصْبَازِهِنَّ». أَوْ قَالَ: «فِي أَقْبَارِهِنَّ». وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ. وَرَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا... «هِيَ الْوَلُطِيَّةُ الصُّغْرَى». وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِ السُّنَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا». قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَمَتَى وَطَنَهَا فِي الدُّبْرِ، وَطَاوَعَتْهُ عُرْزًا جَمِيعًا، وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا كَمَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْفَاجِرِ وَمَنْ يُفَجِّرُ بِهِ.

الْعَزْلُ وَتَحْدِيدُ النَّسْلِ^(٣): تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُرَغَّبُ فِي كَثْرَةِ النَّسْلِ، إِذْ أَنَّ ذَلِكَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْقُوَّةِ وَالْمَتَنَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأُمَمِ وَالشُّعُوبِ. «وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ»: وَيُجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ مَشْرُوعِيَّةِ الزَّوْاجِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». إِلَّا أَنَّ الْإِسْلَامَ مَعَ ذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ فِي الظُّرُوفِ الْخَاصَّةِ مِنْ تَحْدِيدِ النَّسْلِ، بِاتِّخَاذِ دَوَاءٍ يَمْتَنِعُ مِنَ الْحَمْلِ، أَوْ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ أُخْرَى مِنْ وَسَائِلِ الْمَنْعِ. فَيُبَاحُ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٣.

(٣) العزل: هو أن يتزوج الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج منعاً للحمل.

التَّحْدِيدُ فِي حَالَةٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُعِيلًا^(١) لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ عَلَى تَرْبِيَةِ أَبْنَائِهِ التَّرْبِيَةَ الصَّحِيحَةَ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ ضَعِيفَةً، أَوْ كَانَتْ مُوصُولَةً الْحَمْلِ، أَوْ كَانَ الرَّجُلُ فَقِيرًا. فَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ يُنَاحُ تَحْدِيدُ النَّسْلِ بَلْ إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ رَأَى أَنَّ التَّحْدِيدَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ لَا يَكُونُ مَبَاحًا فَقَطْ؛ بَلْ يَكُونُ مَثْنُوبًا إِلَيْهِ. وَأَلْحَقَ الْإِمَامُ الْعَزَلِيُّ بِهَذِهِ الْحَالَاتِ حَالَةَ مَا إِذَا خَافَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى جَمَالِهَا، فَمِنْ حَقِّ الزَّوْجَيْنِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يَمْتَعَا النَّسْلَ. بَلْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى إِبَاحَتِهِ مُطْلَقًا، وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ بِمَا يَأْتِي:

١ - رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرِزُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَتْرُكُ.

٢ - وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَعْرِزُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَنَحْنُ نَزْوِي عَنْ عَدِيدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ رَخَّصُوا فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَزُوا بِهِ بَأْسًا. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ رَوَيْنَا الرُّخْصَةَ فِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ اتَّفَقَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ مُؤْوَدَةً حَتَّى تَمُرَ عَلَيْهَا التَّارَاتُ السَّبْعُ. فَرَوَى الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ رُقَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَلَسَ إِلَى عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي تَقْرِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَذَاكُرُوا الْعَزَلَ. فَقَالُوا: لَا بَأْسَ بِهِ. فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا الْمُؤْوَدَةُ الصُّغْرَى. فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ

(١) المعيل: كثير العيال.

عنه: لا تكون مؤمودة حتى تمر عليها الثارات السبع، حتى تكون من سلالته من طين، ثم تكون نطفة، ثم تكون علقة، ثم تكون مضغة، ثم تكون عظاماً، ثم تكون لحماً، ثم تكون خلقاً آخر. فقال عمر رضي الله عنه: صدقت أطل الله بقاءك.

ويرى أهل الظاهر أن منع الحمل حرام، مستلزم بما رَوَّاهُ جَدَّاهُ بَنْتُ وَهْبٍ: أَنَّ أَنَسًا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ؟ فَقَالَ: «فَإِنَّكَ هُوَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ». وَاجَابَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ عَنْ هَذَا فَقَالَ: «وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ فِي الْإِبَاحَةِ، وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ» كَقَوْلِهِ: «الشَّرْكُ الْخَفِيُّ» وَذَلِكَ يُوجِبُ كَرَاهِيَّةَ كَرَاهَةٍ لَا تَحْرِيماً. وَالْمَقْصُودُ بِالْكَرَاهَةِ خِلَافُ الْأَوَّلِ، كَمَا يُقَالُ: يُكْرَهُ لِلْقَاعِدِ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ يَقْعُدَ قَارِعاً لَا يَشْتَغِلُ بِذِكْرِ أَوْ صَلَاةٍ، وَبَعْضُ الْأَئِمَّةِ كَالْأَحْنَفِ يَرَوْنَ أَنَّ يُبَاحَ الْعَزْلُ إِذَا اِذْنَتِ الزَّوْجَةُ، وَيُكْرَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا.

حُكْمُ إِسْقَاطِ الْحَمْلِ: بَعْدَ اسْتِثْقَارِ النُّطْفَةِ فِي الرَّجْمِ لَا يَجِلُّ إِسْقَاطُ الْجَنِينِ بَعْدَ مُضِيِّ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْماً، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ اعْتِدَاءٌ عَلَى نَفْسٍ يَسْتَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(١). أَمَّا إِسْقَاطُ الْجَنِينِ، أَوْ إفسَادُ اللَّقَاحِ قَبْلَ مُضِيِّ هَذِهِ الْمُدَّةِ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ إِذَا وَجَدَ مَا يَسْتَدْعِي ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ سَبَبٍ حَقِيقِي فَإِنَّهُ يُكْرَهُ. قَالَ صَاحِبُ سُبُلِ السَّلَامِ: «مُعَالَجَةُ الْمَرَأَةِ لِإِسْقَاطِ النُّطْفَةِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ يَتَفَرَّغُ جَوَازُهُ وَعَدْمُهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الصِّدْقُ: «إِنْ أَحَدَكُمُ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتِبَ رِزْقُهُ وَاجِلُهُ وَعَمَلُهُ وَشَقِي أَوْ سَعِيدٌ».

الْعَزَلِ، فَمَنْ أَجَارَهُ أَجَارَ الْمَعَاجِزَةَ، وَمَنْ حَرَّمَهُ حَرَّمَ هَذَا بِالْأَوَّلَى. وَيَلْحَقُ
بِهَذَا نَعَاطِي الْمَرْأَةِ مَا يَقْطَعُ الْحَبْلَ مِنْ أَصْلِهِ» انتهى.

ويرى الإمام الغزالي: أَنَّ الإِجْهَاضَ جِنَايَةٌ عَلَى مَوْجُودٍ حَاصِلٍ، قَالَ:
وَلَهَا مَرَاتِبٌ، أَنْ تَقَعَ النُّطْفَةُ فِي الرَّجْمِ وَتَخْتَلِطَ بِمَاءِ الْمَرْأَةِ، وَتَسْتَعِدَّ لِقَبُولِ
الْحَيَاةِ، وَإِفْسَادُ ذَلِكَ جِنَايَةٌ، فَإِنْ صَارَتْ مُضَعَّةً وَعَلَقَةً كَانَتْ الْجِنَايَةُ أَفْحَشَ
وَأَنْ تُفْعَ فِيهِ الرُّوحُ وَاسْتَوَتْ الْخُلُقَةُ زَادَتْ الْجِنَايَةَ تَفَاحُشًا.

الإيلاء^(١)

تَعْرِيفُهُ: الإِیْلَاءُ فِي اللَّغَةِ: الْاِمْتِنَاعُ بِالْيَمِينِ: وَفِي الشَّرْعِ: الْاِمْتِنَاعُ
بِالْيَمِينِ مِنْ وَطْءِ الزَّوْجَةِ. وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ، أَوْ بِالصُّومِ، أَوْ
الصَّدَقَةِ، أَوْ الْحَجِّ، أَوْ الطَّلَاقِ. وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَخْلِفُ أَلَا
يَمَسُّ امْرَأَتَهُ السَّنَةَ، وَالسَّنَتَيْنِ، وَالْأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ بِهَا، فَيَتْرُكُهَا
مُعَلَّقَةً، لَا هِيَ زَوْجَةٌ، وَلَا هِيَ مُطْلَقَةٌ. فَأَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَضَعُ حَدًّا لِهَذَا
الْعَمَلِ الضَّارِّ، فَوَقَّعَهُ بِمُدَّةٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، يَتَرَوَّى فِيهَا الرَّجُلُ، عَلَيْهِ يَرْجِعُ إِلَى
رُشْدِهِ، فَإِنْ رَجَعَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، أَوْ فِي آخِرِهَا، بَأَنْ حَنَّتْ فِي الْيَمِينِ،
وَلَا مَسَ زَوْجَتَهُ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ فِيهَا... وَإِلَّا طَلَّقَ. فَقَالَ: ﴿لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ
بَيْنِهِمْ رِئْصًا﴾^(٢) ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَالُوا﴾^(٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) وَإِنْ
عَزَّوْا طَلَّقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^(٥).

(١) أَلَى يُؤْلِي إِيْلَاءً وَإِلَاءَةً إِذَا حَلَفَ فَهُوَ مَوْلًى.

(٢) الرِّئِصُ: الْاِنْتِظَارُ.

(٣) فَأَوْزُوا: رَجَعُوا.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَاتَانِ ٢٢٦، ٢٢٧.

مُدَّةُ الإيلاء: ^(١) اتَّفَقَ الفقهاء على أَنَّ مَنْ حَلَفَ أَلَّا يَمَسَّ زَوْجَتَهُ أَكْثَرَ من أربعة أشهرٍ كان مُؤَلَّياً. واخْتَلَفُوا فِيمَنْ حَلَفَ أَلَّا يَمَسَّهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ: فقال أبو حنيفة وأصحابه: يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الإيلاء. وذَهَبَ الجمهورُ ومنهُمُ الأئمةُ الثلاثة: إلى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الإيلاء، لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَهُ مُدَّةَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وبعد انقضاءها: إمَّا الْقَيْءُ وَإِمَّا الطَّلَاقَ.

حُكْمُ الإيلاء: إذا حَلَفَ أَلَّا يَقْرَبَ زَوْجَتَهُ فَإِنَّ مَسَّهَا فِي الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ انْتَهَى الإيلاء وَلَزِمَتْهُ كَفَارَةُ الْيَمِينِ. وإذا مضتِ المُدَّةُ ولم يُجَامِعْهَا، فيرى جمهورُ العلماء أَنَّ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تُطَالِبَهُ: إمَّا بِالْوَطءِ وَإِمَّا بِالطَّلَاقِ. فَإِنْ امْتَنَعَ عَنْهُمَا فَيَرَى مَالِكٌ أَنَّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُطَلِّقَ عَلَيْهِ دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنِ الزَّوْجَةِ. ويرى أحمدُ والشَّافِعِيُّ وأهلُ الظَّاهِرِ أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُطَلِّقُ وَإِنَّمَا يُضَيِّقُ عَلَى الزَّوْجِ وَيَحْسِسُهُ حَتَّى يُطَلِّقَهَا بِنَفْسِهِ. وَأَمَّا الْأَحْنَفُ فَيَرَوْنَ أَنَّهُ إِذَا مَقَسَتْ الْمُدَّةَ وَلَمْ يُجَامِعْهَا فَإِنَّهَا تَطْلُقُ طَلَقَةً بَائِنَةً بِمَجْرِدِ مُضِيِّ الْمُدَّةِ. وَلَا يَكُونُ لِلزَّوْجِ حَقُّ الْمَرَاجَعَةِ لِأَنَّهُ أَسَاءَ فِي اسْتِعْمَالِ حَقِّهِ بِامْتِنَاعِهِ عَنِ الْوَطءِ بِغَيْرِ عُدْرِ؛ فَقَوَّتَ حَقَّ زَوْجَتِهِ وَصَارَ بِذَلِكَ ظَالِماً لَهَا. ويرى الإمامُ مالِكٌ أَنَّ الزَّوْجَ يَلْزِمُهُ حُكْمُ الإيلاء إِذَا قَصَدَ الْإِضْرَارَ بِتَرْكِ الْوَطءِ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ عَلَى ذَلِكَ لَوْ قَوَّعَ الضَّرَرِ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَمَا هُوَ وَاقِعٌ فِي حَالَةِ الْيَمِينِ.

الطَّلَاقُ الَّذِي يَقَعُ بِالْإيلاء: والطلاقُ الذي يَقَعُ بِالْإيلاءِ طَلَاقٌ بَائِنٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ رَجْعِيًّا لَأَمْكَنَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى الرُّجْعَةِ، لِأَنَّهَُا حَقٌّ لَهُ، وبِذَلِكَ لَا تَتَحَقَّقُ مَصْلَحَةُ الزَّوْجَةِ، وَلَا يَزُولُ عَنْهَا الضَّرَرُ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ

(١) تبدأ المدة من وقت اليمين.

الرَّحْمَنِ إِلَى أَنَّهُ طَلَّقَ رَجْعِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَاطِنٌ، وَلِأَنَّهُ طَلَّقَ
زَوْجَةً مَدْخُولٍ بِهَا مِنْ غَيْرِ عَرَضٍ وَلَا اسْتِيفَاءٍ عَوْدٍ.

عَقَدَ الزَّوْجَةَ الْمُؤَلَّى مِنْهَا: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الزَّوْجَةَ الْمُؤَلَّى مِنْهَا
تَعْتَدُ كَسَائِرِ الْمُطَلَّقاتِ لِأَنَّهَا مُطَلَّقةٌ، وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: لَا تَلْزِمُهَا عِدَّةٌ إِذَا
كَانَتْ قَدْ حَاضَتْ فِي مُدَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ثَلَاثَ حِيضٍ. قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَقَالَ
يَقُولُهُ طَائِفَةٌ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحُجَّتُهُ: أَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا وُضِعَتْ
لِبَرَاءَةِ الرَّجْمِ؛ وَهَذِهِ قَدْ حَصَلَتْ لَهَا الْبَرَاءَةُ.

الفهرس

٧ الزَّوَّاجُ
٨ الْإِكْحَةُ الَّتِي هَدَمَهَا الْإِسْلَامُ
١٠ التَّزْغِيبُ فِي الزَّوَّاجِ
١٣ حُكْمُهُ الزَّوَّاجِ
١٧ حُكْمُ الزَّوَّاجِ
٢٠ الْإِعْرَاضُ عَنِ الزَّوَّاجِ وَسَبَبُهُ
٢١ اخْتِيَارُ الزَّوْجَةِ
٢٥ اخْتِيَارُ الزَّوْجِ
٢٦ الْخُطْبَةُ
٣٥ عَقْدُ الزَّوَّاجِ
٤٠ شُرُوطُ صِيغَةِ الْعَقْدِ
٤٢ زَوَّاجُ الْمُتَعَةِ
٤٧ زَوَّاجُ التَّحْلِيلِ
٥٢ صِيغَةُ الْعَقْدِ الْمُقْتَرَنَةُ بِالشَّرْطِ
٥٨ شُرُوطُ صِحَّةِ الزَّوَّاجِ
٦٢ شُرُوطُ نَفَازِ الْعَقْدِ
٦٣ شُرُوطُ لُزُومِ عَقْدِ الزَّوَّاجِ

٧٣ الْمُحَرَّمَاتُ مِنَ النِّسَاءِ
٧٤ الْمُحَرَّمَاتُ مُؤَبَّدًا
٩٢ الْمُحَرَّمَاتُ مُؤَقَّتًا
٩٩ الزَّنى وَالزَّوَاجُ
١٠٦ زَوَاجُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ
١٠٩ زَوَاجُ الصَّابِئَةِ
١٣١ الْوِلَايَةُ عَلَى الزَّوَاجِ
١٤٥ الْوَكَالَةُ فِي الزَّوَاجِ
١٤٩ الْكَفَاءَةُ فِي الزَّوَاجِ
١٥٩ الْحُقُوقُ الزَّوْجِيَّةُ
١٥٩ الْحُقُوقُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ
١٦٠ الْحُقُوقُ الْوَاجِبَةُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا
١٦٠ الْمَهْرُ
١٧٣ الْجِهَارُ
١٧٤ التَّقَهُُّ
١٩١ الْحُقُوقُ غَيْرُ الْمَادِيَّةِ
٢٠٢ الْإِيلَاءُ

Bibliotheca Alexandrina



0623519